

جغرافيا مصر السياحية

الأستاذ الدكتور

إبراهيم الأحمدي

نائب رئيس جامعة المنيا السابق
أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة المنيا



جغرافية مصر السياحية

الأستاذ الدكتور

يسرى الجوهري

نائب رئيس جامعة المنيا السابق

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا

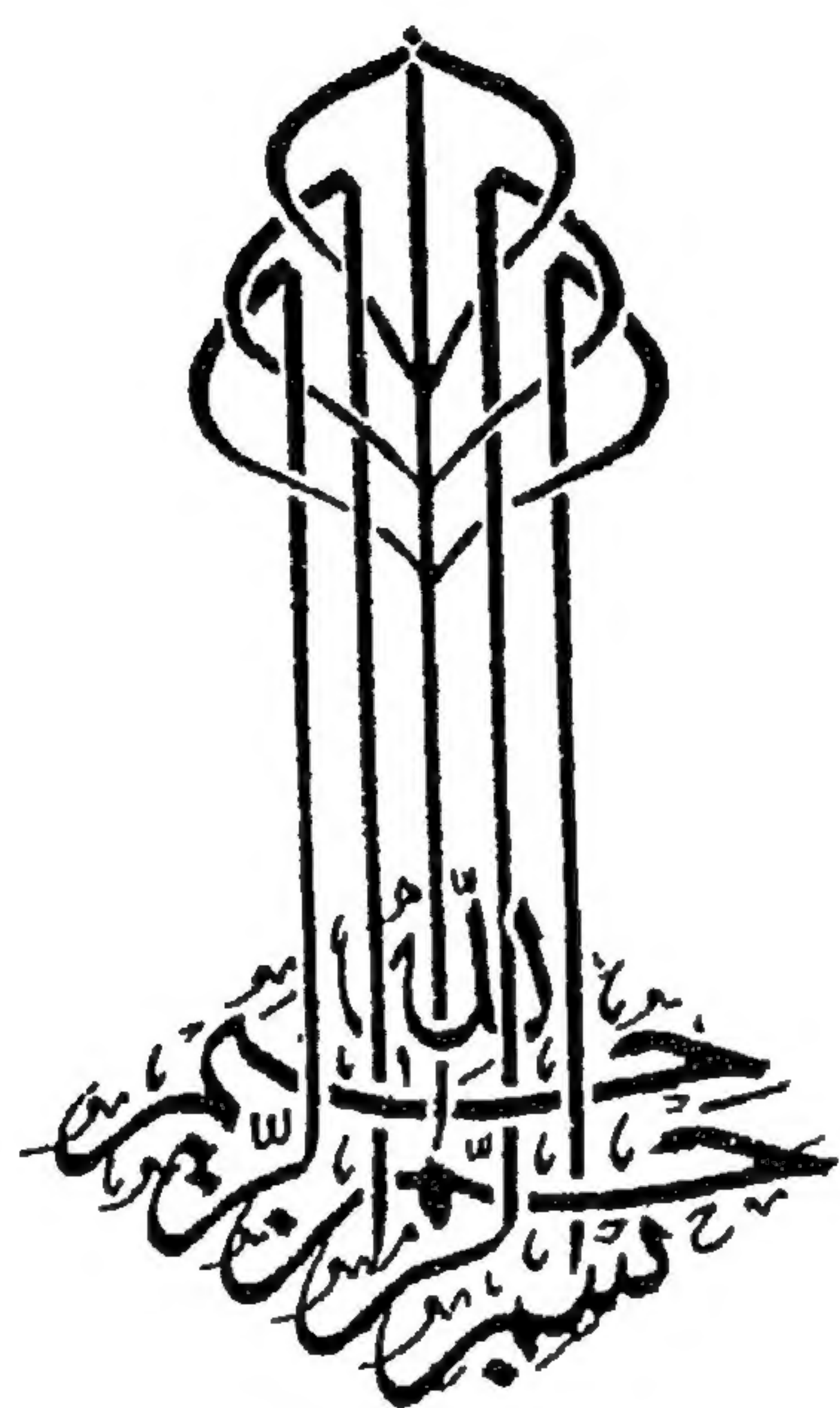
كلية الآداب - جامعة المنيا

١٩٩٨

مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية

المنتزة - أبراج مصر للتعمير رقم ١٤ ط ٥٤٧٥٤٩١

الطابع المعمورة البلد - بحرى ط ٥٦٠٠٤٧٩



مقدمة

تكون مصر الجزء الأدنى من وادى النيل ، وهى يحكم موقعها الجغرافى كانت على صلة دائمة بالثقافات والحضارات المجاورة التى تأثرت بها وأثرت فيها على مر العصور. فمصر على اتصال دائم بالدول العربية المجاورة لحدودها الشمالية الشرقية، كما أنها على صلات وثيقة بشقيقتها الجنوبية السودان التى ترتبط بها بأكثر من رابطة، وتجمع بينها أكثر من وشيجة بفضل النيل الذى وحد بين شطرى الوادى شماله وجنوبه. كذلك فمصر على صلة دائمة بليبيا وبلاد المغرب العربى ، بل ان جزءا من تاريخها القديم مرتبط تمام الارتباط ببعض الجماعات التى كانت تفد اليها من الصحراء الليبية.

وعلى الرغم من أن تاريخ مصر يدين بالكثير الى عهد الفراعنة ، الا ان مصر لم تلعب دورها الثقافى والتجارى الحقيقى الا منذ العهد الاغريقى الرومانى ففى هذا العصر استغل البطالسة موارد البلاد المحلية استغلالا اقتصاديا كاملا ، كما استغلوا الموقع الجغرافى لمصر ولا سيما بعد أن تم نشر الحضارة والمدنية الأغريقية حول حوض البحر المتوسط . وقد اتسع مجال الاتصالات المصرية حينئذ لدرجة أنه شمل كل حوض البحر ائمتوسط ومعظم بلدان الشرق الاوسط.

وفى العهد العربى حينما اكتسح العرب الحوض الشرقى والجنوبى للبحر المتوسط الذى تحول بدوره الى بحيرة عربية - كانت مصر همزة الوصل بين شبه الجزيرة العربية قلب الإسلام وشمال افريقية من جهة ، واوروپا من جهة اخرى.

وفى الفترات الحديثة ظهرت أهمية مصر بوضوح بالنسبة للعالم الخارجى ولا سيما بعد أن حققت قِادة السويس وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فى عام ١٩٥٢. تعتبر هذه الثورة نقطة تحول هامة فى تاريخ الشعب المصرى فمنها انطلق التغير الكمى والكيفى للهيكل الإقتصادى ، وقام مجتمع جديد يتميز بالطابع الديموقراطى ليحل محل المجتمع القديم الذى اتسم بالاقطاع والحزبية والفرقة ، وان شئت فبوجود النظم القبلية ايضا .

وقد بذلت ثورة ٢٣ يوليو جهودا فى المجالات التى حددتها الأيديولوجيات السياسية للثورة وكان من نتائجها أن بدأ مجتمع صناعى يسير جنب الى جنب مع المجتمع الزراعى الذى هو أساس وطابع المجتمع التقليدى فى مصر.

هذا التغير سوف يتلمسه القارىء بوضوح بين ثنايا هذا الكتاب الذى عالج أولا مصر الحضارة ، ثم تطرق بعد ذلك الى الأرض الطيبة لدرس الأرض والسكان لينتقل بعد ذلك لدراسة محافظة المنيا صفحة من الماضى وليختتم بمجموعة من الخرائط والصور للمدن الجديدة فى مصر.

والله الموفق

دكتور / يسرى الجوهري

فهرس

الموضوع	ص
مقدمة	٥
الموضوع الأول : مصر الحضارة	٩
الموضوع الثاني : الأرض الطيبة	٦١
الموضوع الثالث : محافظة المنيا ، صفحة من الماضي	١٥١
الموضوع الرابع : المدن الجديدة ، خرائط ومصورات	١٧٩

الموضوع الأول

مصر الحضارة

المسرح الجغرافى لمصر القديمة :

البيئة المصرية - بيئة فياضة معطاءة • قدمت لقاضيتها عبر الزمن امكانيات انحياة المستقرة التى كان على الانسان القديم أن يدرك مزاياها ومكوناتها فى فترة كان المسرح الجغرافى يتغير فيه تبعا لتغيرات مناخية وفيزيوجرافية سادت فى جميع أنحاء العالم وذلك فى غضون عصر البلايستوسين •

فمصر كجزء من شمال افريقية شهدت ابان هذا العصر - وذلك تبعا للدلة التى أمكن جمعها من وادى النيل ومنخفض الفيوم والواحات ذلك بالاضافة الى التى وجدت فى الصحراء الكبرى- ادوارا مطيرة استمرت منذ اواخر الزمن الثالث وحتى نهاية الزمن الرابع أو عصر البلايستوسين •

وقد شملت هذه الادوار المطيرة فترتين رئيسيتين امتدت الاولى لفترة طويلة من الزمن منذ نهاية عصر البلايوسين وحتى البلايستوسين الاسفل حيث اتسمت بتكوين مدرجات نهريّة كبيرة وحفر الاودية فى الصخور التى تغطى سطح الصحراء • ولا تعرف تفاصيل كثيرة عن هذا الدور اللهم انه بداء باردا نوعا ما ثم ارتفعت درجة الحرارة فى الجزء الاوسط اثناء حضارة ثل ثم عاد الى البرودة النسبية فى اواخره •

وقد أعقب الدور المطير الاول فترة جفاف انقرض بموجبها بعض الحيوانات وذلك اثناء الحضارة الاشولية • وقد كانت فترة الجفاف قصيرة الامد ولكن فاعليتها وتأثيرها كان عظيم الاثر على التجمعات البشرية والحياة النباتية والحيوانية فى المناطق التى سادت بها حيث تكونت الكتبان الرملية القديمة ، كما ثبتت بعض المناطق ظهور البركانية •

وبعد ذلك جاء دور تفسير ثان اتفق فى توقيته مع عصر البلايستوسين الاعلى ومع حضارة العصر الحجري القديم الاوسط والاعلى اذ عاصر نهاية الحضارة الاشولية والحضارة الموستيرية . وقد شهدت الفترة المطيرة الثانية قمتين للمطر رغم انها اقصر عمرا من الفترة المطيرة الاولى وقد ارتبط بهذه الفترة هجرات حيوانية من القارة الاسيوية الى القارة الافريقية وذلك من خطوط العرض وليس عبرها الامر الذى يتخذه الباحثون للإشارة على ان متوسط درجة الحرارة فى الفترة المطيرة الثانية كانت معتدلا أو مائلا للبرودة لانها سمجت لهجرة الحيوانات الاسيوية من خطوط العرض اوسطى حيث عاش الخرتيت المونكى فى ذلك الوقت فى شمال افريقية وقد جاء فى اعقاب الفترة المطيرة الثانية فترة جفاف ثانية وذلك مع نهاية عصر البلايستوسين غير ان حالة الجفاف قد تخللها فترة رطبة Wet Phase وذلك فى أثناء العصر الحجري الحديث حيث تجددت الثروة الحيوانية الموجودة فى شمال افريقية وظهر لأول مرة الفيل الأفريقى الذى وجدت بقاياه مدفونه فى مراكس الى جانب فرس النهر والذب وظهر بعض انواع الجاموس والغزلان .

وقد امتازت الفترة الرطبة أو الفترة المطيرة الثالثة كما يطلق عليها البعض بارتفاع قليل فى درجة الحرارة واستمرت لفترة قصيرة من الزمن حتى العصر التاريخى حيث بدأ يحل الجفاف التدريجى وأنتهى شمال افريقية الى الوضع الذى عليه الان .

وقد ترتب على فترة الجفاف الشديدة فى العصر الحجري الحديث أن حاول كل من الانسان والحيوان ان يهاجر من الصحراء المكشوفة ليستقر فى الواحات وعلى حواف الأودية النهرية ثم بعد ذلك فى بطونها . وقد ادى ذلك الى اقتراب الحيوان من الانسان وبالتدريج بدء ان يستقر الانسان الى جانب موارد المياه الدائمة

تعلم زراعة الحبوب وأستأنس الحيوان والارتباط بالارض وتشييد
الاكواخ وإقامة النواياح الاولى لحياة القرى •

وإذا كان تاريخ هذا الاستقرار يختلف من مكان لآخر ففى شمال
افريقية الا انه بالنسبة لمصر حدثت فى أواخر الالف السادسة ق.م.م.
حيث تمكن الانسان من زراعة القمح فى مصر حينئذ واصبحت الزراعة
معروفة فى وادى النيل الادنى • هذا وقد بدأت مرحلة العصر
الحجرى الحديث الرطبة فى منتصف الالف السادسة ق.م.م. •
واستمرت بعد ذلك لمدة ثلاث الاف علم أخرى الى أن بدأ الجفاف
التدريجى الذى حدث فى الفترات الحديثة •

ولعل دراسة المدرجات النهرية على جوانب النيل تمثل أهمية
كبيرة بالنسبة لدراسة اصول الحضارة المصرية القديمة اذ عن
طريق دراسة الادلة المادية والنباتية والحيوانية التى عثر عليها فيها
يمكن ان تعرف الفترة الزمنية التى كان يعيش فيها الانسان وذلك
الى جانب العصر الحضارى سواء كان العصر الحجرى القديم
أو الاوسط أو غير ذلك لان الانسان كان يترك آثاره على المدرجات
وهو يعيش على ضفاف النهر فاذا ما حدث وعمق النهر مجراه وتكون
مدرج آخر هبط الانسان معه وتركه • وهكذا تتوالى الآثار البشرية
على ضفاف النهر •

أما من حيث التعرف على فترات الجفاف والمطر فتدرس
الرواسب والصخور المكونة لهذا المدرج فاذا ما وجدت تكوينات
البرشيا أو التكوينات الرملية فهذا دليل على حدوث فترات جفاف
أما اذا ما وجدت تكوينات رسوبية فهذا دليل على حدوث فترات
مطيرة. وفى مصر قد يكون من العسير ان تعتمد على المدرجات
النهرية وحدها فى معرفة المناخ وذلك لان الاودية البهاقة التى

تصب فى نهر النيل الان كانت تملأ بالمياه فى فصول معينة ومن ثم كانت مياهها تجرف أمامها وهى فى طريقها الى النهر ما عسى ان يكون قد تكوّن من تكوينات البرشيا أو التكوينات الهوائية ثم تعيد ارسابها على شكل رواسب نهريّة فلا يمكن ان يستدل منها على المناخ أى أن هذه المياه الجارية تفسد هذا النوع من الأدلة التى تشير الى ذبذبة المناخ .

والمدرجات النهريّة على جانبي وادى النيل قد ازالّت عوامل التعرية اجزاء منها أو بعضها من آن لآخر كذلك قد هدمت هذه المدرجات وسويت بالإراضى الزراعيّة فى الجهات التى شيد عليها الانسان معالنه الحضارية . والمدرجات على جانبي نهر النيل ارتبط تكوينها باختلاف مستوى انصباب النهر فحينما يكون مستوى البحر منخفضا لا بد للنهر ان يقطع مسافة اطول ليصل الى المستوى الجديد فى هذه الحالة تنشط عمليات النحات حيث يعمق النهر مجراه ومن ثم يترك على جانبيه مدرجات نهريّة .

وأما حين يرتفع مستوى البحر — الذى يرتبط بالتغيرات المناخية — فيطفئ الماء على الجزء الادنى من المجرى فيفرق المجرى القديم وبذلك يصبح جزء من المجرى على هيئة خليج بحرى ، وفى هذه الحالة تنشط عمليات الارساب ثم تتكرر الدورة ويبدأ مستوى البحر فى الانخفاض ويعمل النهر على النحت فتتكون المصاطب النهريّة وقد أمكن حصر ودراسة المدرجات التى نشأت على جانبي النيل حيث وجد ما يقرب من عشرة مدرجات البعض منها يقع على مستوى مرتفع والبعض الآخر على مستوى منخفض . وتقع أعلى مدرجات نهر النيل على ارتفاع ٢٤٠ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٦٠ ، ٤٥ مترا فوق مستوى الفيضان الحالى ، ومعنى ذلك ان مجرى نهر النيل كان فى وقت ما أثناء عصر البلايستوسين أعلى من مستواه الحالى بمقدار ارتفاع المدرجات

السابقة ، وانه كون مدرجاته وانخفض الى مستواه الحالى تدريجيا
بعد أن اخذ مستوى الانصباب فى الهبوط •

هذا ولم يعثر فى المدرجات المرتفعة على جانبى النيل على الات
حجرية من مخلفات الانسان فى عصر ما قبل التاريخ اذ يعتقد بعض
الباحثين ولاسيما ساند فورد واركل ان هذا المدرجات تكونت فى
أواخر البلايوسين واولئ البلايستوسين حيث عاصرت اقدم مراحل
التعرية والارساب • أما المدرجات التى تقع على ارتفاع ٣٠ متر
و ١٥ مترا وهى المدرجات الوسطى فيمكن تتبعها فى منطقة النوبة
ومصر العليا وهى ترجع الى اوائل العصر الحجرى القديم اذ عثر
فى مدرج • ٣ متر على الات شيلية بينما وجدت الات أشوليه على
مدرج ١٥ مترا •

أن المدرجات التى تقع على ارتفاع ٩ ، ٣ أمتار فيمكن تتبعها
من اسوان الى اسيوط أما بعد ذلك فقد حطمت المدرجات بواسطة
عوامل التعرية والنحت • وقد وجد فى مدرج ٩ أمتار الاى ترجع
الى اوائل العصر المستيرى فى حين أرجع الات التى وجدت
فى مدرج ٣ الى أواخر العصر نفسه وبعد ذلك تدخل مصر فى العصر
الحجرى القديم الاعلى • وفى هذا العصر بدأ تركيز اقليمى
للانسان والحياة الحيوانية والنباتية معا فى النجاص وادى النيل وعلى
جوانبه حيث اقتصر مجال تنقل الانسان فى مصر بالقرب من النهر •
ونظرا لان الانسان كان يسكن فى الصحراء فى مراحل الحضارة
الاولى فى العصر الحجرى القديم بسبب كثرة الامطار كان من
الطبيعى ان نجد اثار هذا الانسان على سطح الهضبتين الشرقية
والغربية • أما المواقع المتعلقة بحضارة العصر الحجرى القديم
الاعلى فتد اخذت تتركز فى الجهات التى يتوفر فيها الماء نظرا

لازدياد الجفاف وانتشار الاحوال الصحراوية خلال تلك المرحلة الحضارية •

ثم ندخل فى حضارة العصر الحجري المتوسط التى توجد بعض اثارها على المدرجات النهرية والتى تمثلت فى الحضارة السيلية التى انحدرت من الحضارة الليفالوازية حيث صنعت الالات فى المراحل الاولى من تكوينها — من نظايا ليغالوازية حجرية ذات حافات مشطية • ويلاحظ ان حضارة مصر فى عصر ما قبل التاريخ وحتى العصر الحجري القديم الاعلى لا تختلف كثيرا عن حضارات العصر الحجري القديم فى شمال افريقية غير ان الحضارة المصرية امتازت بأنها كانت ملتقى الحضارات القادمة من جنوب غرب اسيا الى شمال افريقية أو الذاهية من شمال افريقية الى الشرق •

أما عن حضارة العصر الحجري الحديث فلديها بعض الآثار على المدرجات النهرية رغم ان تمثيل هذه الحضارة يظهر بوضوح فى منخفض الفيوم والواحة الخارجة • وربما قد تشير هذه النقطة الى ان وادى النيل نفسه لم يكن بيئة جذابه ليسكنها الانسان فى العصر الحجري الحديث لان وادى النيل نفسه كان كثير المستنقعات والاعشاب علاوة على ان النهر لم يتمكن بعد من ان يتم حفر مجراه فى نفس الوقت لم تكن الصحراء المتاخمة له انذاك من الجفاف بحيث تدفع الانسان الى الهبوط الى المجرى وهذا أمر طبيعى اذ لم يكن هناك داعى لان يجبر الانسان على العيش فى وسط المستنقعات فى نفس الوقت الذى وجد امامه فرصة الاختيار للعيش فى مناطق واسعة تسقط عليها كمية من الامطار كافية لقيام حياة نباتية وحيوانية يعيش عليها •

حقيقة مع نهاية العصر الحجري الحديث حين اتجه المناخ

نحو الجفاف التدريجى أضطر الانسان الى ان يهبط الى جانب النهر،
وانه فى أثناء هبوطه كان شديد التردد بدليل انه اكتفى بالسكن
على حافتى الهضبة على مسافة كافية من وادى النهر وفى نفس
الوقت بعيدا عن غائلة الفيضان، وانه لم يستقر بجانب النهر الا حينما
أصبح قادرا على ضبط مجرى النهر وبعد أن شيد محلاته العمرانية
فوق أكوام من الحجارة والطوب لكى لا تفرق • وهذه مرحلة متقدمة
عن الحضارة تقودنا الى عصر ما قبل الاسرات أو الى فجر الحضارة
المصرية القديمة •

وقد تقودنا فكرة الاستقرار المتدرج فى وادى النيل الى اقليم
منخفض الفيوم الذى مثل فى تاريخ الاستقرار نقطة سابقة لتاريخ
الاستقرار فى الودادى ومنخفض الفيوم اذا كان يتفصل عن وادى
النيل بواسطة حافة الهضبة الغربية الا انه يحتل موقفا يسمح لياة
النيل ان تغرقه فى الفترة التى كان مستوى النهر فيها اعلى من
مستواه الحالى ولاسيما عن طريق بحر يوسف الذى يعتقد انه فرع قديما
من النيل شق طريقه على الحافة الصخرية الى المنخفض وذلك فى
بداية عصر البلايستوسين الاعلى وذلك بعد أن اختفت الفؤوس
اليدوية من الحضارات المحلية التى عمرت فى الفيوم •

منذ ذلك التاريخ يبدو ان مستوى بحيرة قارون التى توجد فى
المنخفض قد أخذ يتحدد من جهة عن طريق المياه المتدفقة اليه من
النهر ومن جهة أخرى عن طريق الامطار الساقطة فوق المنخفض •
وهكذا نجد ان مستوى البحيرة قد ارتفع الى حوالى ١١٢ - ١١٣
قدما فوق سطح البحر ثم اخذ فى الانخفاض التدريجى بعد ذلك
الى ان وصل فى اثناء العصر الحجري القديم الاوسط الى حوالى
٧٥ قدما • وهذا الانخفاض وتبعا للدراسات الجولوجية التى تمت

فى اقليم الفيوم تتفق مع عصر البلايستوسين الاعلى • ويبدو ان المستويات العليا الاولى التى حدثت فى العصر الحجري القديم الاوسط كانت ترجع اساسا الى طغيان أو فيضان نهر النيل على المنخفض أما فى أثناء الفترة التى انخفض فيها مستوى البحيرة من ٧٥ الى ٥٧ قدما وحيث وجدت محلات العصر الحجري الحديث فى الفترة التى انحسر فيها الانخفاض من ٥٩ — ٥٧ قدما • فقد كانت الظروف المتاحة السائدة هى الظروف الصحراوية وذلك تبعاً للدلة الجيولوجية التى عثر عليها •

وقد ارجع ذلك الى انخفاض مستوى نهر النيل وعودة المياه البحيرة اليه أو الى زيادة كمية البحر خلال فترة اشتد فيها الجفاف •

وقد ربطت كاتون تمسون بين الصناعات الحجرية القديمة وبين اماكن تواجدها على مستويات بحيرة قاروق وذلك بقصد ايجاد تصور لتتابع الاستقرار على شواطئ البحيرة • وقد توصلت الى انه فى خلال العصر الحجري القديم كانت توجد بحيرة كبيرة تملأ المنخفض على ارتفاع ٤٠ متراً فوق مستوى البحر ثم اخذت هذه البحيرة منذ ذلك التاريخ فى الانكماش بسبب تغير الاحوال المناخية • ومع اوائل العصر الحجري الحديث استطاع النيل ان يعبر فتحة اللاهون ويغمر المنخفض مكوناً بحيرة ارتفاعها ١٨ متراً فوق سطح البحر ولكن ما لبثت فتحة الهوارة أن امتلأت بالرواسب النهرية فانقطعت موارد مياه النهر وترك معين البحيرة للعوامل المناخية تقرر وحدها مصيرها ولما أخذ الدور المطير فى العصر الحجري الحديث فى النضوب ثم الجفاف أخذت البحيرة فى التقلص تدريجياً قوصلت الى مستوى ١٠ أمتار واستمرت فترة طويلة من الزمن الى ان هبطت فى

الآلاف الخاصة ق.م من ١٥ الى ١٤ امتازت في اثناء حضارة فيوم
(أ) ثم الى ٢ م. ق.م فترة فيوم (ب) (٤٥٥٠ ق.م) .

ويبدو ان سكان الفيوم (ب) لم يستطيعوا الاستمرار في
الزراعة عندما حل الجفاف اذ اصبحت حياتهم نصف زراعية رعوية
واعتمدوا فوق ذلك على صيد الاسماك ، ولكن لما زاد الجفاف
اضطروا الى الهجرة خارجها ولم يعودوا اليها الا في حوالى الاسرة
الرابعة مع ادخال اساليب الري الحديث اليها .

واذا كان منخفض الفيوم والواحة الخارجة من العلامات المميزة
في المسرح الجغرافي القديم لمصر وللمصريين فان الصحراء الشرقية
كجزء متمم للصحراء الليبية قد خضعت لنفس الظروف المناخية التي مرت
بها الصحراء الكبرى ومن ثم كانت الاودية العميقة الجيدة الصرف
التي تقطع مرتفعات البحر الاحمر وتتساب في هذه الاراضي جنوب
النيل من اهم معالمها في الزمن الرابع وما يترتب على ذلك من سهولة
الحصول على المياه الباطنية عن طريق حفر الابار بعد ان صار المناخ
نحو الجفاف التدريجي . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان
الاراضي التي تقع شرقي النيل كانت بعيدا على ان يكون حاجزا
منيعا امام الجماعات البشرية في الاجزاء الشرقية من الصحراء
الليبية في جميع العصر بل كانت بمثابة معبر لتقاليد الصحراء التي
وصلت الى وسط افريقية من البحر المتوسط وايضا الى هضبة الحجاز
وتبتي .

الاستثمار الزراعي بداية العصر المعدن في مصر :

من المعروف أن الزراعة التي ارتبط معرفتها بالعصر الحجري
الحديث كانت احدى السبل التي لجأ اليها الانسان في الواحات

لينفد نفسه من الجفاف الشديد الذى ساد الاقليم الصحراوى فى
أواخر عصر البلاستوسين ودفع الانسان والحيوان الى ان يشتركا
سويا فى المعيشة المتجاورة واذا كانت مصر تمثل الجزء الأدنى من
واحة مستطيلة عمودها الفقرى نهر النيل الذى يجرى فى وسط
الصحراء فانه مع ظهور الجفاف لجأ الانسان الى هذا الوادى رغم
حالته البرية التى كان بمستقعاته المليئة بالمياة واقتصاده البرى
عيدان البوص والبردى تكون بيئة ملائمة لتجول الحيوانات البرية
المختلفة : وكان على الانسان المصرى القديم أن يبدأ معركة حياته
من البيئة ليغير من ماهيتها غير المستأنسة فيهمى مجرى النيل
ويخفف المستقعات ويقضى على الحيوانات المفترسة ليعد الارض
للزراعة وعمل الحياض ثم ليقيم القرى فوق اكوام صناعية حتى
لا يطفى الفيضان كل عام على هذه القرى •

وبداية العصر الحجرى الحديث غير معروف فى مصر وغير
ان الاستاذ فلندر بترى ينوّه فى كتاباته على ان حضارة العصر
الحجرى الحديث فى مصر قد وفدت من آسيا الصغرى • ورغم
رفض الباحثين لهذا الرأى الا انه لا يوجد اساس ثابت يبنى عليه
هذا الاستبعاد فالحقيقة الاثرية أنه كان هناك اتصال حضارى بين
مصر وآسيا الصغرى وأن كل من الحضارة المصرية والحضارة
الاسيوية فى الاناضول قد تأثر بالآخر •

على أى حال تقسيم الحضارات المصرية الى قسمين حضارات
تنتمى الى العصر الحجرى الحديث والاخرى تنتمى الى بدء عصر
المعدن الذى عاصر فترات قبل الاسرات Pre Dynastic وقييل
الاسرات Proto Dynastic والاسرات Dynastic ونظرا لان صناعة
الفخار — كدعامة من دعامات العصر الحجرى الحديث فى محلات

الشرق الاوسط - فقد استخدم السير فلنذر بترى طريقة التوقيت المتتابع Consequence Dating فى توقيت حضارة مصر فى عصر ما قبل التاريخ •

افترض بترى مقديما ان الاوانى الفخارية البسيطة أقدم من الاوانى الفخارية المعقدة وقام بعد ذلك بتقسيم الفخار الى أقسام تبعاً للتطور صناعة المقايض أحيانا أو تبعاً للون ودرجة الصقل أحيانا أخرى • وقد أعطى بترى أقدم الاوانى الفخارية رقم ٣٠ والاحداث منها ارقاما حتى رقم ٨٠ وهذا الارقام لا تشير الى تواريخ محددة أو معينة بقدر ما تشير الى التطور الهيركراكى لصناعة الفخار أما سبب تركه للارقام التى تقع تحت ٣٠ فلعل الباحث يفتش على اثار أقدم فيستطيع ان يعطيها رقم قبل ٣٠ •

وقد وجد فى مصر احدى عشر محطة حضارية ينتمى منها خمس محلات الى العصر الحجري الحديث وست الى عصر ما قبل الاسرات ففى الوجه القبلى وجدت خمس محطات حضارية مرتبة تبعاً لأقدمها على النحو التالى ديرتاسا ، البدارى ، العمره ، جرزه والسمانية حيث تتبع الحضارتان الاوليتان العصر الحجري الحديث فى حين تمثل الحضارات الباقية عصر ما قبل الاسرات • أما فى مصر الوسطى فتوجد حضارتان للفيوم توضع الاولى منهما فى العصر الحجري بينما توضع حضارة الفيوم (-) فى عصر ما قبل الاسرات •

أما حضارات الوجه البحرى المثلة تبعاً لأقدمها فى حلوان الاولى ، وممرمة بنى سلامة وحلوان الثانية والمعادى فخص العصر الحجري منها حضارة حلوان الاولى وممرمة بنى سلامة فى حين تقع الحضارتان الاخيريتان ضمن حضارات عصر ما قبل الاسرات •

ولا يعنى قلة الاثار فى الدلتا عن الصعيد ائى ان المنطقة الاولى اقل حضارة من الثانية اذ ان الدلتا كانت مركزا لحضارات قديمة ارتبطت بحضارات جنوب غرب اسيا غير انه بسبب طبيعة الدلتا الطمية وبسبب زيادة رطوبة الارض فقد اندثرت معظم آثارها . أما معظم محلات الصعيد فقد كانت على حافة الوادى وفى هذا دلاله على ان الانسان فى المراحل الاولى من هبوطه من الهضبة الى الوادى كان يراعى فى تشيد اماكن اقامته فى المنطقة التى لا يغمرها الفيضان . غير انه بعد ان تعلم كيف يستأنس مجرى نهر النيل ومن ان تقدم فى الحضارة . تمكن ان يبنى القرى فوق أكوام ترتفع فوق مستوى الفيضان وبالتدريج هبط المصرى القديم للسكنى الى جوار النهر .

ويمكن تقسيم حضارة العصر الحجري فى مصر منذ بدايتها فى الالف السادسة أو الخامسة ن.م الى نوعين احدهما فى مصر العليا والاخر فى مصر السفلى ، ولكن ليس معنى ذلك ان حضارة الصعيد كانت مختلفة تماما عن الحضارة الدلتا اذ وجدت صفات مشتركة كثيرة بينها ، ليس فقط من ناحية طرق الحياة العامة المثلة فى الاكتفاء الذاتى لمجتمعات الفلاحين الذين مارسوا الزراعة المختلفة ولكن ايضا فى الاتجاهات الحضارية .

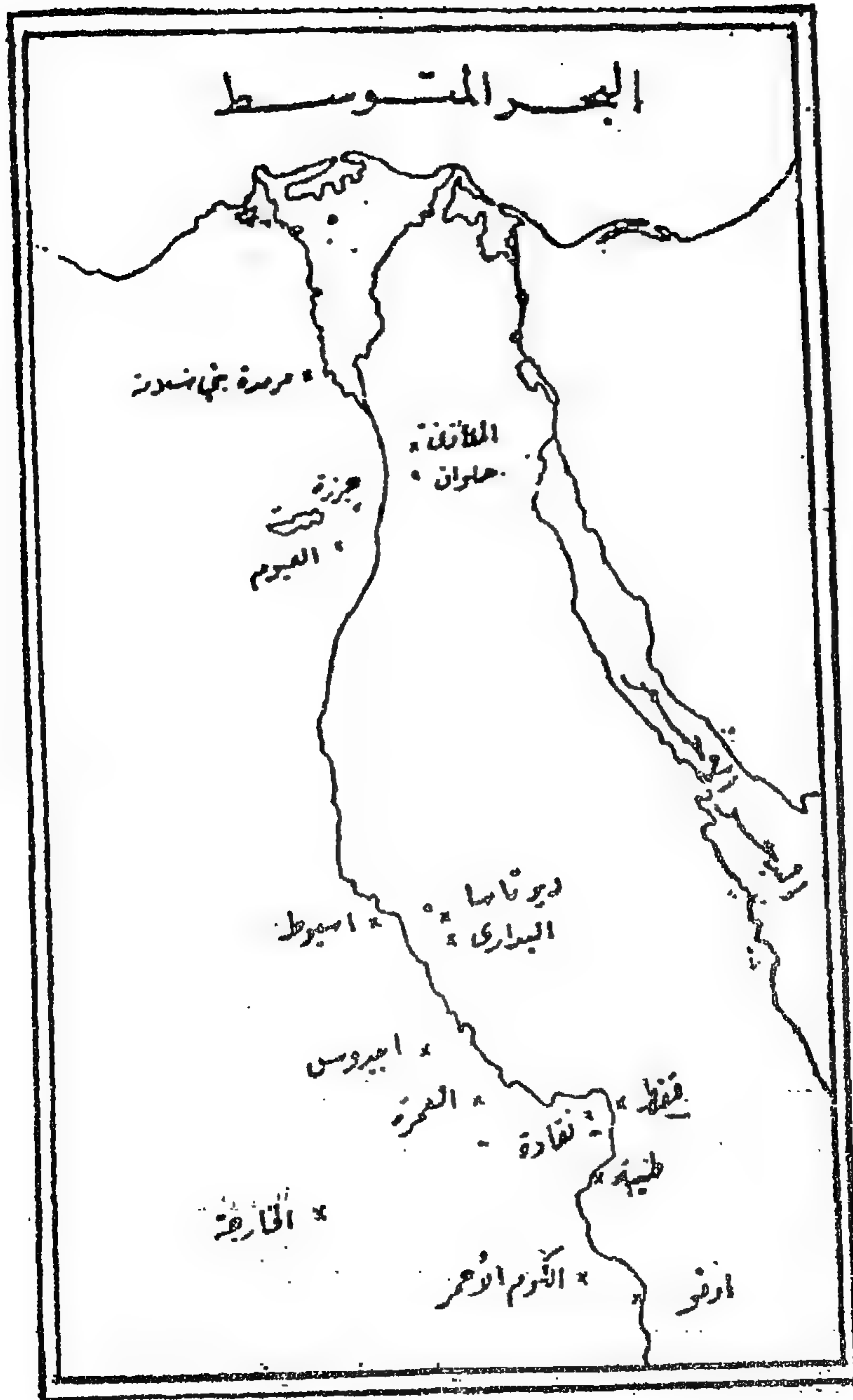
وتعتبر حضرة ديرتاسا بالوجه القبلى اقدم حضارة حجرية حديثة عرفت حتى الان فى مصر حيث يمكن ان تتبع منذ بدايتها وبدون انقطاع نحو الحضارة المصرية حتى بداية عصر الاسرات . وقد عرفت المعسكرات التى نشأت على الحافات الصخرية عند ديرتاسا حيث اعتبرت من اقدم المحلات العمرانية التى أنشأها الجماعات الزراعية فى مصر . ومن المؤكد ان هذه الجماعات كانت بدائية رغم انهم زرعوا القمح من نوع *emmer*

وكذلك الشعير وطلحنوا غلالها فى رضى كبيزة وكانت لذيهم قطعان
من الماشية والاغنام •

ويعتقد بعض الباحثين ان حياة سكان ديرتاسا ربما كانت
تشبه حياة جماعات الهندوة الذين كانوا حتى وقت قريب
رعاة بالصحراء الشرقية ولكن انشاؤا لهم حديثا قرى ثابتة بالقرب
من النيل الازرق يعودون اليها بانتظام لزراعة المحاصيل بعد
الفيضان السنوى • وسواء كانت معسكرات ديرتاسا فرى حديثة
من هذا النوع أو لم تكن فلا بد ان نذكر انهم لا يعطوا صورة كاملة
عن الحياة الزراعية الاولى بالنيل وقد اشتغل التاسيون الى جانب
الزراعة لصناعة الفخار وصيد الاسماك وطيور الماء وحيوانات
المستقعات ذلك بالاضافة الى رعى الماعز فوق الاراضى الفيضية
المنتشرة •

أما عن موتاهم وضعهم منحنيين أو فى وضع القرفساء
ولفوهم بالجلود ودفنوهم فى اكفان من القش ، وهله المقابر النقلة
المتناثرة تكفى للإشارة الى ان هذه الجماعات كانت صغيرة العدد
ومستقله •

أما عن حضارة البدارى فربما كانت متطورة عن ديرتاسا
غير ان نطاق معرفتهم كان اوسع حيث امتدت من البدارى نفسها
جنوبا الى ان وصلت الى ارميت كما وجدت فى وادى الحمامات •
وقد كان البداريون على النقل من سابقهم رعاة ماشية رغم انهم
زرعوا القمح والشعير ونظرا لوفرة الصيد على الهضبة وكذلك فى
روافد الاودية فقد خرج البداريون للصيد بالقوس والسهم • ولكن
فى صيد الاسماك استخدموا سنانير من الاصداف اخذوها عن
اصحاب حضارة ديرتاسا •



شكل ٣٦ - مواقع الحنارة للصرة القديمة

وبالنسبة لأكواخ البدارى فقد كانت عبارة عن مأوى بسيط من
الحصير • غير أن البدارين كانوا صانعي فخار من الدرجة الأولى
امتازوا بالمهارة والدقة فصنعوا فخارا رقيقا ذات لون بني أو أحمر ،
كما استخدموا البازلت فى صناعة بعض البقدر الى جانب العاج
الذى استخدم فى صناعة بعض الادوات المنزلية ونظرا لان قطعان
الفيلة كانت ما تزال تعيش على الهضبة فقد قدمت المادة الخام
اللازمة لصناعة الخرز العاجى والدبابيس وغيرها من أدوات الزينة
كصنع الامشاط التى تترين بها النساء •

ويبدو ان سكان البدارى كانوا يعيشون فوق مستوى الكفاف
الى حد ما مع وجود مواد خام استخدموها فى تجميل انفسهم
وممتلكاتهم • ويظهر هذا بوضوح فى مقدرتهم على الاحتفاظ بقليل
من التجارة فى سلع الترف حيث احضروا الدهن لاكل النعنع من
شبة جزيرة سيناء أو من النوبة كما احضروا الاصداف من البحر
الاحمر والاحجار النصف قيمة الفيروز وخشب الارز والصنوبر
من سوريا •

وقد استخدم البداريون قوارب صغيرة فى الملاحة النهرية
ويبدو انهم صنعوا هذه القوارب استنادا لوجود نماذج فخارية
لديهم من هذه القوارب •

وعلى الرغم من ان جبانات البدارى كانت صغيرة الا انها كانت
من الكبر بحيث تشير الى عدد أكبر من مكان ديرتاسا • وقد وضع
الموتى فى مقابر على هيئة القرغصاء ولفوا بالجلود كما فعل اهل تاسا
ووضع معهم اوانى مملوءة بالطعام والشراب

واذا كانت حضارة البدارى قد اظهرت اقتصادا ماديا سمح

بصناعة ادوات الترف واستيراد المواد الخام العالية ، فحضارة العمره
التي تبدو وكأنها انحدرت مباشرة منها تقترب كثيرا عن بداية
الحضارة أو لحضارة أخرى تعاصر نهاية العصر الحجري الحديث •

والاسس الاقتصادية لحضارة العمرة كانت أكثر قوة من
الحضارات السابقة اذ أن العمريين لابد وانهم بدأوا زراعة منظمة
فى السهل الفيضى للنيل رغم أنه لا يوجد دليل حتى الان للرى
الصائى فقد ربوا الماشية والاعنّام والخنازير كما استأنسوا
الحمار كحيوان لحمل الاثقال ذلك بالاضافة الى انهم عرفوا لصق
اوراق البردى جنباً الى جنب مع صناعة القوارب التي تذكرنا بتك
التي استخدمت فى النقل منذ العصر الفرعونى وحتى وقت قريباً •

ورغم أن الصيد استمر يساهم فى زيادة سكان العمرة بقسط كبير
الا ان الاساس الزراعى لاقتصادهم ادى الى زيادة سكان العمرة
فاستقروا فى القرى بصفة دائمة كما يبدو فى المقابر التي يصل عددها
الى ٢٠٠ مقبرة والتي تشير الى استخدامها جيل بعد جيل •

وقد تمكن سكان العمرة من تطوير الحرف التي كانت ندى
اسلافهم سكان البدارى ولم ينشذ عن ذلك صناعة الاوانى التي
اتصفت برداءة صناعة فوهاتها السوداء • وفى هذه الحضارة وصلت
صناعة الشظايا الصوانية المضغوطة الى درجة عالية من الاتقان
من حيث الفن والشكل ذلك الى جانب انهم استخدموا الانوال
الرأسية فى صناعة التسييج ، كما أضافوا فى هذه المرحلة الذهب
الى جملة المواد الغالية المستوردة للزينة ، واستخدموا النحاس
المحلى فى صناعة الديابيس ورؤوس السنانير •

ويدبو ان العمريين — كما تشير الى ذلك اشكال اوانيتهم

أما عن الموتى فقد دفنوا بين الاكواخ ووخسوا انقرفصاء وفى العادة كانوا يوجهون نحو الشرق حيث يوضع معهم طعام أو أى اثار جنازى آخر •

عصر المعدن فى مصر :

قدمت الطبيعة فى وادى النيل الامكانيات اللازمة من تربة خصبة ومورد مائى متجدد لقيام حضارة راقية ومن ثم لم يكن امام سكان وادى النيل الاول سوى ان يبذروا حبوبهم على جانبي النهر بعد انحسار مياه الفيضان ثم ينظروا بعد ذلك نمو ونبخ المحصول • ونظرا لخصوبة تربة الوادى فكان المحصول الواحد يفي بالحاجة • ومعنى ذلك ان كل قرية كانت مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية وكان لديها الايدى العاملة اللازمة لانتاج فائض عن الطعام وبالتالي كان هناك وقت فراغ سمح بظهور تخصص حرفى • ولابد وان الرغبة فى تبادل المنتجات دفعت الى وجود سوق يتبادل فيه سكان القرى المختلفة منتجاتهم الامر الذى ادى فيما بعد الى نمو مدن الاسواق التى تضمن وجودها قيام سلطة ولكن رغم ذلك فظلت القرية مكتفية ذاتيا • وبصفة عامة ظلت مصر فى عصر ما قبل الاسرات ارض المجتمعات القروية حيث كانت كل جماعة منها تختص بزراعة حقولها بمجهوداتها الخاصة •

ومن المحتمل ايضا ان بعض المراكز الدينية التى كان يتجه اليها القرويون الى عبادة آلهاتها كانت بمثابة مراكز للخدمات تجذب اليها سكان القرى المجاورة ، ومن ثم فقد قسمت مصر فى هذه الفترة الى مجموعات كبرى أو مقاطعات ، ولكن هذه المقاطعات رغم انها كانت تلعب دورا قياديا هاما ايام الازمات الاقتصادية الا انها لم تنمو لتصبح عواصم سياسية • ولذلك فمن الاوفق أن نذكر انه لم توجد

فى مصر مدن فى فترة ما قبل الاسرات ، ولكن مع توحيد مصر ازدهر نظام الري وبنيت المقاييس المختلفة على النيل لتكون نقطة لمراقبة فيضان النهر ، وفرض على الفلاحين العمل فى حفر القنوات للاستفادة من رى الاراضى المرتفعة البعيدة عن مياه الفيضان . وهكذا ظلت مصر بلد القرى الزراعية ومدن الاسواق ونظرا لان الاراضى الخصبة التى كونها النيل على جانبيه كانت عظيمة الاتساع لذلك بدأت الهجرات البشرية تتسرب من الدول المجاورة لاراضى مصر . وفد الليبيون من الشمال الشرقى وجاء الساهيون من الشرق . وقيم النوبيون والينا الليبيون من الجنوب والجنوب الغربى .

وبعبارة أخرى تعرضت مصر مع بداية التاريخ لهجرات بشرية مختلفة هدأت أحيانا وزاد تدفقها فى الاحيان الاخرى . وقد انتشر خليط السكان على طول وادى النيل غير انهم تركزوا فى منطقتين منفصلتين احدهما فى جنوب اسيوط والاخرى فى الفيوم ومن ثم كان التميز بين مصر العليا ومصر السفلى .

وفى النصف الثانى من الالاف الرابعة ن.م . وفد الى مصر موجه جديدة من الهجرات السابقة القادمة من آسيا وحملت معها حضارة ارقى من تلك التى وجدت فى مصر ثم استقرت بعد ذلك فى مصر السفلى . ومع نهاية الالف الرابعة ق.م . ذابت الفوارق الجنسية التى كانت تميز الجماعات الواحدة المختلفة نتيجة للاختلاط والتزاوج حيث تشاهد ان جماجم نقادة ليست بسامية او ليبية بل هى مصرية . واذا كانت بعض الاوانى الفخارية تشبه تلك التى مازال يصنعها بعض القبائل الموجودة فى شمال افريقية الا ان لغة السكان ولا سيما فى كلماتها تحمل عناصر سامية مختلفة بعناصر حامية وطنية . وربما المرجع الاناسى لهذا التزاوج والتوالد هو

الحجرية ولوحاتهم — بدأوا يظهرن الروح الحضارية الجامعة التى ميزت التاريخ الطويل للحضارة المصرية، وتظهر هذه الروح بوضوح فى عادات الدفن وغيرها من المواسم الدينية • على اى حال فالعمرين مزالوا اساسا جماعات من فلاحى العصر الحجرى الحديث يعيشون فى قرى كبيرة وغاية ما فى الامر انهم يمثلون نهاية طريقة العصر الحجرى الحديث فى مصر •

أما فى مصر الوسطى فقد وجدت حضارة فيوم (أ) التى تعود بتاريخها الى الالف الخامسة ق.م • وقد تكونت محلات العصر الحجرى الحديث بالفيوم من اكواخ بسيطة بدليل عدم وجود كثير من البقايا اللهم بعض المواقد وحفر مبطنة بالحصير لتخزين الحبوب ومنذ البداية عرف فلاحو الفيوم الحضارة الكاملة للعصر الحجرى الحديث فزرعوا القمح من نوع ايمر وكذلك الشعير وأستأنسوا الماشية والاغنام والماعز والخنازير ، كما زرعوا الكتان ونسجوا منه الاقمشة ذلك بالاضافة الى صناعة الفخار غير المزخرف واللال الدائرية الجيدة الصنع • أما المناجل التى استخدموها فى حصص محاصيلهم فكان مستقيمه تنتهى باسنان صوانية وتشبه تمامًا تلك التى وجدت فى الحضارة الناطوفية فيما عدا اليد فكانت مصنوعة من الخشب •

وتدل الاثار التى عثر عليها فى الفيوم على سكان العصر الحجرى الحديث ظلوا يمارسوا الصيد البرى البحرى الى جانب الزراعة وكان فرس النهر من بين الحيوانات التى اصطادوها • ويظهر ان السكان كانوا أكثر اعتمادا على الرعى من الزراعة لان المطر كان يسير حثيثا نحو الجفاف • وسكان الفيوم كانوا بعيدن عن النيل وكان هذا هو السبب الذى جعلهم يركنون للرعى • وكما هو متبع فى معظم مجتمعات العصر الحجرى الحديث كانت الادوات الشخصية

للزينة هي الشيء الوحيد المنشود في الاقتصاد • وقد زين أهل الفيوم انفسهم بالاصداف التي احضروها من البحرين المتوسط والاحمر وفي بعض الاحيان من المحيط الهندي وذلك بالاضافة الى الالات الموسيقية المزركشة التي احضروها من وسط الصحراء أو من الصحراء الشرقية • هذا ولم يعثر على مدافن في أى مكان بين محلات الفيوم الامر الذى يؤدى بضرورة وجود حيانات بعيدا عن المزال •

أما مرمره بنى سلامة التي تمثل المرحلة النهائية في حضارة العصر الحجري الحديث في مصر السفلى فتقع في الطرف الغربى للدلتا فوق حافة رملية • وتبلغ مساحة المحلة العمرانية في مرمره حوالى ٤٠٠ متر مربع وتضم اكواخ ذات شكل دائرى ومدخلها من الجنوب وقد كانت صفاته الاكواخ في مرمره وأهيه في بادىء الامر ولكن تمكن الفلاحون بعد ذلك من صنع اكواخهم من الاعمدة الخشبية والبوص ، ثم استخدموا في فترة لاحقة الطين لكي يتمكنوا من صنع مأوى جيد يصمد امام العواصف الرملية ويحول دون انتشار الامراض بينهم •

ويبدو ان لكل اسرة كان لها كوخ ذات فناء أو حديقة خاصة، وجميع الاكواخ نظمت على هيئة صفوف ربما لكي تحدد الطارق الزراعية وبصفة عامة كانت الاكواخ تشبه الى حد كبير تلك التي وجدت في الفيوم فيما عدا ان الحبوب بدأت تخزن في قدر كبيرة وذلك مع نهاية العصر الحجري الحديث • ورغم وجود اختلاف في شكل فخارهم وأدواتهم واسلحتهم وممتلكاتهم الشخصية الا ان هناك كثير من الصفات المشتركة بين هذه الحضارة وحضارة الفيوم وايضا بصورة أقل حضارة ديرتاسا •

مقدرة المصريين على استغلال الظروف الملائمة فى وطنهم لاقامة
احدى حضارات العالم القديم الكبرى •

ومن بين الحضارات التى ظهرت فى مصر فى هذه الفترة
حضارة جرزة أو نقادة الثانية والنسانية والمعادى • وتختلف حضارة
العمره فى انها تحمل اثار غزوة قدمت من الشمال الشرقى من خارج
البلاد ، غير انها تشبه الحضارة السابقة فى انتشارها صوب الجنوب
الى النوبة وتتميز منازل جرزة بأنها مبنية بخلاف محلات العمره
ولكنها رغم ذلك لا تحمل الطابع المدنى بمعنى الكلمة •

أما من ناحية الصناعات الصوانية فقد بلغت القمة فى جرزة
بحيث انها لم تصل الى نفس الدرجة فى أى مكان آخر من العالم •
وقد اختلفت الات جرزة اختلافا بسيطا من ناحية الشكل عن العمره
فى حين كان الاختلاف جوهرى فى صناعة الفخار بينهما اذ ان
فخار جرزة صنع من صلصال استخرج من محاجر وليس من طمى
النيل كما حدث بالنسبة للثانية ذلك الى جانب ان الوان الفخار
كانت فاتحة ومزركشة فى بعض الاحيان برسوم هندسية أو بأشكال
بعض الحيوانات المعاصرة •

هذا ويقترح بعض الباحثين ان هناك اتصالا حضاريا قويا
بين جرزة وحضارة جنوب غرب آسيا غير ان البعض الآخر ومن
بينهم Alimex يذكر ان حضارة جرزة قد تكونت اساسا فى
الدلتا وانها اقترضت بعض مظاهر حضارتها الاساسية من مرمدة
بنى سلامة • وليس معنى ذلك بطبيعة الحال ان حضارة جرزة لم
تتأثر ولم تستقبل مؤثرات اسيوية وفدت اليها فى فترات متعددة •

وبالنسبة لحضارة النسانية فتتمثل آخر دور من عصر ما قبل

الاسرات وتمتاز هذه الحضارة بتقدمها من الناحية المادية وتمتاز بنشاط اتصالها مع الخارج وخصوصا الاتصال بالشرق الادنى الذى تم بطرق عديدة وينتمى الى هذا الدور انواع الفخار الملون ذات الشكل الاسطوانى والذى وجد فى بعضه اثار الزيوت التى كانت تستوردها من سوريا • وأما صناعة الصوان فقد ظلت قائمة فى هذه الحضارة ولكنها اخذت فى الاضمحلال والتدهور السريع نتيجة لاستخدام المعدن •

واهم ما يلاحظ على هذه الحضارة ازدياد السكان وارتباطهم بالقرية وزيادة اعتمادهم على الزراعة ومن ثم زادت الآلات الزراعية بينما اخذت الات الصيد تقل وبدأ يحل محلها بعض رؤوس النبال البسيطة التى تستعمل فى القتال • ويبدو أن المجتمع المصرى كان فى طريقه الى الوحدة التى بدأت أولا بين المجتمعات صغيرة التى ارتقت الى تكوين مجتمعات أكبر حتى انتهت بتكوين الدلتا على حدة والصعيد على حدة ثم اتحدهما وتكوين المملكة المصرية فى عهد الاسرات •

اما عن حضارة المعادى فترتبط بموقع المعادى حيث عثر هناك على بقايا عمرانية كبيرة تكون من اكواخ ذات شكل بيضاوى مفتوحه من الجهة الجنوبية الغربية ، يحيط بها قوائم خشبية من جذوع الاشجار شدت حولها أغصان الاشجار الدقيقة والتى كست القوائم من الخارج بطبقة من الطين • ولسنا نعرف على وجه الدقة عما اذا كانت تلك المساكن مسقوفة أو غير مسقوفة رغم ان الغرض الرئيسى من تشييدها هو حماية اهلها من الرياح الشمالية ذات البرد القارس اذ ان الرياح الشمالية تسود فى تلك البقعة طول العام •

ويكاد يكون نظام المساكن واحد اذ يوجد الموقد دائما قرب

المدخل ويجواره قدر كبيرة بعضها لحفظ المياه والبعض الآخر لتخزين الجنوب وأنواع الطعام وقد حفرت لتلك القدر حفرات عميقة فى التربة الرملية • وإلى جانب ذلك فقد استخدمت أيضا فى التخزين بعض المخازن التى كانت عبارة عن حفر عميقة رأسية الجوانب توضع بها بعض الانية الفخارية الصغيرة •

وللانية الفخارية بالمعادى ميزات خاصة تجعلها تختلف عن الأنواع المعروفة فى مصر فى فترة ما قبل التاريخ بعضها احمر اللون ذات شكل مستطيل وقاعدة خلفية ، وبعضها اسود اللون ذات شكل كروى مصقول السطح قاعدة ملساء وكلها مصنوعة باليد ، بما فى ذلك القدور الكبيرة على الرغم من حجمها العظيم • وقد عرف سكان المعادى صناعة النسيج بدليل وجود قطعة صغيرة من خرقه باليه محترقة ، وجدت على عمق كبير فى الطبقات ، ذلك بالإضافة الى الحجارة الكثيرة المثقوبة وقطع الفخار المستديرة وهى التى كان يستعملونها فى المنزل •

ويظهر ان سكان المعادى كانوا على دراية بفوائد المعدن ومزاياه فى صنع الآلات المختلفة ، ومن ثم فقد وجد مثقاب من النحاس له مقبض من العظام ، كما وجد سلاح يشبه الازميل صنع من نفس المعدن •

هذا وقد اعتقد سكان المعادى فى البحث بدليل دفن الآثاث معهم والذي كان يتكون فى اغلب الأحيان من بعض الاواني الفخارية وادوات الزينة والصيد ذلك بالإضافة الى بعض الحيوانات المقدسة لديهم والتى دفنوها بعناية فى مقابرهم الخاصة •

وعلى الرغم من ان حضارة المعادى تبدو لاوى وهله وكأنها

متصلة بحضارة مرمدة ، وعلى الرغم من ان بعض اثار المعادى تشبه اثار البدارى الا ان الرابطة غير قوية بين حضارة المعادى وحضارات العصر الحجري الحديث لانها حضارة متأخرة عن حضارة البدارى ومرمده بنى سلامه ذلك الى جانب انه من الصعب انتكهن بأصل حضارة المعادى فى ضوء الكشف الاثرية الحالية •

على أى حال فقد ارجع المصريون القدماء - الذين جاءوا بعد ذلك - كثيرا من التغيرات التى طرأت على حضارتهم فى عصر المعدن الى الهجرات التى قدمت من الشرق وحملت معها الى البلاد فنونا واتباع خوريس Followers of Horus وهذه اشارة الى الجماعات الاسيوية السامية التى سبق ذكرها ، والتى حضرت لها الى مصر تقاليد حضارة أرقى وجدت فى العراق •

ومعنى ذلك ان الاتصال الحضارى المباشر بين مصر والعراق أمر لا يمكن التقليل من أهميته فى عصر المعدن ، غير أن هذا الاتصال لم يكن ميسورا عن طريق البر لان الصحراء السورية جعلت النقل البرى يأخذ طريقا طويلا حول الهلال الخصيب ، اذ ان بقايا المنحلات الاولى تبرهن على ان الغرباء قدموا أولا الى مصر العليا بعد أن نزلوا على ساحل البحر الاحمر حيث تبعوا وادى احمامات الى قنا •

واذا كان الامر كذلك فليس هناك محل لاعتبار العناصر الوافدة سرمرية اذا ما كانوا من العناصر السمية • والاحتمال الاقرب الى الصحة انهم كانوا رجالا وسطاء من بحارة الخليج العربى (الخليج الفارسى) الذين كانوا على صلة وثيقة بسومر • وان هؤلاء الوسطاء هم الذين انحدر منهم الفينيقيون وهم الذين نقلوا اليها المعدن من مناجم عمان وسومر ، كما حملوا التقاليد والافكار والبضائع

السومرية الى مصر •

وقد خضعت الدلتا لنفوذ ليبي قوى ابان عصر المعدن وقبيل حكم الاسرات اذ كانت حضارتها أقل قوة وازدهارا من تلك التى وجدت فى صعيد مصر والتي تمكنت بفضل طريق البحر الاحمر وفقط من ان تستمد عناصر قوتها من سومر، وكان نتيجة لذلك ان استطاعت المملكة الجنوبية تحت قيادة مينا من ان تهزم سكان مصر السفلى وتحد القطرين ، وتنقل قسبة الحكم الى ممفيس وذلك رغبة منها فى المحافظة على الاقليمين •

وعلى الرغم من ان الدلتا قد استطاعت ان تحتفظ من الناحية النظرية على الأقل بشخصيتها منذ بداية الالف الثالثة حينما دابت الفوارق تماما بين الاقليمين الا ان العناصر المختلفة للسكان قد ساهمت فى اعطاء حق شخصيتها التى اخذت تتبلور منذ عهد الاسرات •

وعلى هذا الاساس اخذت المدينة المصرية فى هذه الفترة تنهض وتطور الى ان وقفت فجأة عقب غزوة الكسوس لمصر فى القرن ١٨ ق.م • غير ان احتلال الهكسوس لمصر لم يدم طويلا اذ تمكن المصريون من ازالة هذا الكابوس ، كما تمكن فراعنة مصر سيزوستريس الثالث وامنحت الثالث من ملوك الاسرة ١٢ من أن يؤكدوا اهمية موقع مصر كقوة افريقية حيث اتجه فراعنة مصر الى غزو سوريا واخضعوا كل المنطقة الساحلية الممتدة من غزة جنوبا الى اوجاريت شمالا وربما وصلوا ايضا الى سهل العمق •

والخلاصة انه على الرغم من التغيرات الجذرية التى انابت مصر ابان عصر المعدن إلا ان الاقتصاد المصرى منذ بداية قسبته

اعتمد اساسا على الزراعة ، فالأغلبية العظمى من السكان كانت تعيش وتعمل فى الأرض ، وانهم كانوا فى حاجة الى سوق يتبادلون فيها منتجاتهم ويحصلون منها على الأشياء التى لا يوجد مثيالا لديهم • ولابد وان المدينة كانت مركزا لأصحاب المحلات التجارية المعقدة ولرجال الحكومة والكهنة الذين الحقوا بخدمة المعبد المحلى؛ غير انه لم يوجد فى هذه المدن تكتلات صناعية كبيرة أو تجارية على نطاق واسع بحيث تخدم تجمع بشرى كبير يسمح فى نفس الوقت بنشأة طبقة متوسطة تمتن التجارة اذ لا يوجد هنا التنظيم المدنى الصحيح الذى يمكن ان نطلقه على المدينة •

والنتيجة انه منذ اقدم عصور ما قبل التاريخ بدأت عوامل البيئة المحلية فى التطور وتتخذ شكلها النهائى الذى سادها فى العصور التاريخية الامر ساعد الحضارة المصرية على ان تتميز فى تاريخها الطويل بالاستمرار والقدم • فالتاريخ المصرى يعتبر من اطول التواريخ المستمرة فى العالم بالرغم من حدوث بعض الفجوات ، فالحضارة المصرية القديمة القائمة على الزراعة والحياة القروية لم تتغير ، واستطاعت هذه البلاد ان تنهض دابما من كبوتها ، كما تمكنت من ان تحتفظ بحضاراتها على مر الايام •

أما من حيث القدم فمصر موطن احد اقدم الحضارات البشرية فى العالم وان كن هذا لم يمنع بعض الباحثين من الاعتقاد بأن حضارة سومر فى العراق اقدم من الحضارة المصرية ، ولم يمنع ايضا أن يردد بعضهم أن حضارة مصر أتت من سومر ذاتها •

البيئة المصرية منذ العصر الفرعوني وحتى أواخر العصر الرومانى :

اعطى وادى النيل ارض مصر خلال تاريخها وحدة جغرافية ففيمما عدا وجود ظاهرة الاراضى الزراعية والصحراء لا توجد اقسام جغرافية تتعزل بعضها عن بعض ، وانما كل ما يمكن التوصل اليه فى هذا الصدد ، هو وجود تنوعات محدودة ضمن الاطار الفيزيى الموحد . وتتمثل هذه التنوعات فيما نسميه باسم مصر السفلى ومصر الوسطى ومصر العليا .

أما عن مصر السفلى أو الدلتا فقد كانت فى العصر الفرعوني مختلفة فى طبيعتها عما هى عليه الان ، فقد كان يجرى بها ما يقرب من سبعة فروع ، كما انها لم تكن بيئة متجانسة واحده حيث ضمت شتات عددا من البيئات فبينما نجد جنوب الدلتا عبارة عن اراضى خصبة تغطيها طبقة سميكة من الطمي الذى حملة النهر منذ القدم وارسبه فى تلك المنطقة نجد فى شمال الدلتا مساحات مائية كبيرة هى بقايا المستنقعات التى كانت تغطى شمال الدلتا فى فجر التاريخ .

أما فى شرق الدلتا وغربها فتتدرج البيئة الزراعية انى بيئة رعوية أو شبه صحراوية . ولكن بسبب انخفاض اراضى شرق الدلتا عن الاراضى التى تقع فى غربها كان عدد فروع النيل التى تصب فى القسم الشرقى أكثر من عددها فى القسم الغربى . وقد انعكس هذا الوضع على النشاط الاقتصادى فى الدلتا فوجدت بها ثلاث بيئات وهى بيئة زراعية مستقرة بين فرعى النيل عند رأس الدلتا ، وبيئة رعوية تتركز على وجه الخصوص فى وادى الطمبات الذى سكنه بنى اسرائيل فى شرق الدلتا ، ثم بيئة الصيد وتربية الحيوان فى شمال الدلتا .

وقد كان هذا التنوع البيئي الاقتصادي دعامة لان يجعل من الدلتا اقليم غنيا بوجه عام حيث كانت اكثر استقبالا للعناصر الاجنبية من صعيد مصر فوجد اليها من الشمال شعوب البحر المختلفة فقدم اليها الاغريق مع نهاية العصر الفرعوني ، كما وفد اليها الشعوب الاسيوية النصف يدوية من الشرق علاوة على قبائل التحنو او التملحو التي جاءت اليها من الغرب .

ونظرة لكثرة فروع النيل في الدلتا وبسبب تغير مجاريها وكثرة المستنقعات في الشمال فقد جعلت حدود الاقليم الطبوغرافية غير ثابتة كثيرة التحويل والتغير ومن ثم كانت الدلتا اقل تماسكا وكان أهلها اقل عصبية من أهل الصعيد . وقد نشأت في الدلتا عدة عواصم قديمة منها بوتو وسائيس (صالحجر) وتانيس (سان الحجر) وغيرها بل لقد تمثل تفكك الدلتا من الناحية الادارية والسياسية منذ فجر التاريخ فاستطاع رجال الصعيد ان ينزعوا لانفسهم فخر توحيد البلاد .

أما اقليم مصر الوسطى فقد كان من اقاليم مصر ومن ثم كان حصنا من حصون الاقطاع في تاريخ مصر ، وكان احد المناطق التي توجه اليه اطماع الغزاة من الشمال والجنوب . وقد كانت هذه المنطقة في عهد الدولة الوسطى منطقة استغلال الاسر ١٢ ، ١٣ ، ١٤ لان الدولة الوسطى وجهت للنشاط التجارى اهتماما زائدا .

ويلحق باقليم مصر الوسطى الفيوم التي تعتبر واحه مثل أى واحه مصرية أخرى غير انها تختلف عن هذه الواحات في كونها تتمتع بالاتصال بالنيل ، وهى في مظهرها الريفى تختلف كثيرا عن الريف في مصر اذ ان ريف الفيوم عبارة عن حدائق ، كما ان المدرجات

تأخذ فى الهبوط التدريجى نحو البحيرة ، ولذا فقد سادت حرفة
الرعى على صفاف البحيرة بينما مورست الزراعة فى المنخفض
وصيد الاسماك فى البحيرة •

أما عن مصر العليا فقد ضمت فى الجنوب بلاد النوبة والتي
كانت فى حد ذاتها تعتبر منطقة حدود بين مصر والسودان وحيث
كان النفوذ المصرى يغطى عليها فى بعض الاحيان وينحصر عنها فى
بعض الاحيان الاخرى • فمن المعروف لدى الباحثين ان النوبة
كانت خرابا اضافيا للحضارات التى ظهرت فى مصر فعن طريقها
انتقلت الحضارة المصرية الى اللب الافريقى • ومنذ أقدم العصور
وحتى وقتنا الحاضر وهذا الاقليم ملئ بالمقابر المصرية القديمة
والمعابد وذلك دليل على ان أهل تلك المنطقة اقتبسوا الحضارة
المصرية القديمة ، وعاشوا بأسلوب مصرى صحيح ، وقد كانت
النوبة منطقة التجاء الاسر المغلوبة على امرها غير انه فى نهاية
(الاسرة ٢٥) •

كذلك يدخل تحت مصر العليا التى تمتد من جنوب النيا الى
النوبة منطقتين كان لهما دورا بارزا فى حياة مصر القديمة وهما
منطقة قنا ، فعند ادفو يتسع الوادى على الجانبين حيث يوجد وادى
كوم امبو ، هنا كانت منطقة المقاومة المصرية القديمة اذ لم يكن من
قبيل الصدفة ان تنشأ فى تلك المنطقة اقدم عاصمتين وهما نخن
ونخب ، فقد استطاع امراء تلك النقطة ان يتغلبوا على بقية الامراء
ليقودوا من منطقة الكاب حركة الوحدة ثم التحرير •

أما عند ثنية قنا حيث يبدأ ظهور طبقات الحجر الجيرى فى
الهضبة الشرقية والغربية والتى استخدمت أحجارها فى بناء المعابد

والتماثيل نجد أن الوادي يتسع على الجانبين وتكثر الأراضي الزراعية ، كما يصيب عند ثنية قنا عدد من الأودية التي تقطع الصحراء الشرقية وتتساب في هدوء وطمائنتيه نحو نهر النيل • وهذا الإقليم كان من أحد الأقاليم التي ساد فيها الاقطاع وهنا ظهرت على جانبي النهر اقدم مدينتين في التاريخ بعد نخن ونخب وهما طيبة وطنيه ، وكانت هذه المنطقة مركزا للحضارات المصرية الآسيية ومقرا للأسرة الفرعونية التي حكمت مصر خصوصا في تلك الفترة التي كان يلهوا فيها الغزاة بالقسم الشمالى • فمن تلك الرقعة خرج نارمر واحمس ومن هذا الإقليم كانت المقاومة بمعنى الكلمة • وهذا الإقليم قد شهد فترة ازدهرت فيها التجارة بين مصر ونبلاء النوبة في الجنوب حيث كانت مركزا لطرق القوافل الذاهبة الى الواحة الخارجة والتي تنتهى عند ابيدوس ، ومن اهم تلك الطرق طريق درب الأربعين • وتشير الأدلة الأثرية كما توضحها نقوش البردى وحجر بالرمو أن مصر قسمت في عصر ما قبل الأسرات الى أقسام إدارية وسياسية وأن هذه التقسيمات كان معمولا قبل ظهور الكتابة قبل العصر التاريخى • إذ أن الشارات التي اتخذت في العصر التاريخى كرموز دالة لمقطعات مصر انذاك قد وجدت منقوشة أو مرسومة على أنية فخارية تنتمى الى عصر ما قبل الأسرات حقيقة أن بعض الشارات كان لها الغلبة على البعض الآخر نتيجة لسيادتها البيئية أو لسيط نفوذها الحضارى إلا أنه من الثابت أثريا أن الشارات المميزة للأقسام السياسية قد ظلت عبر التاريخ المصرى القديم ترمز الى نفس الإقليم الذى حملت لوائه رغم ما أصاب البلاد من تقلبات سياسية وتغيرات دينية واجتماعية •

وهكذا قسمت مصر الفرعونية الى ٤٢ مقاطعة منها ٢٠ مقاطعة فى الوجه البحرى و ٢٢ مقاطعة فى الوجه القبلى • وهذه المقاطعات

أو كما أطلق عليها المصريون القدماء اسم « سبات » كانت تأخذ في معظم الأحيان الشكل المستطيل وكانت تقسم بخطوط متوازية واخرى عمودية • ويبدو ان هذا التقسيم كان يتفق مع بيئة مصر الجغرافية التي اتسمت بالانبساط والبساطة من جهة والتحديد من جهة اخرى اذ ان محور هذه البيئة نهر متدفق وبيئة طيبة لا توجد بها سوى بعض الترع كمعالم طبوغرافية بارزة تقطع انبساطها وارضى صحراوية أو هضبية تحدد نطاق العمران الذي استغل في مواقع عديدة نقطة التقاء بين الاكيومين والصحراء لاقامة معلم حضارى من معالم تفاعله البيئة وتأثره وتأثيره فيها •

ويغطى تاريخ الاستقرار الفرعونى فى مصر فترة زمنية مداها ثلاثة آلاف عام تبدأ بتوحيد الوجهين فى عام ٣١٠٠ ق.م وحتى بداية غزو الاسكندر الاكبر فى عام ٣٣٢ ن.م وهذه الفترة قد قسمت الى ثلاث فترات كبرى تحمل كل منها ملامح وصفات مميزة تركت بصماتها على مواضع الاستقرار وادلتها التاريخية فى المنطقة •

ففى الفترة الاولى فى الدولة القديمة أو عصر الاهرامات الذى اعتبره عديد من المؤرخين المد الأعلى للإنجازات البيئة بالمفهوم العام والحضارية بالمفهوم الخاص قامت حكومة محلية مستقرة تمكنت من زيادة انتاج الحقول واستئناس الوادى فى مناطق تواجد السكان الامر الذى ادى الى حدوث تغيرات حضرية كبرى فى فترة انتهت بظهور الاقطاع وتنازع الاقاليم مع بعضها •

أما الفترة الثانية المعاصرة للدولة الوسطى فقامت مواقع الاستقرار تحت نظام دعمه قوة الجيش اذ تمكن البيت الحاكم من إعادة توزيع الارض الامر الذى انعكس مباشرة على حياء الفن المعماري الذى شهدته مواضع الدولة القديمة وعلى اقامة مشروعات

الرى فى البلاد •

وقد انتهت هذه الفترة الثانية الكبرى فى حياة مواضع الاستقرار بمصر باستقرار الهكسوس فى الدلتا ومنافستهم للسلطة المصرية، غير ان حرب التحرير الكبرى التى قادها ابناء مصر بحكومة قوية وجيش منظم أدى الى فترة شهدت انتعاش التجارة المصرية الدولية والتوسع خارج حدود الوادى وتكوينه • وهكذا جاءت الفترة الثالثة أو الدولة الحديثة ومصر تحكم امبراطورية واسعة تجبى من شعوبها الضرائب ويتدفق الى طبيه وقصبة الحكم — كثيرا من خيرات البلاد ولهذا فقد كانت هذه الفترة فى نظر المؤرخين والاثريين فترة عظيمة وقوة وثراء ومركز لا يعادلها فى ذلك أى فترة أخرى فى تاريخ مصر ، وكان من الضرورى ان ينعكس ذلك الوضع على طبيعة مواقع الاستقرار الفرعونى فى ذلك الوقت •

وقد تخللت هذه الفترات الكبرى فترتين ثارت فيهما السلطات الاقليمية ضد التاج وذلك فى خلال فترة الانتقال الاول وفى اثناء الاحتلال الاجنبى ولذا لم يكن من المستغرب تبعا للاختلافات السياسية والدينية والحضارية والقوى الاجتماعية العاملة ان تحمل مواضع الاستقرار الفرعونى فى كل فترة من الفترات السابقة صفات مميزة •

أما عن مشكلة أى مواضع استقرار هذه الفترات يمكن ان تمثل الحضارة المصرين فيذكر الاستاذ جيل كامل Jill Kamel ان الدولة القديمة بموضعها واثارها اختصرت لتكون مستوى كلاسيكى Classic Standard أو تقليدى للحضارة المصرية القديمة اذ انها الفترة التى تكونت فيها النواة الصلبة التى بنى المصريون عليها حضارتهم المادية والروحية ، كما أنها الفترة التى نظر اليها المصريون

انفسهم على انها نموذجاً لتاريخهم •

وقد كانت الاستمرارية الحضارية سمة المجتمع المصرى بصفة عامة اذ تبين الادلة التاريخية والاثرية انه ليس هناك انفصال أو انقطاع حضارى بين ما حققه الفراعنة وما أدخله اليونان والرومان وذلك لان الاسس المادية التى قام عليها هذا المجتمع ارتبط بمسرح جغرافى متجدد الثراء وسكان تطلعوا فيما حولهم فاستغلوا كل ظروف البيئة المهيئة من منبع وتربة فيضية ومورد مائى فى ترسيخ مجتمع زراعى غير قابل للتغير اصوله متمشياً مع هضم كل جديد تقبله هذه الاصول •

ان ضعف النفوذ اليونانى فى مصر لم يبدأ قبل القرن الثانى ق.م ولم يكن نتيجة لاختلاط الاغريق بالمصريين ، كما انه لم يتمخض عن دخول البلاد فى حوزة الرومان أى تغيرات ذات معنى فى نظام ادارتها وبعبارة أخرى فان الانتقال الى العصر الرومانى لم يكن مصحوباً بضطرابات أو تقلوبات فلم يكن أكثر من انتقال الحكم من اسرة الى أخرى ولا سيما وان الرومان قد استغل ما خلفه لهم اليونان من نظام ادارى فى البلاد مع تعديل طفيف فى بعض الاحيان •

وقد حمل القرن الاول من الحكم الرومانى (من حكم اغسطس الى آخر حكم نيرون ٣٠ ن.م ٦٨ م) رخاء لبلاد غير ان الحقيقة هى ان مصر كانت لفترة بقره حلوب لروما وان نظام الحكومة هدف الى غاية واحدة وهى تمكين الدولة من استعباد الفلاح فى خدمتها وابتزاز دافعى الضرائب وكان لابد ان تترك هذه السياسة آثارها على المجتمع المصرى آنذاك •

وفى خلال القرن الثانى من حكم الرومان (٦٨م - ١٨٠م) •
عنى الاباطرة بتحميل المجتمع المصرى اعباء ياهضبة ومن ثم
انتعشت احوال البلاد الاقتصادية لبعض الوقت الا انها سرعان
ما عادت الى ما كانت عليه ابتداء من منتصف هذه الفترة حيث توسعوا
فى الاخذ بمبدأ الالتزام فى جمع الضرائب من المزارعين • أما القرن
الثالث من حكم الرومان فقد كان سلسلة متصلة الحلقات لاضمحلال
مستمر بسبب ازدياد عبء الضرائب والتوسع فى تطبيق مبدأ
الالتزام فى مختلف النواحى مع اهمال نظام الرى الامر الذى ادى
الى ازدياد احوال الفلاحين سوءا وتفضيلهم الهجرة الى المدن والعمل
بها أو كسب قوتهم بطريق السلب والنهب • والنتيجة هو ترك •
مسافات واسعة من الارض دون زراعة •

لقد ذكر هيردوت المؤرخ اليونانى « ان المصريين عاشوا فى
ظروف مناخية فريدة على ضفاف نهر اختلفت عن بقية الانهار اكتسبوا
عادات وسلوك تميزت فى معظم نواحيها عن تلك التى وجدت عند
غيرهم من الجماعات • ومعنى ذلك ان الحضارة المصرية القديمة
تدين بكثير من معالمها الانسانية الى المناخ والمظاهر التضاريسية •
فسكان مصر ارتبطوا منذ كونوا مقاطعهم الاولى فى العصر الفرعونى
بالنهر حيث كان الارتباط شديدا بين الطين الذى يروى بماء النيل
والمصرية وليس أدل على ذلك من أنهم كانوا يؤلهون هذا النهر فى
كل مقاطعة من مقاطعتهم حيث رسموا النهر فى شكل رجل عظيم الجسم
ضخم الثديين أو فى صورة امرأة مشوقة القوام تحمل على بدنها
ما تنجبه ارض المقاطعة من خيرات • ولم يقتصر الامر على
ذلك فحسب بل عبدوا ايضا بعض الحيوانات التى لها علاقة
بالنهر ذلك بالإضافة الى انهم نظروا الى الجنوب أى الى الجهة
التي ينبع منها النهر على انها هى منتهى افقهم اذ اهمية الجنوب

والغرب لهم كانت تفوق بقية الجهات الاربع الاخرى اذا ان الجهة
الاخيرة هي المكان الذي تذهب اليه روحهم في عالم الآخرة ولذا
كان يسمى الاموات اهل الغرب . أما عن المناخ فهو لطيف مشمس
حيث سجل هيردوت مرة أخرى ان الصيف الدائم يسود مصر ،
وان الامطار غير معروفة تماما ، والرياح باردة وجافة ، والضوء
سلاطع ومستمر لان الشمس تظهر بعظمة كاملة وفادرا ما تختفى
ولذا فقد عبدت الشمس الى جانب النهر .

فالشمس الدائمة الاشرار ساعدت على اعطاء الحالة الجوية هتفة
الثبات والاستقرار ، كما ان الدفء والجفاف ساعد على حفظ
الاغراض التي دفنت تحت اديم الرمال والمثلة في مميا الفراعنة
واثارهم واوراق البرادى . فعبادة الشمس استمدت من مبدأ
استمرارها وعدم تغير اشعاعها المصحوب بانتظام الفيضان قد شجع
ذلك المصريون بصفة عامة على ان يكونوا محافظين مستقرين
قانعين . ولا سيما اذا ما اضفنا ان المنطقة التي عاش فيها
المصريون القدماء غنية في مواردها الفيضية الطبيعية كما أنها محاطة
بالمحاجر ، والمادة الخام الوحيدة التي افترقت اليها هي الاخشاب فيما
عدا اخشاب اشجار النخيل اللينة والصفصاف ومن حسن الخط انهم
احضروا الاخشاب في معظم الاحيان عن طريق التجارة من
لبنان . لقد استغل المصريون القدماء ارضهم السوداء في الزراعة
بمهرة ونشاط حيث استغلوا كل قدم من التربة التي وقعت في حوزة
ارضهم ولهذا فقد عمد القرويون الابتعاد عن الارض الخصبة
وأقامة منازلهم على تخومها أو اطراف الصحراء ، وقد قطنوا جيدا
الى اعتمادهم في حياتهم على ارض الاله نيل فأنصار النهر
يسبب مجاعة ، كما أن طوفانه يؤدي للدمار واغراق السدود
والقنوات ، لقد ادرك المصريون الاوائل طبيعة النهر وتعرقوا عليه

فسجلوا مقدار ارتفاع مياهه وانخفاضها ومن ادخل النصريون القدماء الارقام فى سجل الكتابه حيث كانت خطورة نحو تطور الكتابة الهيروغرافية •

أما الاشراف على النهر فقد كانت هى المهمة الاولى المطلوبة للإدارة الجيدة فى المجتمع الفرعونى وكان لابد وان تكون السدود ونظام الري فى حالة جيدة فى كل الاوقات ، وان اهمال فرد فى هذا الصدد قد يكلف مئات من الانفس ضياع قوتهم ، ولذا فقد كان من الامور الضرورية أو الحيوية الا يدعى فرد حقوق مياه جارة ، وقد كان خير وسيلة لعملية ملاحظة العلاقة بين مالك الارض والنهر هو قيام حكومة مركزية ممثلة فى ادرات محلية فى كل مقاطعة •

ولعل اهم ما يلاحظ على العلاقة بين السكان والارض فى مصر القديمة هو تجربة قيام دولة اشتراكية فملكية الارض للحاكم ظلت لمدة طويلة من الزمن عادة مقدسة اذ ان فرعون كآله له كل الحق فى التربة ومنتجاتها • أما الفلاح فلم يكن عبدا ولكن كان لا يستطيع ان يترك مكانه دون اذن من الحكومة ، كما كان عليه ان يعطى الدولة جزءا كبيرا من محصوله •

وحين وفد البطالة قبلوا هذا النظام وتوسعوا فيه حيث تمكنت مجموعة من الموظفين الحكوميين البيروقراطيين والذين يدعمهم حرس مسلح من ادارة البلاد — كل البلاد كمزرعة للدولة حيث أمر كل فلاح تقريبا عن طريق هؤلاء الموظفين بتحديد الارض التى يزرعها ونوع المحاصيل التى ينتجها • كما ان عمالته وحيواناته كانت تحت أمره الدولة فى أى وقت وذلك من أجل التعدين والبناء والصيد وحفر الترع وإقامة الطرق •

وقد كان محصول الفلاح يقرر بواسطة الدولة وما اشبهه اليوم بالبارحة - حيث تسجل كمية المحصول فى السجلات ثم تنقل الى بيادر وقد سمح البطالة للفلاح بامتلاك حديقة ومنزله ، كما انهم اعتبروا المدن ملكية خاصة لهم ومن ثم اعطوا المحاربين حق ملكية الارض التى تخصص لزراعة العنب والبساتين غير انه كان من حقهم سحب هذه الارض فى أى وقت من الاوقات واذا كانت المهارة والمقدرة اليونانية قد ساهمت فى تحسين احوال ارض المشاركة الا انه قد نشأ المطالبة بحق انتقال الملكية عن طريق الوراثة حيث سمح بذلك فى خلال القرن الثانى ق.م بحكم العادة وليس بحكم القانون - ثم اعترف بها قانونيا فيما بعد قبل ظهور المسيحية حيث اكتمل التطور العادى من الملكية العامة الى الملكية الخاصة .

وبدون شك ارتبط تطور هذا النظام الاشتراكى باحوال الزراعة فى مصر بصفة عامة ، تلك الاحوال التى اقتضت تعاونا واتخاذا فى العمل فى أى زمان ومكان ، فما تحققه المجموعة فى هذا الصدد أكثر مما يمكن ان يحققه العمل الفردى ، فكمية وطبيعة المحاصيل التى لابد من بذرها اعتمد الى حد كبير على الفيضان السنوى وعلى توفير الري والصرف وكلها امور ارتبطت بالسلطة المحلية . وهكذا تمكن المهندسون الذين كانوا فى خدمة الحكومة فى العصر اليونانى من ادخال تحسينات على النظم القديمة فادخلوا زراعة كثيفة أكثر عادية فى ارض مصر اذ حل محل السادوف القديم الساقية والتى كانت عبارة عن عجلة كبيرة يصل قطرها فى بعض الاحيان الى ٢٠ قدما ، كذلك استخدم الطنبور لرفع المياه بسرعة لم تعرف من قبل . فتركيز ادارة النشاط الاقتصادى فى يد الحكومة واحتكار انعمالة جعلت فى الامكان اقامة الاعمال العامة الكثيرة التحكم فى الفيضان وبناء الطرق والري والمباني .

وقد خضع الانتاج الصناعى فى مصر الفرعونية لظروف مشابهة للزراعة اذا لم يقتصر الامر على امتلاك الحكومة للمناجم فحسب بل استغلتها أيضا لحسابها ، كما انها احتكرت فى العصر اليونانى الرومانى صناعة الزيوت المستخرجة من بذرة الكتان والسسم .

فقد كانت الحكومة تحدد كل عام مساحة الارض التى تزرع ونوع النيات ، كما تأخذ كل المحصول بالسعر الذى تحدده ثم تقوم باستخراج الزيوت فى معصرة الدولة لتقوم بعد ذلك لبيعه لتجار التجزئة بالسعر الذى تحدده وتحول دون المنافسة الاجنبية عن طريق فرض الضرائب العالية كذلك وجود اشراف حكومى مماثل على صناعة البردى والمنسوجات . هذا ويعتبر الاثريون والمؤرخون ان صناعة الزجاج كانت من ارقى الصناعات المصرية انذاك حيث يرجع الى مصر ابتكار وفق تشكيل الزجاج مع بداية العصر المسيحى .

أما الصناعات الاقل اهمية فقد تركت فى حوزة الاهالى حيث اقتصرت عمل الحكومة على اعطاء التصاريح لها والاشراف عليها مع المشاركة نصيب كبير فى منتجاتها وتوجيه خبره اخر من هذا الانتاج الى خزائن الملك .

أما عن التجارة فى ظل ما اسميناه تجربة قيام دولة اشتراكية فى المجتمع المصرى القديم فقد احتكرتها الحكومة ونظمتها ، وكان تجار التجزئة هم بمثابة وكلاء للحكام يوزعون منتجاتهم أو منتجات الدولة ، فكل طرق القوافل والمجارى المائية كانت ملكا للسلطة . وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى أن بطليموس الثانى ادخل الجمل الى مصر ونظم بريد الجمال صوب الجنوب . حيث كان يجمل هذا البريد المراسلات والطرود الحكومية فحسب والتي اشتملت على ما يخص الحكومة من مراسلات تجاريه . أما النيل فقد كان مليئًا بالمسافرين والبضائع الثقيلة وذلك ايضا تحت اشراف الحكومة .

نقطة اخرى وهى فكرة العالمية التى ظهرت لأول مرة فى عهد الاسكندر الاكبر والتى كان احد معانيها ان يعيش اليونانيون والمصريين سويا ويختلطوا على اساس التساوى . ان هذه الفكرة لم تتبناها الارض المصرية اذ سرعان ما نسيت بعد موت صاحبها وصارت ارض مصر بلاد مستعمرة حيث تمكن اليونانيون من ادارة وتطوير الاقتصاد فى كل مكان منها الامر الذى زاد من توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المصرية ، ولكن الزيادة ذهبت اليهم كما ذهب الى الرومان من بعدهم . ففى كل مكان أخذ الحكومة الايجار والضرائب والعوائد بل احيانا العمل وحياة الانسان ذاته .

ولعل من اهم آثار الاحتكاك الاوربي بالمجتمعات المصرية القديمة التى نشأت على ضفاف الوادى هو استشراق الروح الاوربية Orientalization of European Soul اذ برهنت الملكية الشرقية بأنها اقوى من الديموقراطية اليونانية ، ومن ثم فرضت شكلا على الغرب ، فأصبح ملوك اليونان واباطرة الرومان آله على نمط اسلوب شرقى . وهكذا لم يقهر الشرق لان أصالة نفسه وجذورها العميقة منعت من أن يستسلم فى روحه لذا فقد حافظ اغلبية سكان مصر على لغتهم الام وابقوا على طرق عاداتهم الموروثة وعبدوا آلهة الاسلاف . فلم يحدث اختلاط سلالى أو حضارى كما حكم الاسكندر الاكبر اذ ان اليونان وحضارتهم كانت فى القمة بينما كانت حضارة البلاد وسكانها فى القاع ، فكيفية الذكاء اليونانى لم يجد له منفذا أو سبيلا الى عقول الشرقيين وكانت النتيجة ان فشل الاغريق كما فشل الرومان من بعدهم فى تغير الطابع الشرقى الذى ارتبط بارض مصر ، وتيل مصر ، وسماء مصر ، وجغرافية مصر ، من هنا كانت البداية ، ومن هنا ايضا لايد وان تكون النهاية .

التغيرات الحضارية في البيئة المصرية منذ العصر الغربي وحتى القرن ١٨م :

من الحقائق التاريخية ان الفتوح الاسلامية في مصر قد ارتبطت بقدم عمرو بن العاص مؤسس الفسطاط وحامل الدين الاسلامي الى تلك المنطقة من العالم . فمن القرن السابع الميلادي بدأت الدول الاسلامية تتابع على مصر ، وكان ركيزة النفوذ الاسلامي في المراحل الاولى من وجوده في مصر هي الدلتا حيث اتجه العرب بعد الفسطاط الى الاسكندرية ومن ثم بدأ دور صعيد مصر ليكون مجالا لانتشار الدين الجديد فوصلوا الى الجيزة ثم منطقة البهنسا التي اصبحت نقطة الانطلاق صوب مصر الوسطى ، ومن بعد ذلك اتى مصر العليا وبلاد النوبة وقد استغرق هذا الانتشار عدة قرون منذ القرن السابع الميلادي ، حيث جاء بعد ذلك ولاه تبعوا الخلافة الاسلامية التي استمرت طوال العصور الوسطى .

وقد اتسمت القرون الثلاثة الاولى من حكم العرب الى مصر بمعالم حضارية فريدة تتمثل في قدوم حضارة جديدة عن تلك التي استقرت في الوادي منذ قرون عديدة . وكان على هذه الحضارة الجديدة ان تحتك أولا بما هو موجود بمصر من عناصر مادية وروحية ثم تصارع وجودها ليكون لها في النهاية السيادة وتعطى باية حضارية جديدة لسكان مصر .

والمسألة هنا ليست بهذه البساطة فمصر الفرعونية اذا كانت الاصل ، فمصر الاسلامية العربية كانت هي الاستمرارية لهذا الاصل بعد تنويعه وتطويره ليظهر لنا اليوم بعد مرور ما يقرب من ١٤ قرنا بالصورة التي هي عليها . فقبل وفود العرب الى مصر ، أو مجيء الجماعات الاسلامية العربية الى الوادي من شبه الجزيرة

العريق كان القبط هم سكان مصر ، وكانت الحضارة اليونانية الرومانية قد تركت بصماتها واضحة الى جانب الحضارة الفرعونية على ارض مصر ، غير انه فى غضون القرون الثلاثة الاولى من قيام الدولة الاسلامية فى مصر نجحت الحضارة الجديدة فى ان تثبت جذورها وتفيض معالمها على الحضارة القديمة وتغطيها مجالا للنمو والازدهار بعد ذلك ابان حكم الدولة الفاطمية خلال القرن العاشر الميلادى •

فى هذه الفترة حلت اللغة العربية محل اللغة القبطية كلغة الدواوين ، كما ان اقباط مصر لم يصبحوا هم الطبقة السائدة فى التركيب الاجتماعى لسكان مصر حيث اصبحت الغلبة الان للعرب المسلمين وما تبع ذلك من تأثير على مكونات الحضارة المادية والاقتصادية المعاصرة لفترة الاحتكاك بين الحضارتين •

واذا كان اصحاب الحضارة اليونانية والرومانية فى مصر كانت معابدهم ومسارحهم وملاعبهم علامات مميزة فى مناطق تواجدهم الى جانب مقابرهم ومخلاتهم المعيشية — التى تميزت فى بعض المناطق بانفصالها عن المحلات الفرعونية — الا ان العرب حين وفدوا الى مصر ، وهم سكان البادية ، لم تكن لديهم الدراية الكافية بالشئون الزراعية كما كان لسكان مصر الاصليين ، ولم يكن لديهم الوعى الحضارى والمدنى الذى كان لدى اليونان والرومان ، ولم يكن لهم ايضا من مقومات الحضارة التى كانت لدى القراعنة • أن كل ما كان يملكه العرب فى هذه الفترة هو دين جديد وحماس لتشر هذا الدين ، لذا فبناء المساجد كان هدفا لانه مركز التجمع بالنسبة لهم ، تجمع دينى دنيوى تقام فيه شعائر الصلاة ومن حوله يقضون حاجاتهم من بيع وشراء •• ونظرا لطبيعة البادية فكانت

المساجد فى بادية الامر بسيطة البناء والتركيب ولا سيما تلك التى
أقيمت خارج قصة الحكم ومن ثم لم يعمر فيها على مدى الزمن الا
القدر اليسير •

ولعل فكرة المسلمين عن الحياة الدنيا واعتبارها معيرا لحياة
أفضل كان لها الاثر فى طبيعة الارض التى استقروا عليها • ففى
العصور القديمة كانت فكرة الخلود سببا فى تخصيص مدن للخالدين
فى احضان الهضبة حيث تكون الظروف ملائمة لحفظ جثث الموتى
ومخلفاتهم بعيدا عن الاطماء النهري بينما اقيمت المحلات الدنيوية
على مقربة من مدن الخلود ولكن فى بطن الوادى حيث التربة
الخصبة والمياه الوفيرة • أما المسلمون فلم يخصصوا فى مناطق
تواجدهم اماكن خاصة يقيموا فيها قبورا مجاليتية على نمط
تلك القبور التى نشأت فى مصر القديمة بل اكتفوا بان ينشئوا مقابر
بسيطة على تخوم اماكن التجمع السكانى وبالتدريج على مرور الزمن
كثيرا ما اصبحت تلك القبور داخل مناطق السكن •

حقيقة كان التدفق العربى الاسلامى الى مصر منذ القرن
السابع الميلادى تدفقا تاريخيا لا جدال فيه اذ لم يكن قيامهم فى
مصر نتيجة لتسريبات قبلية أو شعوبية الا انه رغم ذلك فقد شاركوا
المصريين فى استغلال محلاتهم العمرانية المتوارثة ، ولم يكونوا فى
ذلك اصحاب سبق فقد استغل هذه المواقع من قبل اليونان والرومان
كما انهم فى المراحل الاولى للاستقرار حرم الخلفاء على الجند فى
سائر الاقاليم المفتوحة الاشتغال بالزراعة أو امتلاك الارض كي
لا يركزوا الى الكسل ويسيطر عليهم من المال والتعيم •

وقد ظلت الحدود الادارية فى مصر ملائمة لغرض انشائها فى
العصر الفرعونى ، ثم جاء اليونان ومن بعدهم الرومان وكان توجيههم

الجغرافى صوب البحر وكانت حضارتهم تتناقض مع الحضارة الفرعونية ، وكان من المفروض ان ينعكس هذا الاختلاف على اسلوب استغلال الارض ومن ثم على كيفية ادارتها ، ولكن الطبيعة المصرية أملت على الوافدين الجدد معالم بيئتها ولذا كان عليهم ان يقبلوا النظام الادارى الذى وجد فى وادى النيل منذ بدأ الانسان المصرى يتفاعل مع بيئته غاية ما فى الامر ان المقاطعات أو النوم Nome التى ارتبط تقسيمها بسيادة الالهة وفى نفس الوقت بمراعاة طبيعة الارض الزراعية تغيرت اسمائها • وقد قسم اليونانيون مصر الى ثلاثة اقسام كبرى هى من الشمال الى الجنوب اقليم الطيباء واقليم اركاديا ثم اقليم هبوتوما وحينما وفد الرومان استعملت الاسماء مرة أخرى وبقي المضمون ثابتا فكلمة ابرشيه حلت من « اقليم »

وحينما وفد العرب سكان البادية الغرياء على الارض الزراعية وعلى مورد المياه الدائم قلم يكن لديهم خيار فى ان يرتضوا الاسلوب الذى سبق وان ارتضى به السابقون • كان عليهم ان يقبلوا نظاما اداريا متطورا مبتعدين فى ذلك عن أى محاولة يائسة قد توقع الضرر بارض زراعية يصفها عمر بن العاص فيذكر « ان من اراد ان يذكر الفردوس أو ينظر الى مثلها فى الدنيا فليتنظر الى ارض مصر حين يخضر زرعها وتنمو مزارعها » •

والتغير الادارى الذى حدث فى العصر العربى هو تغير فى اسماء الوحدات الادارية أيضا فبعد أن كان يطلق عليها حلتات أو دوائر بيزنطية غدت تسمى « كورا » تكبر أو تصغر بمقدار ما اقتضاء نظامهم الادارى وهذا يعنى ان حجم الكورة وشكلها قد تغير أو تتاقتص عبر الزمن وبالاختلاف المكان • ليس « ذا فحسب » فالحضارة والعمران اثرتا أيضا فى شكل وطبيعة الكورة وهكذا اختلفت

كور صعيد مصر عن مصر الوسطى ومصر السفلى اذ ان ركيزة العرب في مراحل استقرارهم الاولى في مصر كانت في الدلتا المتسعة المنبسطة الامر الذي ترك بصماته على احجام الكور التي كانت هناك فحملت صفات الانبساط والانتساع . وقد كان التقسيم الادارى للعرب في ايسر اشكاله ووحداته يحمل اساسا ماليا يرتبط بتقدير الخراج . فقد كانت المحلة العمرانية قرية كانت أو نجعا أو ناحية تعتبر من وجهة نظر الخراج وحدة مالية لها زمامها الزراعى الخاص يحدد فواصلها وقراها التي تحددها عن النواحي والقرى المجاورة لها .

فيذكر ياقوت الحموى ان كل صقع يشتمل على عدة قرى ولا بد لتلك القرى من قصبة أو مدينة أو نهر اسمها ذلك اسم الكورة . ويذكر الاصفهاني « ان الكورة اسم اشتق من اللغة الفارسية التي تعنى بها قسم » . وهذا ان دل على شىء فأنما يدل على ان التأثير الفارسى قد ورد سويا مع التأثير العربى الى ارض مصر وان كان ذلك بطريق غير مباشر .

ولعل من اهم المصادر التي تبين الاحوال الادارية في مصر في تلك الفترة كتاب البلدان لليعقوبى الذي ظهر في الربع الاخير من القرن الثالث الهجرى وأورد فيه « وصفا للامصار والكور وما في كل مصر من المدن والاقاليم ومن يسكنها من قبائل العرب واجناس العجم والمسافة ما بين البلد والبلد » . كذلك كتاب قدامه بن جعفر الذي يطلق عليه كتاب الخراج والذي صدر في ٥٣١٦ هـ . حيث وجه اهتمامه الاساس لوصف طرق البريد والولايات مع ايراد معلومات هامة عن تقسيم الارض وجباية الخراج . كذلك هناك كتاب محمد بن يوسف الكندى والذي ظهر في تاريخ لاحق بعد كتاب الخراج

وذلك فى عام ٨٣٥٠ • تحت تاريخ ولاية مصر وقضاءها هذا بالاضافة الى كتاب ابن خرداذبة وابن حوقل وغيرها من الكتاب • أما عن النشاط الاقتصادى فى مصر فى خلال العصر العربى فقد كان ايضا صوره صادقة للعلاقة القائمة بين سكان المنطقة والارض التى عاشوا فيها فاذا كان هيردوت قد عبر قديما عن هذا التفاعل بالاشارة الى ان مصر مية النيل فقد بين المقريزى طبيعة التنوع المناخى داخل هذا الاطار حيث يذكر « ان كان أول مصر من جهة الجنوب عليه الاحتراق واخرها من الشمال الغالب عليها الاعتدال مع ميل يسير نحو الحرارة ، فما بين هذين الموضعين من ارض مصر الغالب عليه الحرارة وتكون قوة حرارية بقدر بعده من اسوان وقربه من بحر الروم • ومن أجل هذا قال ابقراط وجالينوس ان المزاج الغالب على الارض مصر الحرارة » ويضيف المقريزى « ان ارض مصر كثيرة الحيوان والنبات جدا لا تكاد تجد فيها خلوا من الحيوان والنبات وهى ارض متخلخلة فانك تراها عند انصراف النيل بمنزله الحماء فاذا حلت الحرارة ما فيها من رطوبة تشققت شقوقا عظاما ، والمواضع الكثيرة للحيوان والنبات ارض كثيرة العفونة •• ويظهر من ارض مصر بالعشيات بخار اسود وأغبى وخاصة فى ايام الصيف ، وارض مصر ذات اجزاء كثيرة ويختص كل جزء منها بشىء دون غيره وعنه ذلك ضيق عرضها واشتمال طولها على عرض الاقليم التالى ••• وبالجمله فكل بقعة من ارض مصر لها اشياء تختص بها وتتفصل عن غيرها » •

وهكذا لم يدخل العرب طرق جديدة للزراعة فى مصر حيث ابقوا على الطرق المتوارثة من العصر الفرعونى والتى تقدمت نوعا فى العصر الرومانى ، فطريقة حث الارض وتقسيمها الى خطوط وبذر الحب عن طريق الايدى واستخدام المجرأث والمنجل والموراة

وغيرها من الادوات الزراعية التى عرفت فى مصر قبل وفود العرب
بالاضافة الى الساقية والطنبور كلها ادوات استخدمت فى العصر
العربى وان الزراعة اعتمدت فى بعض المناطق على مياه
العيون والايار ولاسيما فى تلك المناطق الصحراوية التى اقيمت
بها الاديرة وكان لها زراعات بساتين ذلك الى جانب استخدام نهر
النيل الذى مثل المورد الرئيس للزراعة فى مصر .

وقد اتصل النظام المائى ببناء الجسور العديدة فى العصر
العربى ولاسيما فى القرنين الثانى والثالث الاغريقى وهى الفترة
التي انعمت فيها القبائل العربية فى العمل الزراعى . وقد ارتبط
تحديد الاراضى المزروعة بمقدار المقررات المائية المتاحة لهذه
الاراضى ويتحدد نوعية الاراضى المستصلحة فى زراعة المحاصيل
المختلفة فزرع القمح والكتان فى ارض الباق وارضى الشراقى ،
أما القرط والقطنى فقد زرعت فى الاراضى البورية ذلك الى جانب
محاصيل اخرى زرعت فى انحاء مصر اذ اتسم الانتاج الزراعى
 بالتنوع والتخصص .

وقد ارتبطت الزراعة بالشهور القبطية وليس بالشهور العربية
وزرع السكان محاصيل متعددة كالعنبر والسهم والخضروات
والنباتات الريشية والبردى والبلىح . وقد استغل المصريون اشجار
النخيل التى كونت مصدرا لغذاء الفلاح واشجار البلىح والسند
الى جانب انهم زرعوا الكتان والقصب الذى جلبه العرب اليهم
من الهند الى جانب زراعة العنب .

وقد ارتبط الانتاج الزراعى بقيام بعض الصناعات كصناعة
النسوجات الكتانية التى كانت فى ايدى الافراد ذلك الى جانب

صناعة استخراج الملح والمعادن والاحجار وقد حمل الاقباط فى مصر العليا نواء هذه الصناعات لفترة طويلة من الزمن •

أما عن الانتاج الحيوانى فكانت تربية الخيول تمثل نقطة ركيزة فى حياة العرب فى مصر اذ ان الاهتمام بامتلاك قطعان الاغنام والماعز ظهر حتى فترة متأخرة فى القرن الثالث الهجرى •

أما عن حركة التجارة كجزء من النشاط الاقتصادى للسكان فقد لعبت اسواق القرى دورا فى هذا الصدد حيث اتسمت حركة البيع والشراء بنظام المقايضة وقد لعبت المواصلات الداخلية دورا فى تسهيل سبل التجارة عبر البلاد •

وقد استمرت مصر العربية حتى القرن الثالث عشر الميلادى أو القرن السادس الهجرى حيث تمكن المماليك من السيطرة على البلاد عقب انتهاء الدولة الايوبية وحيث استمر حكمهم ببلاد حتى القرن السادس عشر الميلادى حين كونت مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية • وفى اثناء الحكم المملوكى لمصر تغيرت ماهية البلاد كثيرا وكان مرد ذلك الى ان المماليك قد استغلوا موقع مصر على طريق الشرق وكحلقة توصل بين العالم الاوروبى والموسمى وحققوا موارد مالية كبيرة من التجارة العابرة عبر الوادى واستغلوها فى اقامة القصور وترف الطبقة الحاكمة التى انفصلت عن طبقة المجتمع الريفى الذى اهتم شأنه وانعكس ذلك على اعمال الرى والانتاج الزراعى ومن ثم الانتاج الصناعى وكانت المحصلة النهائية القاعدة الاقتصادية الرئيسية لمصر والمرتبطة بموردها المائى الدائم الجريان وارضيتها المتجددة الخصوية قد بدى يعترىها التغير لهذا الاهمال والاعتماد على دخل التجارة العابرة كمورد للبلاد • وقد زاد الامر

سوءا بعد تربيع العثمانيون على عرش ولاية مصر اذ كان عليهم محاولة البحث عن مصادر حيوية للإنتاج الاقتصادى فى مصر وذلك بعد ان اكتشفت طريق رأس الرجاء الصالح وتحولت اهمية طريق الشرق حول غرب افريقية وليس عبر البحر الاحمر ووادى النيل • وقد كان العهد العثمانى استمرارا للاهمال الزراعى والصناعى الذى شهدته العصر المملوكى بالاضافة الى الخلل الاقتصادى الذى تمخض عن فقدان السيطرة على الطرق التجارية صوب جنوبا شرق آسيا أو نحو العالم الغربى وبدخول العثمانيين الى مصر أخذ النطابع الادارى فى البلاد ابعاد رئيسية ثلاثة تتمثل فى الامن والدفاع والحصول على الضرائب ، وفيما عدا ذلك وجد المصرى نفسه فى فراغ وعزلة كاملة عن التيارات الحضارية ومن ثم سادت احوال من اسوء الى سوء حيث شهدت مصر فى غضون القرن ١٨ وفود بعض الاوربيين الذين جاءوا اليها فى صورة رحلة لجمع بعض المعلومات عن الاحوال الداخلية فى البلاد والتي استغلوا فى امداد بعض الطامعين فى مصر ببيانات عن تدهور الاحوال الاقتصادية وخير مثل على ذلك الرحالة فوليتى الذى أمد نابليون بوناپرت فى جزيرة كورسيكا فى عام ١٧٩٢ بتقرير كامل عن تحصينات مصر وحيث تمكن نابلسون بعد ذلك بست سنوات من قيادة الحملة الفرنسية على البلاد •

وقد استمرت الحملة الفرنسية على مصر لمدة ثلاث سنوات خرجوا بعدها هم والحملة الانجليزية فى عام ١٨٠١ • وقد دخلت مصر بعد ذلك فى فراغ سياسى الى ان نجح محمد على فى عام ١٨٠٥ من الاستيلاء على السلطة حيث يبدأ منذ ذلك الوقت مصر الحديث •

المظهر الحضارى الحديث :

بدأت مصر تاريخها الحديث فى اطار تجمعات سكانية ذات اعداد قليلة حيث يذكر جومار وهو احد علماء الحملة الفرنسية فى تقدير لسكان فى عام ١٨٠٠ أن أكبر محلاتها العمرانية وهى القاهرة لا يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمة وان الاسكندرية ودمياط تحتلا سويًا المرتبة الثانية فى الحجم السكانى اذ يوجد فى كل منها ما يقرب من ١٦٥ ألف نسمة أما بقية عواصم الاقاليم فى اتخاذ مصر المختلفة فيتراوح عدد سكانها ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ نسمة .

وقد شهدت مصر الحديثة ثورات حضارية بارزة اثرت على ما هيتها ولعل من ابرزها الثورة الزراعية التى حدثت فى عهد محمد على وارتبطت باحلال البرى الدائم محل الرى الحوضى وما يتبع ذلك من شق الترع والرياحات وتعميم انصرف وادمال محاصيل زراعية جديدة وتوسيع الرقعة الزراعية وقد كان من نتائج اتساع الرقعة الزراعية خلق اسواق جديدة للمحاصيل ومن ثم كان من الطبيعى ان تبدأ بعض المراكز المحلية فى الانتعاش وظهورها معتمدة على وظيفتها كنقطة التقاء ومركز للتسويق فى الاراضى الزراعية ، كما أن التوسع فى انشاء القنوات أدى الى ظهور بعض المواقع النهرية عند التقاء القنوات أو على المجارى الرئيسية ثم انشاء قناة السويس وما ترتب على ذلك من اعادة تأكيد اهمية موقع مصر الجغرافى كحلقة بين الشرق والغرب وما صاحب ذلك من انشاء مدن القناة . وهكذا لعبت وسائل المواصلات دورا لا يقل اهمية بأى حال حال من الاحوال عن الصناعة فى جذب السكان وهجرتهم الى عديد عن المدن . وقد احدثت الثورة الزراعية وتطور الصناعة وتقدم وسائل المواصلات تغيرا شاملا فى الاقتصاد المصرى وواكب هذا

التغير تحرك سريع فى التركيب الاجتماعى والثقافى للسكان ذلك
بالإضافة الى الثورة الديموقراطية التى تشكل معلم أساسى فى
تاريخ مصر الحديث •

الموضوع الثانى

الأرض الطيبة

الأرض الطيبة

تحتل أرض الكنانة منذ أقدم العصور موقعاً فريداً فى الشمال الشرقى للقارة الافريقية وفى الطرف الشمالى لوادى النيل الخصيب .
وهى فى هذا الموقع الجغرافى جعلها بؤة من الدول التى تتمتع بمميزات همزة الوصل بين عالمين احدهما اسيوى والاخر الإفريقى ولا سيما وأن المنطقة سهلة امام التحركات البشرية لا يقف فيها أى عائق يحول دون الربط والوصل بين العالمين .

وبالاضافة إلى ذلك تشرف مصر على بحرين يعرف أولهما البحر المتوسط الذى يوجد فى قلب العالم القديم وينتهى إلى المحيط الأطلس غرباً وما وراءه من مياه معتدلة باردة وثانيهما بالبحر الأحمر الذى شهد نشاطاً تجارياً مستمراً منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى وقتنا هذا والذى ينتهى إلى المحيط الهندى ودول آسيا الموسمية .

وقد كان الموقع الجغرافى هو المسئول إلى حد كبير عن العلاقات الحضارية والثقافية لمصر بالدول الاخرى ، إذ حدد هذا الموقع موجات الهجرات التى تصل إلى أرضها ، كما مكن المصريين من السيطرة على طرق التجارة الهامة المارة بالشرق الاوسط فى الفترة التى كانت تتمتع فيها البلاد بالاستقلال ، ولكن هذا الموقع طمع فيه غيرها من الدول خصوصاً فى عصور الفوضى والانتكماش.

وقد تأثرت مصر بالشرق تأثراً مستمراً ، وقد ادى ذلك إلى فتح صدرها للشعوب التى تسكن جنوب غرب آسيا فتأثر الفن والثقافة والحضارة العربية بهذه المؤثرات التى ربطت سكان شمال الوادى منذ أقدم العصور بجيرانهم فى الشرق .

والى جانب ذلك فقد دفع نهر النيل سكان مصر لأن يتجهوا بارواحهم صوب الجنوب إلى البلاد التى يجرى عبر أراضيها اكسيد

حياتهم حيث يتوقف انتاجهم الاقتصادي على مقدار ما يحمله اليهم من غرين وماء . وقد ساعدت الطبيعة على هذا التوجيه وأكدت اواصله منذ اقدم الفترات التاريخية كما سبق أن نذكرنا .

وتنيسط مصر على رقعة من الأرض تبلغ مساحتها نحو مليون كم. ٢ ، وتبلغ مساحة الاراضى المستغلة بها ما يقرب من مساحة سويسرا أى ما يقرب من ٤ بالمئة من جملة مساحة الجمهورية مصرالعربية ، بينما يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٥٨ مليون نسمة . ومعنى ذلك أن كثافة السكان فى المناطق للعمورة بالسكان تقدر بحوالى ١٨٦٠ شخصاً فى الميل ٢ فى حين ترتفع فى المناطق الريفية إلى ٢٥٠٠ نسمة فى الميل ٢ . وقد ترتفع إلى أكثر من ذلك بالنسبة للاراضى الزراعية إذ تصل إلى ٢٩٧٦ نسمة فى الميل ٢ أو ما يعادل شخص واحد لكل خمس فدان فى مقابل شخص واحد إلى كل ٩ ر. فدان فى دول أوروبا وإلى كل ٣٩ فدان فى الولايات المتحدة (١) .

وعلى الرغم من أن ارتفاع نسبة الكثافة قد تعطى فكرة مجردة عن الوضع الاجتماعى والسكانى فى مصر إلا أنها لا تمثل فى حد ذاتها سوى جزء من الاطار الجغرافى العام الذى تعيش فى داخله البلاد . فارتفاع نسبة الوفيات العامة ونسبة وفيات الاطفال وانخفاض مستوى المعيشة ما هى إلا نتائج مباشرة لارتفاع الكثافات السكانية التى تمخضت بدورها عن تكالب وتكدس السكان فى رقعة من الأرض حددت الطبيعة تخومها بدقة منقطعة النظير وجعلتها تتفق مع الاراضى الخصبة المجاورة لنهر النيل أو المناطق التى تتوفر فيها المياه فى المناطق الصحراوية التى تحيط بوادى النيل .

ولكى نتفهم الاطار الجغرافى العام الذى يعيش فيه المصريون ولنتوصل إلى معرفة مشاكلهم البئية والامكانيات المختلفة التى يمكن استغلالها لتطوير حياتهم الاقتصادية والاجتماعية سنتعرض لدراسة

ثلاث نقط هامة وهى :

أ - الجغرافية الطبيعية لمصر.

ب - الانتاج الاقتصادى فى مصر.

ج - السكان.

أولا : الجغرافية الطبيعية

لعل من اهم المميزات التى تتصف بها اراضى مصر هو عدم التعقد فى التضاريس إذ يكون وادى النيل ودلتاه اهم ظاهره جغرافية فى البلاد بمعنى أن السهولة والانبساط فى التضاريس هى العلامة المميزة لأرض النيل .

على أى حال يقسم الباحثون الاراضى المصرية إلى ثلاث أو أربع مناطق طبيعية كبرى لكل منها وتجعل لكل اقليم شخصيته الجغرافية المنفردة وهذه المناطق هى:

١ - وادى النيل

٢ - الصحراء الشرقية

٣ - شبه جزيرة سيناء^(١)

٤ - الصحراء الغربية

وادى النيل

يبدأ نهر النيل فى الاراضى المصرية عند خط عرض ٢٢° شمالا عند قرية ادندان بعد أن يكون قد اجتاز الجندل الثانى إلى الجنوب من وادى حلفا . ويبلغ طول المسافة التى يقطعها نهر النيل منذ دخوله إلى الحدود المصرية حتى مصبه فى البحر المتوسط حوالى ١٥٠٠ كم. إذ يبلغ طول مجرى النهر من ادندان حتى اسوان حوالى ٣١٠ كم. وحوالى ٩٦٥ كم بين اسوان ومدينة القاهرة ثم حوالى ٢٣٦ كم من القناطر الخيرية

١ - تلحق شبه جزيرة سيناء بالصحراء الشرقية فى بعض الاحيان

إلى البحر المتوسط وذلك بالنسبة لفرع رشيد وحوالى ٢٤٢ كم. بالنسبة لفرع دمياط .

ويجرى النهر منذ دخوله اراضى مصر لمسافة ٤٠٠ كم فوق منطقة من الخرسان التى تتركز فوق صخور نارية قديمة تظهر فى بعض المواضع لتعترض مجرى النهر إلى الجنوب من اسوان ولتكون الجنيل الأول .

وعند أسنا تختفى صخور الخرسان النوبى تحت صخور العصر الكرتياسى الاعلى ويتغير التكوين الجيولوجى ويظهر التكوينات الجيزية التى يستخرج منها الفوسفات فى المنطقة المحصورة بين سفاجة والإقصر ثم تبدأ بعد ذلك المنحدر الايوسينية بالقرب من ارمنت وتستمر متاخمة لوادى النيل حتى القاهرة ويجرى نهر النيل إلى الجنوب من اسوان فى واد ضيق تنتشر على جانبيه مناطق زراعية متفرقة صغيرة المساحة . وقد كان النهر ينحدر هنا فيما سبق حوالى ١٠ قدماً فى مسافة ثلاثة اميال ولكن حينما اقيم خزان اسوان رفع المياه فى النهر فى الجزء الواقع خلفه وذلك لمسافة ١٠٠ ميل . وقد بنى خزان اسوان فى عام ١٩٠٢ ثم على مرتين ليصل اقصى ارتفاع له حوالى ٧٦ قدماً وليعطى مقداراً كبيراً من المياه . ويختلف التصريف النهري عند خزان اسوان اختلافاً كبيراً من عام إلى آخر . ففي غصون ٥٠ ستة يختلف مقدار التصريف النهري هناك ما بين ٤٢ و ١٣٠ بليون متر ٣ . ومقدار الخزان على تخزين المياه تصل إلى ٣ره بليون متر ٣ من مياه النيل فى البحر المتوسط.

ومن اسوان إلى الدلتا يبلغ انحدار النهر ١ إلى ١٣ ألف . ويشرف على الوادى فى هذا الجزء الهضاب العالية ، ويختلف عرض الاراضى الخضراء بوضوح عن الاراضى الصحراوية المجاورة . هذا ولا يوجد أى خزان للمياه إلى الشمال من اسوان اللهم إلا بعض القنوات التى ترفع مستوى المياه فى النهر من أجل زى الاراضى المجاورة وتدفق المياه إلى

القنوات التى تأخذ من النهر^(١).

ويلاحظ أن النهر يكاد يلتزم دائماً بالجانب الايمن من واديه ولا يتحول إلى الجانب الايسر إلا قليلاً ومن ثم ارتبطت مراكز الاستقرار البشرى فى صعيد مصر بالضفة الغربية للوادي وليس بالضفة الشرقية ولا يشذ على هذه القاعدة سوى منطقة قنا حيث يغير النهر اتجاهه ويسير من الشرق إلى الغرب فى وادى التوائى^(٢) الامر الذى ساعد على توزيع السهل الرسوبى على الجانبين ولكن ظاهرة الالتزام بالجانب الايمن سرعان ما تعود بعد ذلك ، فنجد أن اتساع الجانب الغربى من الوادى يصل عند بنى سويف إلى حوالى ٢٣ ك.م. فى حين لا يزيد اتساعه فى الجانب الشرقى عن عشرة كيلو مترات فقط .

والى الجنوب من القاهرة وعلى بعد ٦٠ ميلاً يخرج من النيل بحر يوسف ليروى منخفض الفيوم الذى لعبت عوامل التعرية دوراً هاماً فى تشكيلة فمناذ ما يقرب من ٢٦٠٠ سنة مضت تمكن أحد الفراعنة من استخدام هذا المنخفض كخزان للمياه يحمى مصر إبان الفيضانات العالية . وبعد ذلك بألف عام أصبح اقليم الفيوم جزءاً من وادى النيل بعد أن بنت القنوات اللازمة لذلك . ويعيش الآن فى الفيوم حوالى ٨٧٠ ألف شخص فى مساحة من الاراضى الزراعية تقدر بحوالى ٧٠٠ ميل ٢ . وتمتاز اراضى الفيوم بأن الرى يتم فى معظم اجزائها عن طريق التدفق الطبيعى إذ أن الانحدار تدريجياً صوب بحيرة قارون التى تخفض عن مستوى سطح البحر بحوالى ١٤٠ قدماً .

١ - يبلغ مجموع أطول القنوات الرئيسية فى مصر حوالى ٨٥٠٠ ميل وذلك إلى جانب ٤٥ ألف ميل من القنوات والترع الرئيسية .

٢ - يعلل بعض الباحثين هذه لظاهرة بنظام جريان الماء الذى يؤدي إلى ظهور سلسلة من الدومات تسير مياهها عكس عقارب الساعة فتطابق بذلك مسيرة تيار النهر فى الجانب الايمن وذلك على النقيض من الجانب الايسر ، ومن ثم يحدث ارساب فى الجانب الايسر نتيجة لضعف التيار . هذا ويرجع البعض أسباب اتساع الوادى على الجانب الايسر إلى تأثير الرياح الشمالية الغربية التى تدفع مياه النهر بصفة دائمة نحو الجانب الشرقى ، ، أنظر من عرنة - نهر النيل - القاهرة ١٩٤٨ من ص ١٢٩ إلى ١٣٢ .

والى الشمال من القاهرة على بعد ١٢ ميلا توجد قناطر محمد على
أو القناطر الخيرية التى بنيت أولا فى عام ١٨٢٠ ثم اعيد بناؤها من جديد
فى عام ١٨٨٤ . والى الشمال منها يتفرع النيل إلى فرعى رشيد ودمياط
وهذه القناطر هامة إذ أنها تتحكم فى رى حوالى ٧٠ بالمئة من جملة
المساحة المنزرعة فى اراضى مصر .

وفى منطقة شرق القاهرة تظهر الطبقات الايوسينية التى اشرنا
اليها من قبل فى جبل المقطم الذى يتكون من طبقتين من الحجر
الجيرى السفلى منها بيضاء والعليا تميل إلى الاصفرار قليلا وهى آخر
ما تكون من الطبقات الايوسينية .

أما فى غرب القاهرة فتوجد كتلة ابو رواش المكونة من الحجر
الجيرى الكريتاسى والتى تعلوها طبقات غير متجانسة تنتمى إلى عصر
الايوسين .

وفى غرب وشرق التكوينات الايوسينية تظهر تكوينات الاليجوسين
والميوسين وهما اوسع انتشاراً فى غرب الدلتا منها فى شرقها .

وليس فى وادى النيل من تكوينات نهاية الزمن الثالث إلا القليل
الذى تتمثل فى الصخور الرملية التى تخف بوادى النهر بين الفشن
والقاهرة . أما تكوينات البلايستوسين فتظهر فى الاقاليم الساحلية
الممتدة من مرسى مطروح فى الغرب إلى العريش فى الشرق .

الدلتا

إلى الشمال من القاهرة يبدأ النهر فى تكوين دلتاة وذلك بعد أن
اصبح غير قادراً على أن يسير فى مجرى واحد أو يحمل كل الرواسب
العالقة به . ويحد دلتا النيل الآن فرعى رشيد ودمياط غير أن الدلتا فيما
مضى كانت تتميز بوجود سبعة فروع ذكرها استرابون من الشرق رلى
الغرب كما يلى :-

الفرع البيلوزى Pelusiac الذى كان يمر ببلدة بيلوز القديمة ،

الفرع التانىسى Tanitic الذى ينسب إلى بلدة تانىس فى شرقى بحيرة المنزلة ، ثم الفرع المنديزى الذى يجرى فيه الآن الجزء الأدنى من البحر الصغير ، والفرع الفاتنتى Phatenetic ويطابق فرع دمياط ، ثم فى وسط الدلتا الفرع السبنتى Sebennetic نسبة إلى بلدة سبنتود الحالية ، فالفرع البلبيتى Bolbitic الذى يطابق فرع رشيد . وأخيراً نحو الغرب الفرع الكانوبى الذى كان ينتهى عند مدينة كانوب على خليج ابوقير حيث تحتل الآن ترعة الحمودية جزء من المجرى القديم لهذا الفرع .

وتتميز الدلتا بوجود البحيرات التى تتأخم ساحل البحر المتوسط غير أن هذه البحيرات لا يقتصر وجودها فقط فى المناطق التى تلتقى فيها الدلتا مع البحر المتوسط بل توجد أيضاً فى شبه جزيرة سيناء حيث تظهر بحيرة مريوط . ويصل هذه البحيرات بالبحر بواغيز ضيقة لو تركت وشأنها لطمرت وانقطعت الضلة بين البحر والبحيرات ولذا تظهر هذه البواغيز باستمرار .

وتعتبر بحيرة المنزلة من أكبر البحيرات المصرية إذ تبلغ مساحتها نحو ٤٠٠ ألف فدان فى حين تصل مساحة بحيرة البرلس إلى ١٤٠ ألف فدان ومريوط إلى ٥٩ ألف فدان وادكو إلى ٣٢ ألف فدان .

وفصل بحيرة المنزلة . البحر فتحة اشتوم الجميل ، وهى أقل البحيرات الساحلية عمقاً إذ تنصف الخلجان الطويلة المروجة بسواحلها بأنها غير عميقة ذلك بالإضافة إلى أن الجزر تكثر بها .

وفيما بين فرعى دمياط ورشيد توجد بحيرة البرلس التى تتصل عن طريق بوغاز البرلس بالبحر المتوسط . وإلى الغرب من فرع رشيد وخلف خليج ابوقير توجد بحيرة انكو ويربطها بالبحر منفذ ضيق عند المعديّة ، وإلى الغرب منها كانت توجد بحيرة ابوقير التى ردمت مع أواخر القرن الماضى وبخلت ضمن الظهير الزراعى الذى يمون مدينة الاسكندرية . وإلى الجنوب من مدينة الاسكندرية توجد بحيرة مريوط

التي تختلف عن البحيرات السابقة في انها لا تتصل بالبحر بل يفصلها عنه حاجز من صخور الحجر الجيري البطروخي^(١) ، ذلك إلى جانب أنها تقع تحت منسوب سطح البحر بنحو ٢ امتار . وقد كانت بحيرة مريوط فيما مضى أكثر ارتفاعاً مما هي عليه الآن إذ كان يمتد لسانا منها صوب الغرب غير أن جزء كبيراً من البحيرة قد جففت مع الامتداد العمراني لمدينة الاسكندرية صوب الجنوب ، كما انكمش جزء آخر عقب أن ودم في القرن ١٢م الفرع الكانوبي الذي كان يغذيها بالمياه .

منخفض الفيوم

يلحق منخفض الفيوم بأراضي الوادي وذلك لان تربته تشبه إلى حد كبير تربة الدلتا والوادي ذلك بالإضافة إلى أن منخفض الفيوم يختلف عن غيره من منخفضات الصحراء الغربية في عدم اعتماده على مياه الينابيع والآبار كمورد مائي له بل يعتمد على بحر يوسف وعلى ما يجلبه من مياه النيل إليه .

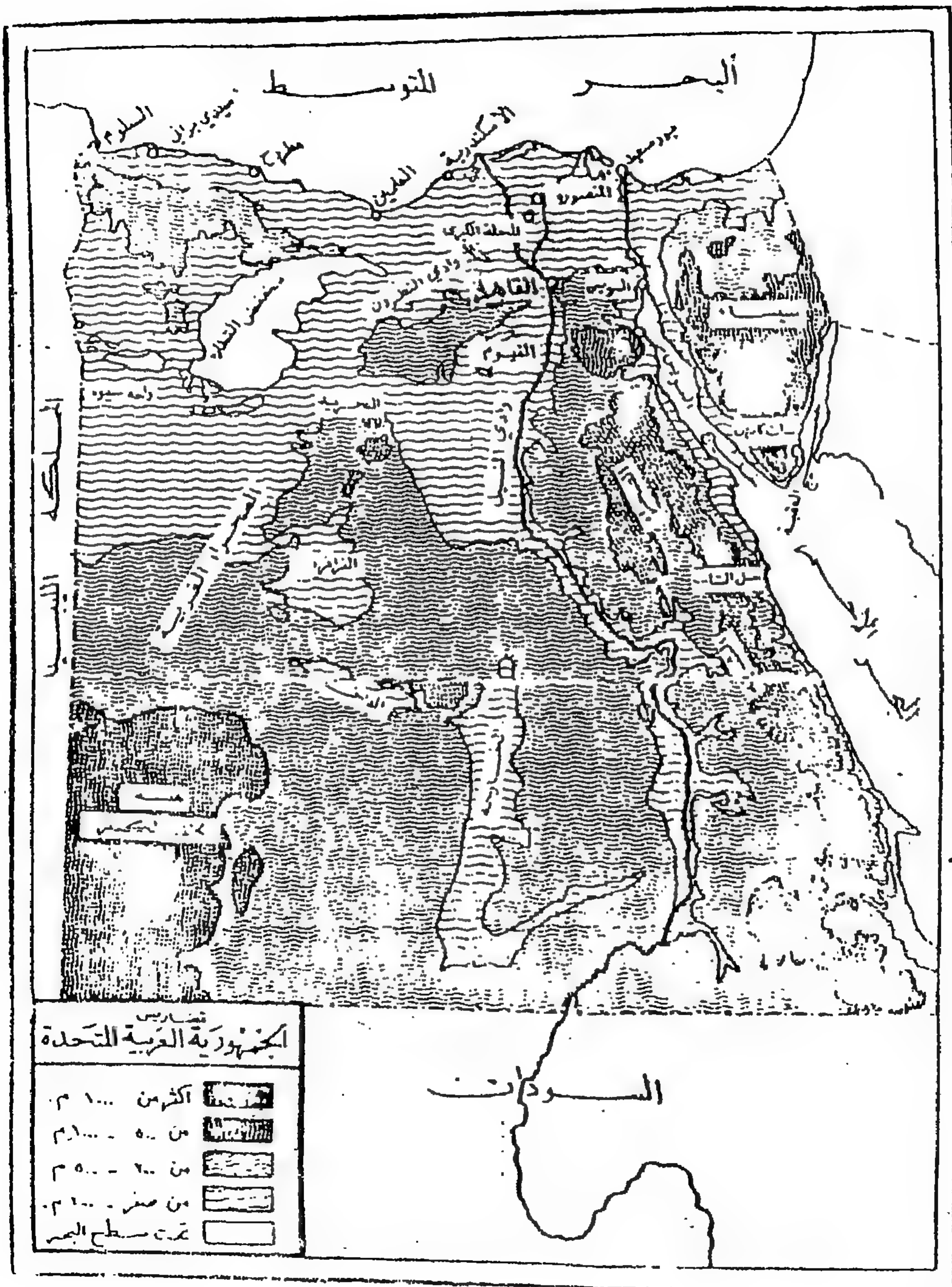
وتبلغ مساحة منخفض الفيوم حوالي ١٧٠٠ كم^٢ ويختلف عن أراضي الوادي في أن سطحه غير مستوي إذ تنحدر أرضه انحداراً عاماً ناحية الشمال الغربي حيث توجد بحيرة قارون التي تتميز بوجود الشواطئ البحرية المرتفعة التي تشير إلى أن بحيرة قارون كانت أكثر اتساعاً مما هي عليه الآن . وتبلغ مساحة بحيرة قارون حوالي ٢٠٠ كم^٢ .

ويحف بمنخفض الفيوم نطاق صحراوي يفصله عن النيل ويختلف اتساعه من منطقة إلى أخرى فيحمل عرضه ١٩ كم . وتأخذ هذه المنطقة الصحراوية في الارتفاع التدريجي كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب لتصل إلى أقصى ارتفاع لها إلى الجنوب من فتحه اللاهون التي يدخل فيها بحر يوسف^(٢) .

١ - يتكون الحجر الجيري البطروخي من ذرات من رمال السليكا والجير .

٢ - يصل ارتفاع جبل اللاهون إلى حوالي ١٤٤ متراً فوق سطح البحر .

جمهورية مصر العربية



ويحدد منخفض الفيوم من الغرب جسر الحديد الذى يبدأ من غرب بحيرة قارون ثم يتجه صوب الجنوب فالشرق ثم الجنوب الشرقى لينتهى عند الحافة الشمالية لحوض الفرق السلطاني إلى الجنوب الغربى من منخفض الفيوم .

أما فى الجزء الغربى فيفصل منخفض الفيوم عن وادى الريان حائط صخرى يتراوح ارتفاعه ما بين ٤٠ و ٦٠ متر فوق سطح البحر ولا يزيد عرضه عن ١٥ ك.م. وتبلغ مساحة منخفض الريان حوالى ٧٠٠ ك.م.٢ أما قاعة فينخفض عن سطح البحر فى اعلى اجزائه إلى ٤٢ متراً.

الصحراء الشرقية

تبلغ مساحة الصحراء الشرقية نحو ١/٤ مساحة جمهورية مصر العربية ، وتمتد فيما بين النيل غرباً والبحر الاحمر شرقاً وارضى شمال شرق السودان جنوباً ودلتا النيل شمالاً . وتتميز الصحراء الشرقية بوجود سلسلة من المرتفعات تطل على البحر الاحمر يصل ارتفاعها إلى حوالى ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر غير انها تنحدر بوجه عام من الشرق إلى الغرب ليصل ارتفاعها فى المناطق التى تتاخم وادى النيل ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ متر فوق سطح البحر .

وقد تشي تكوينات الصحراء الشرقية إلى عدد من الازمنة الجيولوجية فتسود الصخور الاركية التى من أهم انواعها الجرانيت فى الاجزاء التى تقع الى الجنوب من خط عرض ٢٩ شمالاً ، كما تظهر ايضا صخور الديوريت الذى يحتوى على عروق الذهب التى استغلّت فى ايام الفراعنة . ذلك إلى جانب صخور الزمن الثالث المثلثة فى الحجر الجيرى الايوسينى الذى ينتشر بين وادى قنا من ناحية وادى النيل من ناحية اخرى ، والذي يعد اوسع انواع الصخور انتشاراً فى الصحراء الشرقية إذ يمتد صوب الشمال حتى الطريق الذى يربط القاهرة بالسويس .

أما تكوينات الميوسين التى تحتوى على كثير من المعادن من بينها الكبريت والرصاص والزنك والتى تتمثل فى تكوينات الحجر الجيرى

جبل علبة الذى يصل ارتفاعه إلى حوالى ١٩١٢ متراً ويوجد على ساحل البحر بين وادى نعيب والساحل ، ومجموعة مجعف التى يحدّها من الجنوب وادى الجمال ويصل ارتفاعها إلى ١٥٠٥ متراً .

ولا تبعد هذه السلاسل الجبلية كثيراً عن البحر إذ تشرف فى بعض الأحيان مباشرة على البحر وتتميز بأنها تنحدر بشدة وفجائية ناحية الشرق ويبطىء وتدرجياً نحو الغرب . والسبب فى ذلك - كما نعلم هو أن مرتفعات البحر الأحمر ليست سوى الحافة الغربية للأحود الإفريقى العظيم .

ولعل من أهم الظواهر التضاريسية فى الصحراء الشرقية إلى جانب سلاسل البحر الأحمر هى وجود الأودية الجافة التى ترتبط تكوينها بالعصر المطير فى الزمن الرابع . وتنقسم هذه الأودية تبعاً لنظام تصريفها إلى مجموعتين أحدهما تتصرف بمياهها إلى النيل والآخرى تسيل نحو البحر الأحمر .

أما عن المجموعة الأولى فتضم ثلاثة أودية رئيسية وهى من الجنوب إلى الشمال وادى العلاقى وادى خريط وادى شعيت . وادى العلاقى هو أهم الأودية الجافة التى تنحدر إلى النيل كما أنه أطولها إذ يبلغ طول منجراه الرئيسى إلى أكثر من ٣٥٠ كم فى حين لا يزيد طول المجرى الرئيسى لوادى خريط عن ٢٦٠ كم وادى شعيت عن ٢٠٠ كم . ويصب وادى العلاقى فى النيل بالقرب من كورسكو بينما يصل وادى خريط إلى النيل فى شرقى سهل كوم أمبو وادى شعيت إلى الشمال من كوم أمبو .

ومن الأودية التى تنحدر أيضاً صوب الغرب وادى دجلة الذى ينتهى إلى النيل فى ناحية المعادى وادى حوف الذى ينتهى إلى النيل عند حلوان ثم وادى طرفة وادى اسيوط وادى الحمامات ذات الشهرة التاريخية القديمة الذى قام عن بدايته ميناء القصير الذى يدين ببلانيته التجارية إلى الحركة على هذا الطريق الذى يربطها بالوادي .

وتظراً لقرب الصخور غير السامية من بطون الاودية المنحدرة نحو الغرب لذلك توجد بعض الآبار كما تنمو بعض الحشائش التي تستطيع أن تقيم أود عديداً من الرعاة ومن ثم كان نمط التوطن البشري في الصحراء الشرقية هو النمط المنتشر المتمركز على بطون هذه الاودية وهذا بخلاف الحال في الصحراء الغربية التي يتكدس معظم سكانها في الواحات .

وخط تقسيم المياه بين اودية النيل واودية البحر الأحمر غير منتظم إذ يمر بمناطق وعرة المسالك صعبة المرور اللهم في بعض المواضع المنخفضة المحدودة كما هو الحال عند قمة وادي لحم والقبيل .

وأهم الاودية التي تنحدر إلى البحر الأحمر مرتبة من الجنوب إلى الشمال وادي الحوضين ووادي رحبة ووادي الجمال ووادي السكري . ويبلغ طول الوادي الأول حوالي ١٠٨ ك.م ومساحة حوضه ما يقرب من ١٢ ألف ك.م^٢ في حين يصل طول وادي السكري إلى ٤٠ ك.م ومساحته ٥٠٠ ك.م^٢ ، ووادي الجمال إلى ٦٠ ك.م ، أما وادي رحبة فيصل مساحة حوضه إلى ٩٠٠ ك.م^٢ .

وبالإضافة إلى هذه الاودية ومجموعة أخرى ينحدر بعضها إلى خليج السويس مثل وادي عربية ووادي ابو هاد الذي ينتهي بالقرب من جبل الغريب ووادي الملاحة الذي ينتهي بالقرب من رأس مجسة . وجميع الاودية مراكز للنشاط البشري في الصحراء الشرقية إذ فضلاً عن كونها طرق انتقال فتنمو بها نباتات تصلح كغذاء للحيوان ، كما ييسر الحصول على المياه من باطنها .

شبه جزيرة سيناء^(١)

تبدو شبه جزيرة سيناء على هيئة مثلث قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب ويحيطه البحر المتوسط من الشمال وخليجي العقبة والسويس من الشرق والغرب ، وتبلغ مساحتها حوالي ٦١ ألف ك.م^٢ .

١ - لدراسة هذه النقطة ارجع إلى :

وتنقسم سيناء من حيث التضاريس إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

أ - القسم الجنوبي

ب - القسم الاوسط

ج - القسم الشمالي

أما عن القسم الأول فيتكون من كتلة قديمة من الصخور الاركية ، معقدة التركيب ، استطاعت أن تقاوم عوامل التعرية لتبقى على هيئة كتل جبلية مرتفعة أكثرها ارتفاعاً كتلة جبل سانت كاترين الذي يصل ارتفاعه إلى نحو ٢٦٤٠ متراً فوق سطح البحر وجبل أم شومر وارتفاعه ٢٢٨٠ متراً . وتبدو الكتل الجبلية على هيئة حوائط قائمة تنحدر بشدة صوب خليج العقبة ، أما الحافة الغربية فعلى النقيض من الحافة المنحدرة على خليج العقبة تتدرج في انخفاضها نحو سهل يحاذي خليج السويس لمسافة ١٢٥ كم ويبلغ عرضه نحو ٢٥ كم ويعرف هذا السهل في قسمه الشمالي الواقع إلى الشمال من بلدة الطور باسم الوادي في حين يطلق على القسم الجنوبي اسم سهل القاع .

وقد تعرض الجزء الجنوبي من شبه جزيرة سيناء إلى اضطرابات بركانية فغطت الطفوح البازلتية بعض المناطق ، ذلك إلى جانب كان للانكسارات اثر كبير على المظهر العام لتضاريس المنطقة . وتتميز الكتل الجبلية بوجود الاخاديد الطولية التي تتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في اتجاه خليج العقبة . وتثل هضبة التيه القسم الاوسط من شبه جزيرة سيناء وتنحدر صوب الشمال الى البحر المتوسط تدريجياً ويمكن اعتبارها تتجه للصحراء الشرقية إذ لا يفصلها عنها سوى خليج السويس . وقد لعبت عوامل التعرية دوراً كبيراً في تحت الصخور الجبرية الايوسينية والتي يتكون منها الجزء الأكبر من هضبة التيه ولذلك فقد ظهر على السطح الطبقات الطباشيرية الكريتاسية ويقطع هضبة التيه مجموعة من الأودية التي تتجه مع الانحدار العام صوب الشمال والتي أهمها وادي العريش الذي يصب في

ساحل البحر المتوسط بالقرب من بلدة العريش . وفى شمال هضبة التيه يوجد عدد من السلاسل الجبلية المتوازية التى تعتبر امتداداً لجبال فلسطين الساحلية و من أهمها جبل المغارة .

أما القسم الشمالى من سيناء فيضم المنطقة المحصورة بين البحر المتوسط شمالاً وهضبة التيه جنوباً وهو عبارة عن منطقة سهلية تغطيها التكوينات البلايستوسينية المثلثة فى الكثبان الرملية التى تسير إلى جوار الساحل وتعتبر خزاناً كبيراً للمياه التى تسقطها الأمطار فى هذا الجزء . ويتراوح ارتفاعها ما بين ٨٠ و ١٠٠ متر وتوجد بحيرة البردويل فى الجزء الشمالى من هذا القسم .

الصحراء الغربية

تعتبر الصحراء الغربية جزءاً من الصحراء الكبرى التى تمتد صوب الغرب حتى المحيط الاطلسى . وتشغل الصحراء الغربية مساحة اكبر من التى تشغلها الصحراء الشرقية إذ تفوقها بمساحة تقدر بحوالى ٤٥٧ كم. وفى نفس الوقت تختلف عنها من حيث الظاهرات التضاريسية الموجودة بها.

فبينما تمثل الاودية الجافة المظهر الرئيسى فى الصحراء الشرقية نجد المنخفضات فى الصحراء الغربية تبدو وكأنها هى مراكز الاستقرار الرئيسية فى هذا النطاق الصحراوى الكبير .

وتتكون الصحراء الغربية من هضاب صخرية متوسط ارتفاعها حوالى ٥٠٠ متر فوق سطح البحر . وهذه الهضاب تتمثل فى هضبة الخرسان النوبى التى يصل أقصى ارتفاعها عند جبل العوينات الذى يقع جزء منه داخل اراضى السودان . وهضبة الحجر الجيرى التومبولتى التى تنحصر بين منخفض سيوة والقطارة فى الشمال ومنخفض الواحة الخارجة والداخلية فى الجنوب ، وهضبة الحجر الجيرى الميوسينى التى تنحدر انحداراً تدريجياً صوب المتوسط . وتحصر هذه الهضاب فيما بينها لحواض منخفضة هى مراكز الواحات تقع بين الهضبة الأولى

والهضبة الثانية المنخفضات الجنوبية التي تحتوى فيما بينها واحة الداخلة والخارجة و الفرافرة والبحرية ، فى حين يوجد بين الهضبة الثانية والثالثة المنخفضات الشمالية التي تختلف عن المنخفضات الجنوبية فى أنها تأخذ اتجاه مستعرض كذلك تختلف عن المنخفضات الجنوبية فى أن كل المنخفضات الموجودة بها يصل ارتفاعها فى بعض اجزائها إلى ما دون مستوى سطح البحر. ويمتد هذا المنخفض الشمالى من منخفض الفيوم إلى واحة جعيبوب بالجمهورية الليبية لتشمل منخفض القطارة وواحة سيوة ومنخفض وادى النطرون.

ويقع منخفض وادى النطرون على منسوب ٢١م. تحت سطح البحر وينخفض المنسوب فى سيوة إلى ١٧ متراً تحت مستوى سطح البحر وفى القطارة إلى ٦٠ متراً تحت مستوى سطح البحر وإن تكن بعض اجزائه تنخفض إلى مستوى ١٤٣م. تحت سطح البحر .

وقد اختلفت آراء الباحثين حول الطريقة التى تكونت بها هذه المنخفضات فبعضهم يرجعها إلى التعرية الهوائية والبعض الاخرى يرجعها إلى التعرية المائية غير أنه حتى الآن لا يوجد أى دليل قاطع يمكن أن نعتمد عليه فى ترجيح رأيا الآخر .

ومن بين المظاهر الفيزيوجرافية الاخرى الهامة فى الصحراء الغربية بحر الرمال الذى يمتد لمسافة ٨٠٠ كم. تقريباً بين واحة سيوة فى الشمال والجلف الكبير فى الجنوب ويصل عرضه إلى ٣٠٠ كم. ويبدو هذا البحر على هيئة سلاسل موازية من الكثبان الرملية والتى من أهمها سلسلة ابو محارق التى تمتد من الطرف الشمالى لواحاح البحرية إلى الطرف الشمالى للواحاح الخارجة ذلك فضلاً عن الكثبان الرملية المنفردة التى تنتشر بكثرة فى الصحراء الغربية وتأخذ الشكل الهلالى .

التربة

تنتمى التربة المصرية إلى التربات المنقولة والتربة المحلية . وتسود التربة الأولى فى معظم اجزاء مصر بينما توجد التربة الاخيرة خارج

اراضى الوادى والدلتا فى الواحات وفى شبه جزيرة سيناء. ويختلف سمك التربة المصرية من جهة إلى أخرى ولكن بصفة عامة تزداد سمكاً كلما اتجهنا صوب الدلتا إذ يصل عمقها فى شمال الدلتا إلى حوالى ١١ مترأ فى حين يقل سمكها فى المنطقة بين اسوان والقاهرة إلى ٨٣ مترأ ويمكن تمييز الانواع التالية من التربة فى الجمهورية العربية المتحدة.

١- التربة الطينية أو التربة السوداء التى تصل نسبة الصلصال بها إلى ٥٠ بالمئة وهى تربة دقيقة الحبيبات شديدة التماسك تحتوى على كمية كبيرة من المواد الغذائية ولذا فهى لا تحتاج إلى كثير من الاسمدة الكيماوية . ولا يعطل استغلال هذه التربة إلا استواء السطح وانخفاضه فى بعض الاحيان إذ تتسرب اليها المياه من الاراضى المرتفعة المجاورة. فترتفع مستوى الماء الجاطنى بها الامر الذى يحتم ضرورة وجود نظام صرف دقيق . وتنتشر التربة الطينية فى معظم اجزاء الوادى والدلتا .

٢- التربة الصفراء الطينية وتوجد هذه التربة فى مناطق متناثرة فى الدلتا او مناطق الانتقال بين التربة الطينية والتربة الصفراء . وتتراوح نسبة الصلصال فى هذه التربة ما بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة وهى وسط فى خصائصها بين التريتين المحصورة بينهما .

٣- التربة الصفراء وهى تربة ملائمة لزراعة معظم الجاصلات المضرية وتتكون من خليط من الصلصال والرمال والطينى ، وتتراوح نسبة الصلصال ما بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة اما نسب المواد الاخرى فمتفاوتة. وتتميز هذه التربة بأنها جيدة الصرف وتحتاج إلى تسميد. وتوجد هذه التربة بصفة خاصة فى الجزر الواقعة فى النيل أو فى فرعى دمياط ورشيد وكذلك فى المناطق التى تحف بالنيل وفروعه القديمة .

٤- التربة الرملية وتوجد هذه التربة على حافات الدلتا فى محافظات البحيرة والقليوبية والشرقية وكذلك تظهر فى الكثبان الرملية فى المناطق الشمالية الساحلية ، ذلك بالإضافة إلى بعض المناطق المتفرقة فى

وسط الدلتا كما هو الحال فى الجزر الرملية الاربعة المعروفة باسم ظهور السلاحف Turtle backs والتي توجد فى قويسنا . وتتصف التربة الرملية بكبر حجم ذراتها ومساميتها لذا فهذه التربة قليلة الاحتفاظ بالماء وتحتاج لتسميد دائم وخاصة التسميد بالاسمدة العضوية وذلك لان حبيباتها سهلة التحاسك .

٥- التربة الملحية وتنتشر هذه التربة فى مناطق واسعة فى شمال الدلتا فى محافظة كفر الشيخ فى المنطقة التى تعرف باسم البرارى كما تتمثل ايضا فى وادى الطسيلات بشرق الدلتا وفى اراضى واسعة فى الفيوم . وارتفاع نسبة الاصلاح فى هذه التربة يعطل الاستغلال الزراعى ومن ثم فيتطلب اصلاحها غسل التربة من الاملاح بعد تنظيم عملية الصرف وزراعتها ارزا لى يساعد على تخفيض نسبة الاملاح فى التربة قبل زراعة اى نوع آخر من النباتات التى لا تحتل وجود الاملاح بكثرة فى التربة

مناخ مصر

يخضع مناخ مصر للمؤثرات البحرية والمؤثرات الصحراوية - فتتمتع مصر بكل مزايا المناخ الصحراوى دون ان يصيبها اضراره . فهى تجمع إلى جانب الشمس المشرقة والمناخ الجاف نهر النيل الذى يقدم لها موردا كافيا من الماء على مدار السنة . وهى بحكم موقعها الجغرافى على البحر المتوسط تسقط عليها الامطار فى فصل الشتاء ولا سيما فى شمال الدلتا . غير ان هذه الامطار غير منتظمة فى سقوطها كما انها قليلة الكمية إذا لا يزيد متوسط المطر السنوى فى مدينة الاسكندرية عن ٢٠٠ مم بينما ينقص عن ذلك كلما اتجهنا صوب الشرق أو الجنوب إلى ان تصل إلى مناطق متوسط المطر السنوى بها لا يستحق الذكر . ولا يقتصر الامر فحسب على تناقص كمية الامطار بل يبدو هناك تناقص ايضا فى عدد الايام الممطرة . ففى الاسكندرية يبلغ عدد الايام الممطرة فى السنة حوالى ٤١ يوما فى حين يصل عدد هذه الايام فى القاهرة حوالى

عشرة ايام فقط أما عن الحرارة فلعل اهم ما يميز مناخ مصر هو وجود المدى الحرارى الكبير سواء كان هذا المدى يومى او فصلى وذلك فى جميع انحاء الجمهورية اللهم فى الجهات الساحلية الشمالية حيث تعمل المؤثرات البخرية والرياح الشمالية السائدة على تقريب هذا المدى ولهذا نجد مدينة الاسكندرية اكثر دفئاً من القاهرة فى فصلى الخريف والشتاء واكثر اعتدالاً منها فى الربيع والصيف . وفى فصل الشتاء يصل متوسط النهاية الصغرى لدرجة الحرارة فى مدينة الاسكندرية حوالى ١٠ر٦م فى حين ينخفض هذا المتوسط فى مدينة القاهرة ليصل إلى ٧ر١م . أما فى الصيف فتسجل مدينة الاسكندرية متوسط النهاية الصغرى لدرجة الحرارة فى شهر يوليو حوالى ٢٣ر٥م فى مقابل ٢١م لمدينة القاهرة .

أما فى الوجه القبلى او فى صعيد مصر فنجد أن متوسط الحرارة اليومى فى شهر يناير فى مدينة كالا قصر يقل عن متوسطه فى الإسكندرية إذ يصل فى الاخيرة إلى ١٢ر٧م فى مقابل ١٣م للأولى . وفى اسوان التى تقع جنوب الاسكندرية بحوالى ألف كيلو متر نجد أن المتوسط اليومى لدرجة الحرارة فى شهر يناير لا يزيد سوى ٨ر١م عن متوسط درجة الحرارة اليومية فى مدينة الاسكندرية . غير أن المدى الفصلى للحرارة فى مصر ، ما بين ١٦ و ٢٢م إذ أن متوسط حرارة الشتاء يتراوح ما بين ١٠ و ١٥م ومتوسط حرارة الصيف ما بين ٢٧ و ٢٢م وقد ساعد جفاف الجو وعدم وجود السحب ووجود مدى حرارى كبير على أن يتمكن المصريون من الاعتماد على مياه نهر النيل وزراعة غلات البحر المتوسط فى الشتاء وغلات مناطق السافانا فى الصيف .

وبالنسبة للرياح نلاحظ أن الرياح الشمالية الجافة تلعب دوراً هاماً فى حياة مصر إذ انها هى المسئولة عن تلطيف المناخ بصفة عامة . كما انها تساعد على الملاحة النهرية .

وتتعرض الدلتا ومصر الوسطى إلى الرياح الغربية والشمالية

الغربية التى يسود معها الاعاصير للسبب لسقوط الامطار غير أن الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية تهب ايضاً فى فصل الشتاء بعد مرور الاعاصير حيث يختلف اتجاهها تبعاً لموقع الاعاصير . ويمكن القول بصفة عامة ان الوجه البحرى يتبع الرياح الشمالية طول العام اللهم إلا فى الشتاء حيث تهب الانخفاضات الجوية فتتحرف الرياح لتهب من الجنوب الشرقى فى حاله تكوين الرياح الشمالية هى السيطرة طول العام على الوجه القبلى .

ومما هو جدير بالذكر أن الرياح الشمالية الشرقية لا تأثر كثيراً فى درجة حرارة الشتاء ، أما الرياح الغربية والشمالية الغربية فباردة نوعاً ما بينما الرياح الجنوبية الغربية والجنوبية تجمل البرودة من الصحراء فى فصل الشتاء ولكنها تزداد دفئاً فى الربيع . ونظراً لأن مصر بلد زراعى لذلك فلتغيرات الطقس اهمية عن المناخ ولا سيما أن كثيراً من الغلات التى تزرع فى وادى النيل من النباتات الحساسة للتقلبات الجو وخاصة القطن . وتتعرض البلاد لتقلبات فى الطقس فى شهرى ابريل ومايو وسبب هذه التقلبات هى الانخفاضات الجوية وخاصة الانخفاضات الخماسينية . ويتغير اتجاه الرياح المصاحبة لهذه الانخفاضات تبعاً لموقع مركزها ، وتتراوح المدة التى تهب فيها هذه الرياح ما بين يوم وثلاثة ايام ويندر أن تزيد عن خمسة أيام وتتأثر الزراعة المصرية إلى حد كبير بهذه الاعاصير الخماسينية .

على أى حال يمكن أن نقسم اراضى مصر إلى اربعة اقاليم مناخية صغرى وهى :-

١ - اقليم الساحل الشمالى .

٢ - اقليم الدلتا .

٣ - اقليم مصر الوسطى .

٤ - اقليم مصر العليا .

ويمتاز مناخ الاقليم الاخير بأنه متطرف ذات مدى حرارى كبير (حوالى ١٨ م) ونادر الامطار وذلك على النقيض من الاقليم الأول الذى يخضع للمؤثرات البحرية التى تعدل من درجة حرارته فيقل للمدى الحرارى به وفى نفس الوقت تسقط عليه كمية من الامطار تصل سنوياً إلى حوالى ٦ بوصات واغلبها يقع فى فصل الشتاء .

اما الاقليم الثانى والثالث فهما مناطق انتقال بين مناخ الاقليم المطير والاقليم الجاف ولذلك فيزداد المدى الحرارى فى الاقليم الثانى ليرتفع من ١١م إلى ١٥م ويقل المطر ليصل إلى ٢٥ بوصة أما الاقليم الثالث الذى يضم مصر الوسطى بما فيها منخفض الفيوم فمتوسط حرارته أقل من الاقليم الرابع وأعلى من الاقليم الثانى كما أن نصيبه من التساقط السنوى ضئيل بالنسبة للقسم الذى يقع إلى الشمال منه .

مصادر المياه :

يبدو من العرض السابق أن مصر لا تستقبل من الامطار ما يسمح بقيام حياة زراعية بحيث لو قدر لها أن تعتمد على المطر وحدة فى حياتها الزراعية لما استطاعت أن تصبح أكبر واحة زراعية فى شمال إفريقيا. ولكن تعتمد جمهورية مصر العربية أولاً وقبل كل شيء على مياه النيل ثم يأتى بعد ذلك اعتمادها على المياه الجوفية^(١) فمياه الامطار التى لا تستغل إلا فى مناطق محدودة جداً تتفق فى توزيعها مع الجهات البعيدة عن النيل والتى تستقبل قدراً من الامطار يكفى لاحتياجات الزراعة وكذلك فى الجهات التى تقترب فيها المياه الباطنية من السطح حيث تصبح عملية استخراج المياه الجوفية فى حدود الانتاج الاقتصادى المريح. وتعتبر منطقة مريوط وغرب الاسكندرية ومناطق شمال سيناء من أهم المناطق التى تعتمد فى انتاجها الزراعى المحدود على المطر إذ لا يزرع فى تلك البقاع إلا بضعة آلاف من الأقدنة يستهلك كل انتاجها جماعات البدو ولا تساهم فى الاقتصاد الزراعى القومى بأى نصيب يذكر.

أما المياه الجوفية فتختلف فى طبيعتها استغلالها عن مياه الامطار إذ

1 - Hurst, H.E. The Nile, London, 1975, P.45.

كما تعلم أن الصحراء تحتل رقعة كبيرة من اراض جمهورية مصر العربية ولذلك تقوم بعض التراعات في والحات الصحراء الغربية معتمدة على المياه الباطنية التي تخرج بالمساقط الى الامطار الساقطة على بارفور وكرسفان وكذلك المياه الترسية من النيل إلى طبقات الخرسان التويى بالصحراء الترسية - وتمثل المياه الباطنية مصدراً أساسياً لكل عمليات التوسع الزراعى والاستثمار الاقتصادى فى هذا الاقليم إذ أن هذه المياه كثيرة ولا يتطلب استغلالها سوى الخضوع لأشراك مائى دقيق - وهذا المورد اللتى هو السلس مشروع الوادى الجديد بالوالحات الخارجة والمالحة -

وقد توصل المصريون منذ القدم إلى استخدام مياه النيل فى الزراعة ، كما تطلوا أيضاً للتظلم اللتى تعتمد قية الزراعة على فيضات النهر الطليعى ، فعرفوا طريقة رى الحياض ، وكيفية التحكم فى بقعة من الارض يروى فى زراعتها عقب عمرها بمياه الفيضان . وقد استمر هذا التظلم حتى بداية القرن التاسع عشر أو حتى البدء فى «مرحلة الترع الصيفية والقناطر الخيرية»^(١) . وفى ظل رى الحياض لم يكن هناك ضابط التنظيم أو تحديد العلاقة بين النيل والترع الاخته منه رعاية ما فى الامر كانت تقام مستوياً سفود من الحجارة حيثما يتم غمر الاحواض بالمياه . فكانت تقسم الارض التى تروى رياً حوضياً إلى مناطق لا تزيد مساحتها عن : ٤ ألف فدان ، وكان لكل حوض قناة خالصة تحمل مياه الفيضان اليه حيث كانت تقام قناطر حليزة عند مآخذ الترع من النهر وفى المنطق اللتى تعبر فيها للقناة الجسور العرضية ، كما كان هناك أيضاً قنطرة اخرى تتحكم فى المياه التى تخرج من الحوض لتصرف إلى النيل أو الصحراء أو إلى حوض آخر -

وقد لاعم هذا التظلم لحوال البلاد وتحت الزراعة عليه وذلك لأنه متفق مع الحوال النهر من جهة وملائم للمناخ البلاد من جهة أخرى : وقد

١ - ايراهيم زرقانه - الرى والمكائيل التوسع الترعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، كتاب التوتير العربى الاول - القاهرة : ١٩٦٥ الجزء الاول من ٢١٢ .

شمل نظام الري الحوضى معظم اراضى مصر فى ذلك الوقت وكانت البلاد فى موسم الفيضان تبدو وكأنها بحيرة عظيمة فى وسط الصحراء .

ومع استقلال مصر وارتقاء محمد على عرش مصر وضعت سياسة مائية جديدة للبلاد كان الهدف منها تغيير نظام الري الحوضى إلى رى دائم عن طريق حفر ترعة صيفية تجرى فيها مياه الصيف لا مياه الفيضان وذلك لزراعة القطن والغلات الصيفية الأخرى . وفى العشرينات فى القرن الماضى بعد أن حفرت الترعة الصيفية فى مصر السفلى أصبح رى الحياض مقصوراً على مصر العليا غير أنه بعد حفر ترعة الابراهيمية وتحويل مخرج بحر يوسف من النيل إلى الشاطئ الأيسر من ترعة الابراهيمية فى عام ١٨٧٣ حولت منطقة الفيوم وكذلك المناطق الواقعة شمال اسيوط لمسافة ٢٩٥ كم إلى رى دائم .

ونظراً للتوسع فى اصلاح الاراضى البور بالدلتا وبسبب انتشار الزراعة الصيفية ولتفادى بعض الصعوبات الخاصة بتصريف القنوات فى الوجه البحرى فقد شرع فى إقامة قناطر على قمة الدلتا فى عام ١٨٢٥ غير أن المشروع تعثر بعض الشيء فلم يتم إلا فى عام ١٨٦١ وقد ارتبط بإنشاء هذه القناطر حفر الرياح التوفيقى الذى يروى اراضى شرق الدلتا والرياح المنوفى الذى يوزع مياه النيل فى وسط الدلتا ثم الرياح البحرى الذى يروى اراضى غرب الدلتا . ونظراً لأن قناطر محمد على قد أثبتت عجزها على مواكبة السياسية التوسعية فى الزراعة وبسبب تصدعها فقد شيدت قناطر جديدة إلى الشمال مباشرة من القناطر فى عام ١٩٢٨ .

وقد كانت القناطر أول عمل هندسى ينشأ على النيل فى كل مجراه بقصد التحكم فى مائه لتوفيره للزراعة الصيفية . وقد ارتبط بإنشائها كثير من المشروعات التى تهدف إلى نفس الغاية . وقد تمكنت القناطر الخيرية من رفع منسوب المياه امامها إلى حوالى ١٥٧ مترأ كما

تمكنت القناطر الجديدة من رفع المياه امامها زيادة عن الاولى بحوالى ٣ر٨ متراً .

وقد تبع مرحلة الترع الصيفية انشاء سد اسوان فى عام ١٩٠٢ الذى بدأ لتخزين المياه لأول مرة فى عام ١٩٠٢ . وقد كان المشروع يهدف فى الأصل ليكون مستوى التخزين على ارتفاع ١١٤ متراً ولكن بسبب اعتراض رجال الآثار فى ذلك الوقت خفض مستوى التخزين إلى ١٠٦ متر حيث سمح بتخزين مليار واحد من الامتار المكعبة ارتفعت إلى مليارين ونصف فى التعلية الأولى فى عام ١٩١٢ ثم إلى خمسة مليارات مع التعلية الثانية فى عام ١٩٣٤ ومع ارتفاع مستواه إلى ١٢١٠ متراً . وقد استفاد من التعلية الثانية فى سد اسوان فى عدة نواحى منها استخدام جزء من المياه المخزونة فى تحويل اراضى الحياض إلى الرى الدائم ، وتخصيص جزءاً من هذه المياه لتحسين المناوبات الصيفية ذلك إلى جانب استخدام جزءاً آخر لضمان زراعة مساحة معينة من الأرض فى شمال الدلتا . وقد ارتبط انشاء هذا السد بكثير من المشروعات من شق الترع واقامة قناطر . وفى عام ١٩٠٢ انشئت قناطر اسيوط كما بنيت أيضاً فى نفس العام قناطر زفتى على فرع دمياط حيث ارتبط بالقناطر الأخيرة حفر ترعتين أحدهما تصل إلى الرياح التوفيقى لتأمين التزاماته المائية فى الجزء الشمالى من مجراه والآخرى تحمل المياه إلى بحر شبين . وفى عام ١٩٠٨ اقيمت قناطر اسنا لتحسين الرى الحوضى فى محافظة قنا ، ثم بعد ذلك قناطر نجع حمادى واسيوط وذلك لتحسين الرى فى محافظتى سوهاج واسيوط وقد أدت قناطر نجع حمادى وظيفتها إلى حد كبير فتم تحويل نحو ٤٠ ألف فدان من الرى الحوضى إلى الرى الدائم فى مركز اخميم والبدارى وابنوب ، وقد ارتبط انشاء قناطر نجع حمادى بحفر ترعتين وهما التربة الغربية «الفؤادية» والترعة الشرقية «الفاروقية» . . ومما هو جدير بالذكر أن هناك عدة ترع تبستمد مياهها من النيل مباشرة ، دون أن تتأثر بمستوى المياه أمام القناطر التى اقيمت على الاجزاء المختلفة من مجرى النهر ، وأهم هذه الترع

ترعة السوهاجية التي تخرج من النيل عند بلدة سوهاج لتروى المنطقة الغربية من وادى النيل بين سوهاج واسيوط رياً حوضياً لانخفاض مستوى المياه فى الصيف عند مخرجها من النيل .

وبالرغم من كل هذه المجهودات فقد تبين أن التوسع الزراعى فى مصر يتطلب المزيد من مشروعات الري ومن ثم فقد اتجه التفكير لإنشاء خزان عند جبل الاولياء بالسودان ، وبالفعل اقيم هذا الخزان وملتى لأول مرة فى عام ١٩٣٧ . وقد تمكنت مصر عن طريق خزان اسوان وخزان جبل الاولياء من الاستفادة بما يقرب من ثمانية مليارات من الامتار المكعبة .

وقد كان يقام على فرعى رشيد ودمياط بالقرب من ادفيينا وفارسكور وذلك منذ أواخر القرن ١٩ سداً تربية لقمع مياه البحر عقب انتهاء الفيضان من الطغيان على مياه النيل والتوغل بها وافسادها ولتحول دون تسرب المياه إلى البحر بمعنى انها كانت تحافظ على المياه فى مجرى النهر حتى يمكن الاستفادة منها فى اغراض الري فى القسم الشمالى من الدلتا . وتقدر المياه التى كانت تحجز عن طريق هذه السدود بحوالى $\frac{1}{2}$ مليار متر^٣ من المياه سنوياً . وللتخلص من هذه الطريقة البدائية اقترح المهندسون اقامة قناطر ثابتة مكان هذه السدود فاقترح فى عام ١٩٣٤ اقامة قناطر على فرع رشيد عند ادفيينا لتكون جاهزة للعمل ابتداء من عام ١٩٤٦ غير أن ظروف الحرب حالت دون تحقيق ذلك المشروع الذى لم يتفد إلا فى عام ١٩٥١ ليحقق عدة فوائد رئيسية تتلخص فى تحديد مقدار الماء الذى يسمح بصرفه إلى البحر المتوسط ومن ثم فإن الغلق المبكر لهذه القناطر يساعد خزان اسوان إلى أن يصل إلى أقصى منسوب لتخزينه لأن ملتى الخزان يعتمد إلى حد كبير على المياه المتدفقة إلى فروع النهر . وبالإضافة إلى ذلك فإن قناطر ادفيينا كانت سبباً فى جعل منسوب المياه ثابتاً أمام القناطر ولذا فقد قللت عمليات الرفع على طلمبات العطف بمقدار يتراوح ما بين ٥-١٥ متر . ومعروف لدى المهتمين بشئون الري فى جمهورية مصر

العربية أن طلبات العطف تقوم بتغذية ترعة المحمودية التي تحمل المياه العذبة إلى مدينة الاسكندرية وذلك لمدة ٤٥ يوماً .

وهكذا استمر التحكم في مياه النيل المورد الرئيسي للزراعة المصرية إلى أن أصبحت في (الأرض الطيبة) شبكة من ترع الري تسير في جنباتها لتوفر المياه الصيفية للغلات التي أخذت تحتل مركز الصدارة في اقتصاديات جمهورية مصر العربية . وتبين الخريطة أهم الترع الموجودة في الوجهين البحري والقبلي ويلاحظ أن منطقة غرب الدلتا التي تصل مساحتها ما يقرب من ٦٥٠ ألف فدان تعتمد أساساً على الرياح البحرية وترعة المحمودية في حين تعتمد أراضي وسط الدلتا التي يقدر مساحتها بما يقرب من ١٣ مليون فدان على الرياح المنوفى والترع العديدة التي تأخذ منه وتنتشر في قلب مصر الزراعى وفى نفس الوقت يتولى الرياح التوفيقى بمعاونة ترعة الاسماعيلية وترعتى الشرقاوية والباسوسية رى منطقة قناة السويس والأراضي الزراعية في شرق الدلتا والتي تشغل مساحة مماثلة للأراضي الزراعية في وسط الدلتا .

ومما هو جدير بالذكر أنه رغم النجاح الذى حققته السياسة المائية المعتمدة على حفر الترع الصيفية وتشبيد القنوات والتخزين وضبط النهر وبرنامج التوسع الزراعى العاجل إلا أنه قد تبين عن طريق الدراسة أنه لا بد من الالتجاء إلى التخزين الطويل الأمد حتى يتمكن المصريون من زيادة مواردهم المائية أمام ضغط السكان على الموارد الطبيعية وحتى يمكن إضافة مساحات زراعية جديدة يمكن أن تقدم الطعام لآلاف الانفس التى ترى نور الحياة فى مصر مع فجر كل يوم جديد . وقد استقر الرأى على إقامة السد العالى (١) .

١ - يوسف ابوالحجاج - السد العالى والتنمية الاقتصادية ط المكتبة الثقافية - القاهرة . ١٩٦٤
انتظروا ايضاً .

Pounds & Kingsbury, an atlas of Middle Eastern affairs, Methuerm, 1964. P.

وقد شيد السد العالي على بعد خمسة أميال إلى الجنوب من خزان اسوان الحالى ويبلغ طوله ٢٠٦ ميلا وارتفاعه ٢٤٦ قدماً وسمكه عند القاعدة حوالى ٢٩٠٠ قدماً وعرضه عند الجزء الاعلى منه ١٢٦ قدماً ، ومعنى ذلك أنه سوف يمثل اكبر سد مائى فى العالم . وحينما يتم ملئ السد العالي سيكون قادراً على تخزين ١٢٥ مليار متر مكعب من المياه وسيكون بحيرة ناصر التى ستصل مساحتها إلى ٢٠٠٠ ميل ٢ والتى سوف تمتد لمسافة ٢١٠ ميل وعلى النقيض من خزان اسوان لن تكون هناك ابواب أو فتحات للتحكم فى المياه بل يوجد نفق كبير يسير خلف السد فى وسط الصخور الصلبة الجرانيتية ، أما عن فوائد السد العالي فتتلخص فى السماح بزيادة الرقعة الزراعية بمقدار ١٢ مليون فدان وبتحويل ٧٠٠ ألف فدان من الرى الحوضى إلى الرى الدائم ، وتحسين نظام الصرف الحالى الموجود فى البلاد كما يحميها من الفيضانات العالية ، ذلك إلى جانب توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ٦ مائارات كيلو مترات . تستخدم فى التصنيع ذلك إلى جانب تحسين الملاحة النهرية إلى الجنوب من موقع السد .

وقد تضمنت سياسية البلاد تنظيم وتحسين وسائل الصرف إذ أن التوسع فى مياه الرى قد أدى إلى ارتفاع مستوى الماء الباطنى ولا سيما فى الجزء الشمالى من الدلتا الأمر الذى ترقب عليه تقايل الكفاءة الانتاجية للتربة بعد أن ارتفعت نسبة الاملاح بها . وقد اهتمت الجهات المسئولة بحفر عديد من المصارف وأنشاء جنبات للترع الرئيسية يتراوح عمقها ما بين مترين ومترين ونصف لتخفيض مستوى المياه الباطنى تدريجياً لكى تستطيع التربة المصرية أن تظل محتفظة بخصائصها .

ومما هو جدير بالملاحظة أن اراضى الدلتا الشمالية تأخذ فى الانحدار التدريجى صوب البحر المتوسط لذلك فتنسوب المياه فى نهاية المصارف منخفضة عن منسوب سطح البحر الأمر الذى يحول دون صرف مياهه إلى البحر اللهم إلا إذا استخدمت الطلمبات ولذا فيوجد فى شمال الدلتا

ما يقرب من ١٨ طلسمية للمصرف تدار بواسطة ثلاث محطات لتوليد القوى الكهربائية أقيمت في السرو في شرق الدلتا والعطف في غرب الدلتا وبلقاس في قلب الدلتا .

هذا ويلاحظ أيضاً أن أراضي مصر العليا لا تحتاج لنظام صرف بالمعنى الصحيح لأن النيل يعمل كمصرف كبير للأراضي الزراعية الضيقة المحيطة به والتي ما زالت تروى رياً حوضياً . أما مناطق زراعة قصب السكر في كوم امبو وهي المناطق التي تروى رياً دائماً فقد زودت بالمصارف لتحفظ منسوب المياه الباطنية من الارتفاع .

وبالنسبة لمصر الوسطى والفيوم فنجد أن تحويل المنطقة الأولى إلى الري المستديم أظهر حاجة ملحة لنظام صرف ومن ثم فقد زودت بغض جهاتها بمحطات صرف آلية نظراً لصعوبة الصرف كما هو الحال في ديروط والجيزة ومحطة صرف قشيشة في منطقة بني سويف . أما في الفيوم فتتم عملية الصرف بها بسهولة نظراً لأن انحدار الأرض مستمر حتى بحيرة قارون . والمنطقة الوحيدة السيئة الصرف في منخفض الفيوم هي منطقة الفرق السلطاني في جنوب غرب المنخفض . وقد زودت هذه المنطقة بطلمبات للمصرف نظراً لتعذر صرفها بالراحة .

ثانياً : الانتاج الاقتصادي

الزراعة :

تحتل الزراعة مراكز الصدارة في مجالات الانتاج الاقتصادي بمصر إذ تساهم بما يزيد عن ٤٥٪ من الدخل القومي وتستوعب حوالي ٦٦٪ من مجموع الايدي العاملة في البلاد .

وتنقسم السنة الزراعية في مصر إلى ثلاثة مواسم زراعية وهي الموسم الشتوي والموسم الصيفي ثم الموسم النيلي . وتعتمد الزراعة في الموسم الأول على مياه الفيضان في حين يتم زراعة غلات الموسم الصيفي في وقت التحريق أو الوقت الذي تقل فيه المياه في نهر النيل .

ولذلك كانت المساحات المزروعة فى هذا الموسم وذلك قبل التوسع فى عمليات الري مساحات قليلة ومحددة بكميات المياه التى يمكن توفرها فى هذا الموسم ومن غلات هذا الموسم القطن وقصب السكر . أما الموسم النيلى فيبدأ عندما يأخذ النيل فى التصاعد ، وتنقسم غلات هذا الموسم إلى قسمين وهما :

أ - غلات الدميوى وهى تلك المحاصيل التى تزرع فى الاراضى المنخفضة أو الوادية .

ب - غلات الغبارى وهى تلك الغلات التى تحتاج إلى مساعدة فى الري نظراً لأنها تزرع فى المناطق المرتفعة . وهى فى ذلك تشبه الزراعات التى تبذر فى موسم الشتاء فى الاراضى التى لم تغمرها مياه النيل اثناء الفيضان وتحتاج إلى رى صناعى .

وهذه الفصول الثلاثة ذات أهمية كبرى للإنتاج الزراعى الحالى فى جمهورية مصرالعربية إذ أن غلات موسمى الصيف والنيل لا تقل بأى حال من الأحوال عن أهمية الغلات الشتوية بل أن القطن وهو المحصول النقدى لجمهورية مصرالعربية يزرع ضمن الموسم الصيفى كما سبق أن ذكرنا .

على أى حال فيوجد فى الوقت الحاضر اختلاف كبير فى نظام وطبيعة الزراعة المصرية وذلك بالمقارنة بالحالة التى كانت عليها فى بداية القرن التاسع عشر واثناء حكم محمد على ، ويكفى أن نذكر أن درجة استغلال الارض فى ذلك الوقت كانت ترتبط إلى حد كبير باستقرار الامور فى البلاد واستتباب الامن إذ أن عدد الملاك الزراعيين كان قليلاً جداً لأن الدولة كانت محتكرة مرافق الإنتاج ، كما كانت الارض مثقلة بالضرائب وزاد الامر سوءاً لهذه الضرائب التى وقعت على كاهل صغار الملاك ، ذلك إلى جانب أن الغلات الزراعية حينئذ كانت تهاصر على زراعة المحاصيل الغذائية ولم يكن القطن قد احتل بعد المرتبة التى يتبوها الآن فى اقتصاد البلاد .

وقد تغير هذا الوضع في الوقت الحاضر ، وجاء هذا التغير نتيجة للتطورات التي طرأت على الملكية الزراعية ، وإحلال الري الدائم بدلاً من الري الحياض ، وتعديل نظام الدورة الزراعية ، واتباع سياسة زراعية موجهة تعتمد على تحديد المساحات المنزرعة من مختلف المحاصيل كما تعتمد على انتماء الحركة التعاونية بين الفلاحين وإحلال الزراعة الآلية محل الزراعة البدائية التقليدية فأما عن نظام الملكية الزراعية في مصر فمن المعروف لدى المهتمين بدراسة الإنتاج الزراعي أن الأراضي الزراعية كان في عهد المماليك موزعة عليهم وعلى المتزعمين الذي احتكروا الفلاح وأرضه غير أنه بتولى محمد علي الحكم في مصر ألغى نظام الالتزام في عام ١٨٠٨ واحتفظ لنفسه بحق ملكية الأرض الزراعية والسيطرة على جزء كبير منها ، ولكن لم يستمر هذا الوضع طويلاً فما لبث محمد علي أن ساعد على تكوين طبقة من الأعيان والملاك الأجانب المقربين إليه والذين منحهم بعض الأراضي الزراعية الخصبة التي عرفت باسم الأبعاديات^(١) وقدر مساحتها حينئذ بحوالي ٧٥ مليون فدان ذلك فضلاً عن ٥ مليون فدان أخزى عرفت باسم الجفالك ووُزعت على أفراد أسرته وأقاربه . وفي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر صدرت اللائحة السعيدية في عام ١٨٥٨ وبمقتضاها أعطى للفلاح المصري ماسلوب منه فسمح له بحق ملكية الأرض غير أن الوقت كان متأخراً لأن جزءاً كبيراً من الأرض أصبح في أيدي ورثة أصحاب الجفالك والأبعاديات ولم يتبقى للشعب إلا القدر الضئيل من الأراضي الصالحة للإنتاج^(٢) .

ومع الثورة العرابية ، ورغبة في تهدئة الشعور القومي واسترضاء الشعب أصدر الخديوي مرسوماً في عام ١٨٩١ يعترف فيه بملكية لأرض

١ - سميت هذه الأراضي بهذا الاسم لأنها كانت مستعدة من نظام الضرائب الذي وضعت على الأراضي المصرية .

٢ - لدراسة تطور نظام الملكية الزراعية في مصر في خلال القرن ١٩ أرجع إلى :
Baer, G., A history of landownership in Modern Egypt 1800 - 1950 London 1962

المطلقة للفلاح وبحقه فى التصرف فيها كيفما يشاء. وقد كان الفلاح المصرى ظمأن لتراپ ارضه الطيبة التى حرم منها زهاء قرن من الزمن أو أكثر ، غير أن المساحة التى قدمت له كانت ضئيلة إذ قامت السلطات البريطانية قبل صدور مرسوم عام ١٨٩١ ببيع اراضى الدائرة السينية إلى كبار الملاك ولذلك لم تزد نسبة الذين اصبحوا ملاكاً فى منتصف القرن ٢٠ على ١٤٪ من مجموع عدد السكان . وزاد من حدة المشكلة أن الملكيات لم تكن موزعة توزيعاً عادلاً بل كانت هناك قلة تملك معظم الاراض وكثرة لاتملك إلا القليل أو لاتملك شيئاً كما هو مبين فى الجدول الآتى :

شكل ملكية الارض قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢

ومن هذا الجدول يتبين أن حوالى ٩٤٪ من الفلاحين الحائزين على اراضى زراعية من صغار الملاك لايمتلكون أكثر من خمسة أفدنة فى مساحة كلية تقدر بحوالى ٢٥٤٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية

حجم الملكيات	عدد الملاك بالآلف	النسبة للمئوية	المساحة الف فدان	النسبة المئوية
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٩٤ر٣	٢١٢٢	٣٥ر٤
من ٥ - ١٠	٧٩	٢ر٨	٥٢٦	٨ر٨
من ١٠ - ٢٠	٤٨	١ر٧	٦٣٨	١٠ر٧
من ٢٠ - ٥٠	٢٢	ر٨	٦٥٤	١٠ر٩
من ٥٠ - ١٠٠	٦	ر٢	٤٣٠	٧ر٢
من ١٠٠ - ٢٢٠	٣	١ر٢	٤٣٧	٧ر٣
أكثر من ٢٠٠	٢	ر٠٨	١١٧٧	١٩ر٧

فى حين يمتلك ٢٧٪ من جملة المساحة حوائى ٢٪ من عدد الملاك وهم الذين تزيد مساحة اراضيهم عن ١٠٠ فدان . ويصفة عامة نجد أن اصحاب الملكيات الكبيرة (إكثر من ٥٠ فدان) كانت نسبتهم ٤٪ بينما الباقي وقدره ٥٣٪ من مجموع الملاك فهم اصحاب الملكيات المتوسطة التى تتراوح ما بين ٥٠٥ فداناً . أما صغار الملاك فكان معظمهم من اصحاب الملكيات القزمية^(١) التى تقل عن فدان واحد كما يظهر فى الجدول الآتى :

توزيع اصحاب الملكيات القزمية قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢

حجم الملكيات	عدد الملاك بالالف	النسبة المئوية	المساحة الف فدان	النسبة المئوية
أقل من ١/٢ فدان	١٤٥٩	٥٥٢	٤١٣	١٩٥
من ١/٢ - فدان واحد	٥٥٢	٢٠٩	٣٥٧	١٦٨
من ١ - ٢	٣٢٨	١٢٤	٤٥٠	٢١١
من ٢ - ٣	١٥٣	٥٨	٣٥٤	١٦٨
من ٣ - ٥	١٥٠	٥٧	٥٤٨	٢٥٨

١ - لدراسة فكرة عن أحوال صغار الفلاحين قبل الثورة وكما يصورها بعض النواب البرلمانين أرجع إلى :

Ayrout. H.B., The Egyptian Peasant, Boston, 1963 . PP. 12 - 34

وهكذا يبدو بجلاء أن توزيع الاراضى غير مناسب على الاطلاق مع فئات الملاك إذ أن أصحاب الملكيات القزمية كانوا يمثلون ٩٤ بالمئة من عدد الملاك فى مصر ويمتلكون ٢١٢٢ فداناً بينما يمتلك اقل من بالمئة من ١/٢ عدد الملاك نحو ٣٤٪ من مساحة الاراضى الزراعية ومن أجل هذا سار الاصلاح الزراعى فى خطوات رئيسية نجملها فيما يلى :

١ - صدر قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ الذى حدد الملكية بمائتى فدان ثم صدر القانون الثانى سنة ١٩٦١ الذى حددتها بمائة فدان فقط للفرد الواحد . ثم خفض هذا الحد فى الميثاق الوطنى إلى مائة فدان للأسرة وذلك ابتداء من عام ١٩٧٠ .

٢ - التزمت الدولة بدفع تعويضات للملاك الذين استولت على اراضيهم وفى نفس الوقت ألزمت الدولة الملاك الجدد بدفع ثمن الاراضى التى آلت اليهم . ونتجت لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى تغييرات لحجام الملكيات الزراعية تغيراً كلياً والجدول الاتى بين الملكيات الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى بتحديد الملكية بـ ١٠٠ فدان على الاكثـر من عام ١٩٦١ .

حجم الملكيات	عدد الملاك بالالف	النسبة المئوية	المساحة الف فدان	النسبة المئوية
اقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٩٤ر١	٣١٧٢	٥٢ر١
اكثر من خمسة افدان	٨٠	٢ر٦	٥٢٦	٨ر٦
اكثر من ١٠ فدان	٦٥	٢ر١	٦٣٨	١٠ر٧
اكثر من ٢٠ فدان	٢٦	٨ر	٨١٨	١٣ر٤
اكثر من ٥٠ فدان	٦	٢ر	٤٣٠	٧
اكثر من ١٠٠ فدان	٥	٢ر	٥٠٠	٨ر٢
المجموع	٣١٠١	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠

لعل ابرز الحقائق التى يبينها الجدول أن مجموعة كبار الملاك وهم من تزيد مساحة ممتلكاتهم عن ٥ فداناً والذين يكونون حوالى ٤ر بالمئة من جملة الملاك اصبحوا يمتلكون فقط حوالى ١٥ بالمئة من مساحة الاراضى الزراعية فى حين وضعت فئات الملكيات القزمية يدها على اكثر من نصف مساحة الاراضى الزراعية .

أما عن الدورة الزراعية فقد ظهرت كما سبق أن ذكرنا غلات جديدة كالقطن وقصب السكر منذ اوائل القرن التاسع عشر مما أدى إلى تنفيذ سياسة مائية جديدة ترمى لضبط ماء النيل وادخال نظام الري الدائم ليحل محل نظام ري الحياض الذى عرفته مصر منذ أن عرفت الزراعة ومع ظهور المحصولات الجديدة انتشرت الدورة الزراعية الثنائية فى الدلتا والوادى وكان اساسها زراعة القطن مرة واحدة فى الارض كل عامين ، غير أن من أبرز عيوب الدور الثنائية قصر فترة الشراقي ولذا فلا تعطى التربة فرصة لتجديد خصوبتها . ولهذا فقد اتجهت السياسة الزراعية والمائية الحديثة إلى اتباع دورة زراعية ثلاثية يزرع القطن فيها مرة كل ٣ سنوات وذلك لكى تحتفظ التربة بخصوبتها ولخلق نوع من التوازن بين نظامى الري والصرف ، وتسير الدورة الزراعية الثلاثية على النحو الآتى :

السنة الأولى يزرع البرسيم من نوفمبر إلى مارس والقطن من مارس إلى أكتوبر بينما تزرع الارض الخضروات فى السنة الثانية فى الفترة من نوفمبر إلى يونية فى حين تترك شراقي أى بدون زراعة فى الفترة ما بين يوليو وسبتمبر ، أما فى السنة الثالثة فتزرع الارض بالحبوب الشتوية من أكتوبر إلى مايو ثم تترك شراقي لمدة شهرين بعد ذلك على أن تبدأ زراعة الذرة وهو آخر محاصيل الدورة الثلاثية من يونيو إلى أكتوبر .

وأهم مميزات الدورة الثلاثية أن اطالة فترة الشراقي بها تساعد على تخفيض مستوى الماء الباطنى وسهولة الصرف ، كما أن مساحة

الحاصلات البقولية نحو $\frac{1}{2}$ المساحة الاجمالية بينما تبلغ الربع أو أقل في الدورة الثنائية ، ومن المعروف للمهتمين بالزراعة أن للحاصلات البقولية أثراً كبيراً في زيادة الأزوت في التربة^(١) ، ومن حسنات الدورة الثلاثية أيضاً أن الأرض تبقى خالية من الزراعة في شهر مايو ونظراً لشدة الحرارة في هذا الوقت يحدث بالتربة شقوق تفيد كثيراً في تهوية التربة - ذلك بالإضافة إلى أن زراعة القطن والأرز تحتاج إلى تكرار الري في شهور الصيف الحارة ، ومن ثم فزيادة مساحته في الدورة الثنائية تؤثر على كمية المياه اللازمة للزراعات الصيفية الأخرى ولاسيما الواقعة عند نهايات الترع .

ومما هو جدير بالذكر أن في صعيد مصر حيث يحتل قصب السكر مركز القطن في الوجه البحري نجد نظاماً آخر للدورة الزراعية ، فالقصب من النباتات التي تبقى في الأرض فترة زمنية طويلة وهو من النباتات المجهدة للتربة ولاسيما فيما يخص بالمواد الأزوتية والبوتاس ولهذا فنتبع في أراضي زراعته دورة سداسية من شأنها أن يزرع قصب الغرس في السنة الأولى ، وفي السنة الثانية يقطع القصب ويستفاد منه لأول المرسم وتترك البذور في الأرض ثم يقطع القصب ويستفاد منه لأول الموسم وتترك البذور في الأرض ثم يقطع القصب في السنة الثانية ويسمى الحلقة الأولى ثم يقطع بعد ذلك مرة أخرى في السنة الرابعة ويسمى بالحلقة الثانية التي تمثل آخر محصول لأن الأرض تترك بعد ذلك بوراً من فصل الشتاء حتى أغسطس وتزرع بعد ذلك ذرة رفيعة تمكث في الأرض حوالي ثلاثة شهور ثم يتلوها زراعة القمح التي تمتد من نوفمبر حتى شهر مايو في السنة الخامسة ، وتترك الأرض بوراً بعد ذلك حتى شهر أكتوبر ليؤزر الفول والحلبة التي تظل في الأرض حتى شهر مارس في السنة الأخيرة من الدورة السداسية ثم تترك الأرض بوراً إلى أن تبدأ دورة زراعية جديدة .

١ - محمد إبراهيم حسن الدورة الزراعية في الجمهورية المتحدة
كتاب المؤتمر الجغرافي العربي - الجزء الأول - ص ٢٨٠ .

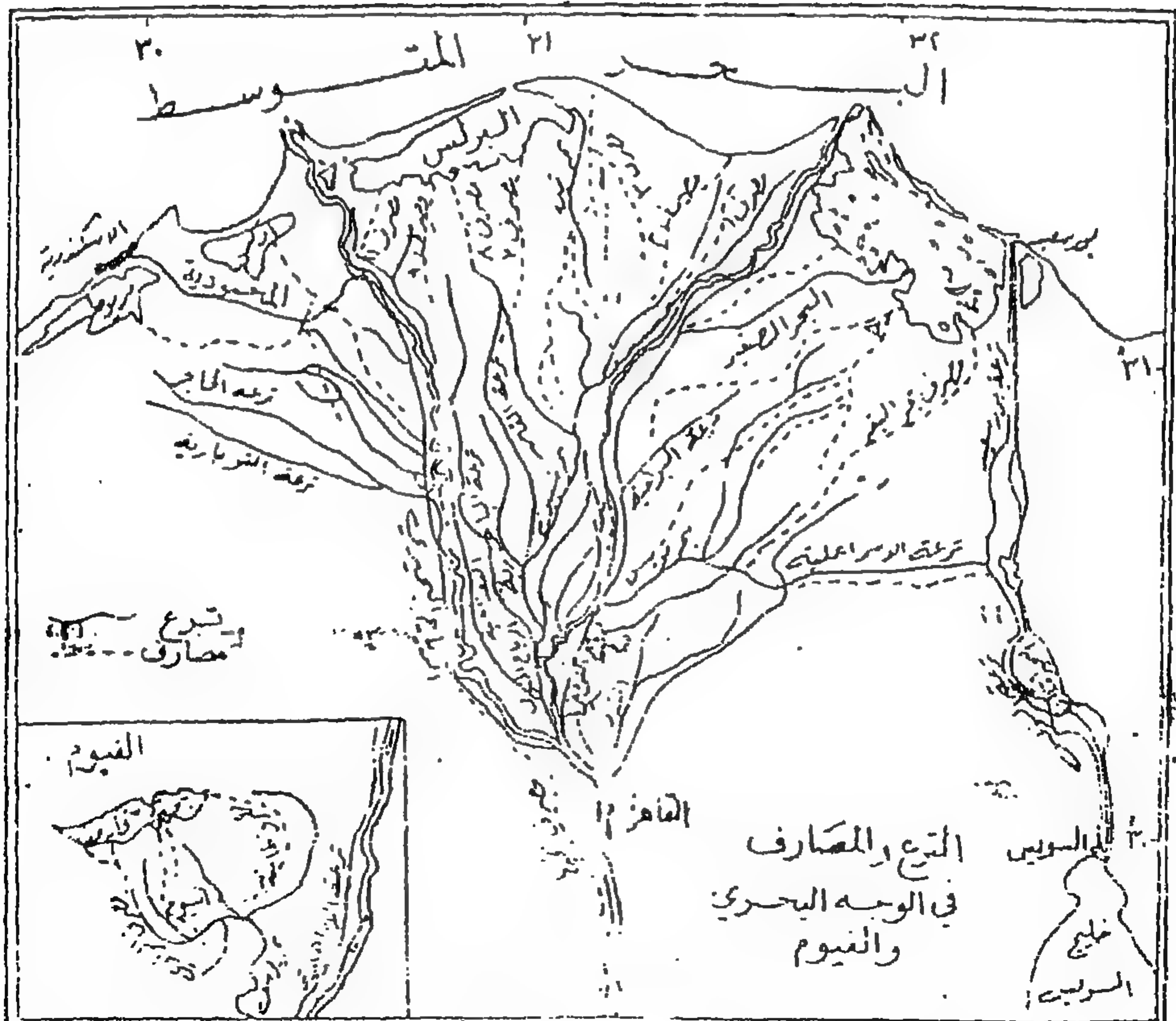
ولعل من التفسيرات التى طرأت على الزراعة المصرية فى الوقت الحاضر هو الاشراف الدقيق على مواعيد زراعة المحاصيل المختلفة ومواعيد حصادها وكذلك تجديد المساحة المنزرعة من بعض الغلات ولاسيما القطن وذلك حتى يمكن اعطاء الفرصة لبعض الغلات الاخرى كالقمح لكى يزيد إنتاجها تبعاً لازدياد الطلب المحلى إليها . ذلك بالإضافة إلى إدخال الميكنة الزراعية رغبة فى زيادة الإنتاج الزراعى وتلبية لحاجة الجماهير التى تتزايد زيادة مضطربة مع إرتفاع مستوى المعيشة ونتيجة لخطه التنمية المضاعفة للدخل القومى ولاعتماد الصناعة فى جزء منها على خامات زراعية .

ويقصد بالميكنة الزراعية تأدية مختلف العمليات الزراعية بالآلات الحديثة التى تدار بقوة ميكانيكية والتى توفر الجهد وتخفف تكاليف الإنتاج . غير أنه بسبب انخفاض أجر العامل الزراعى وإرتفاع كثافة السكان وتغيب المساحات الزراعية الكبيرة كانت من الاسباب التى جعلت التوسع فى الميكنة الزراعية محدود وذلك إلى فترة قريبة حتى أنه فى الخطة الخمسية الأولى فى جمهورية مصرالعربية لم تشمل الميكنة إلا أربع عمليات الحرث والرى والدراس والمقاومة على أساس أن يكون التوسع فى الميكنة بقدر ما تمتصه الصناعة من الأيدى العاملة حتى لايترتب على تنفيذها بطالة ظاهرة .

ولاشك أن لإستخدام الآلة فى الحرث عديد من المزايا الاقتصادية التى تؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاج القدان^(١) وإلى تحرير الحيوان الزراعى ليستغل فى الغرض الاساسى من تربيته وهو إنتاج اللبن واللحم ومالهذا من أثر على زيادة الإنتاج الحيوانى . وقد دلت الدراسة التى جريت بمعرفة الهيئات العلمية بمصر أن هناك زيادة كبيرة فى الإنتاج عند إستخدام المحارث الميكانيكية بلغت ٢٧ و ٩ بالمئة بإستخدام المحراث الدورانى عن إستعمال المحراث البلدى .

١ - الميكنة الزراعية واثرها على الإنتاج الزراعى - مجلة الاحصاء والتعبئة - القاهرة

الترع والمصارف



ومما هو جدير بالذكر أنه تبعاً للتعداد الزراعى الذى أجرى فى عام ١٩٦٠ يتركز ٧٠ر٩ بالمئة من جملة الجرارات بجمهورية مصرالعربية والبالغ عددها ١٢٦٢٧٢ فى الوجه البحرى ولاسيما فى محافظة الدقهلية التى بلغ نصيبها من الجرارات ١٨ر٢ بالمئة من جملة مجموعها فى البلاد وقامت بخدمة ١٠ر٧ بالمئة من إجمالى المساحة المتزرعة فى مصر ، ثم يليها بعد ذلك محافظة الشرقية التى وصل نصيبها إلى ١٤ بالمئة من جملة الجرارات وتخدم مساحة زراعية تبلغ حوالى ١٤ بالمئة من جملة المساحة .

أما عن الوجه القبلى فنجد أن نصيبه من آلات الحرث تبعاً لنفس التعداد حوالى ٢٩ر١ بالمئة التى قامت بخدمة مساحة بلغت نسبتها ٢٨ر٩ بالمئة من جملة المساحة ، وتتركز إستخدام معظم الجرارات فى محافظة المنيا ثم اسيوط فالفيوم فبنى سويف وسوهاج ، وبالنسبة للرى فإن استخدام الآلات فى رى الاراضى المرتفعة أثر على الإنتاج الزراعى الحالى فى مصر إذ خفض تكاليف الري الواحدة من ١٠٨ قرش فى حالة استخدام الوسائل الأولية فى الري مثل السواقي والطنبور إلى ٣٠ قرش بإستخدام الرفع الألى . وبصفة عامة خفض تكاليف الري الواحدة ساعد على خفض تكاليف زراعة الفدان ، وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج الزراعى بنحو ٢٧ر٥ مليون جنيه من جملة الإنتاج^(١) ، ومن ناحية التوزيع الجغرافى لآلات الرفع فى مصر نجد أن أغلبها يتركز فى الوجه القبلى حيث يوجد هناك مايقرب من ٦٠ بالمئة من جملة آلات الري وذلك لطبيعة رى الحياض هناك فى حين تصل هذه النسبة فى الوجه البحرى إلى حوالى ٤٠ بالمئة .

وعلى الرغم من أن الفلاح المصرى مازال يعتمد فى بعض مناطق مصر على الطرق البدائية فى الدراس وذلك بإستخدام التورج الذى تجره الماشية إلا أن إستخدام الآلات الميكانيكية فى هذا الصدد مازال

يمارس على نطاق كبير فى المناطق التى تدخل فى نطاق مشروعات الدولة الزراعية .

أما بالنسبة لاستخدام الآلات الرش والمقاومة فمسألة حديثة اهتمت بها الدولة اهتماماً كبيراً وذلك لتفادى الخسائر التى يتحملها المزارع فى مصر نتيجة لاصابة المحاصيل المختلفة - ولا سيما - القطن ببعض الآفات والأمراض ويكفى لتدليل على أهمية استخدام هذه الآلات أن العجز فى محصول القطن يصل إلى ٢٥ بالمائة من جملة المحصول بسبب إصابته بالآفات فى بعض السنوات ولذا فبمقاومة الآفات بواسطة الآلات الرش تجنب الانتاج الزراعى مثل هذه الكوارث والخلاصة أن ادخال الآلة فى ميدان الانتاج الزراعى مظهر من المظاهر الحديثة التى طرأت على هذا الميدان واثرت إلى حد ما فى الانتاج الحيوانى والانتاج النباتى إذ يقدر أن كمية اللحوم التى يمكن الحصول عليها عن طريق تحرير الحيوان من العمل فى الحقل بنحو ٢٢ ألف طن سنوياً ويقدر ثمنها بنحو ١٢ مليون جنيه ذلك بالإضافة إلى أن انتشار الآلات الزراعية سوف يؤدى إلى زيادة فى كمية الألبان بمقدار ثلث الانتاج الحالى ، كذلك امكن خفض الفاقد الناتج من الدراس بالآلات البدائية بنحو ١٠ بالمائة عند استخدام آلات الدراس .

ومن التغيرات الأخرى التى طرأت على الزراعة فى مصر أبان القرن العشرين تطور الحركة التعاونية الزراعية ، ففى بداية هذا القرن كان صغار ملاك الأراضى الزراعية الذين يمثلون ٩٤ بالمائة من جملة عدد الملاك فى مصر حينئذ وكذلك كان المستأجرون نهياً للمرابيين من التجار الذين يبيعونهم البذور والأسمدة وغيرها من الأشياء اللازمة للزراعة بائمان مرتفعة ويقرضونهم المال بفوائد باهظة مما أدى إلى تراكم الديون عليهم ولذا فقد لجئوا فى كثير من الأحيان لبيع محصولهم بثمن بخس قبل اتمام نضجة .

ونتيجة لذلك فقد قامت فى عام ١٩٠٨ بمعونة بعض أفراد الشعب

فكرة انشاء بعض الجمعيات التعاونية التي انشئت بالفعل وكانت تسمى فى ذلك الوقت باسم النقابات الزراعية . وفى عام ١٩١٣ اصدرت الحكومة قانون الخمسة افدنة الذى يحول دون نزع ملكية الاراضى التى تقل عن هذه المساحة ولذا اغلق باب الاقتراض فى وجه صغار الزراع الذين امتنع التجار عن اقراضهم لعدم ضمان تسديد ديونهم . ولذا كان من الضرورى اصدار قانون للتعاون يسهل طريقة حصول هذه الطبقة عن طريق التعاون لجميع مستلزماتها الزراعية . ولهذا فقد صدر اول قانون لانشاء الجمعيات التعاونية فى مصر فى عام ١٩٢٣ ثم عدل فى عام ١٩٢٧ بعد ان تعهدت الحكومة بتمويل الجمعيات التعاونية وانشأت بنك التسليف الزراعى المصرى فى عام ١٩٣١ .

وبعد صدور قانون اصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ولتلافى تدهور الانتاج الزراعى نتيجة لتوزيع الاراضى فى مساحات صغيرة على المعدمين وصغار الفلاحين ، ولامكان الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير فقد نص قانون اصلاح الزراعى على تكوين جمعيات تعاونية زراعية لمن آلت اليهم ملكية الارض المستولى عليها فى كل قرية ، ثم صدر بعد ذلك قانون عام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وبمقتضاها نظمت الجمعيات التعاونية واعفيت من الرسوم الجمركية وبعض الضرائب والرسوم الاخرى ، ومنحت تخفيضاً قدره ٢٥ بالمئة من اجور نقل الجرارات والآلات بالسكك الحديدية وتخفيضاً قدره ٥ بالمئة على الأقل من قيمة الأسمدة والبذور وغير ذلك من السلع التى تشتريها الجمعيات من المصالح الحكومية أو من بنك التسليف الزراعى .

أهم المحاصيل الزراعية

ما زال القطن يمثل مركز الصدارة بالنسبة للمحاصيل الزراعية فى جمهورية مصر العربية التى مازالت تعتبر من اهم الدول المنتجة للقطن^(١) على الرغم من أن المساحة المنزرعة به قد خفضت فى السنوات الأخيرة للاشراف الحكومى وذلك حفاظاً على التربة واعطاء فرصة لزراعة محاصيل اخرى البلاد فى حاجة اليها وفى نفس الوقت

1 - Parker, G., The Geography of economics : A world survey, Longmans, London, 1965 , P.30.

تقليل خطورة الاعتماد على القطن كمحصول تقدي . ولذا اتخفت
المساحة المنزرعة قطناً من ١٩٦٧ر٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٢ إلى
١٩٦١ر٠٠٠ فدان فى عام ١٩٦٤ . وارتفع جملة انتاج المحصول من
٨ر٢٢٣ر٠٠٠ قنطار متري فى عام ١٩٥٢ إلى ٨ر٩٥٤ر٠٠٠ قنطار
متري فى عام ١٩٦٤ . وقد صاحب ذلك زيادة المتوسط العام لمحصول
الفدان من القطن الزاهر فارتفع فى نفس المدة من ٤ر١٩ قنطاراً إلى
٥٦ره وبلغ فى عام ١٩٩٠ حوالى ٦ قنطاراً

ويزرع القطن فى جهات كثيرة من الدلتا ومصر الوسطى وبعض
الجهات التى تصلح لزراعته فى الصعيد وذلك فى السنوات التى لا
تفرض فيها سياسة تحديد المساحة . وتتركز زراعته فى الدلتا على وجه
الخصوص إلى الجنوب من نطاق الارز فى محافظات البحيرة والغربية
والشرقية والدقهلية حيث تزرع هناك الاقطان الطويلة التيلة فى حين
تنتشر زراعة الاقطان المتوسطة التيلة فى محافظات المنيا وبنى سويف
والفيوم أى فى مصر الوسطى ، وقد بلغ انتاج مصر من الاقطان الطويلة
التيلة فى عام ١٩٩٢ حوالى ٤ر١١٣ر٠٠٠ قنطار ، ومن القطن طويل
متوسط التيلة حوالى ٢ر٢٠٣ر٠٠٠ قنطار ، ومن القطن متوسط التيلة
حوالى ٢ر٦٣٨ر٠٠٠ قنطار ، ولا تقتصر اهمية نبات القطن فى
الحصول على قطن الزهر أو قطن الشعير منه بل يعطى ايضاً بذرة
القطن التى بلغ انتاجها فى عام ١٩٩٢ حوالى ٧ر٦٦٧ر٠٠٠ اردب متري
فى مقابل ٧ر٠١٥ر٠٠٠ اردب متري فى عام ١٩٥٢ .

ويحتل الارز المرتبة الثانية من حيث المساحة الزراعية بالنسبة
للمحاصيل الصيفية إذ ارتفعت مساحته الارز الصيفى من ٢٦٤ر٠٠٠
فدان فى عام ١٩٥٢ إلى ٩٥٢ ألف فدان فى عام ١٩٦٤^(١) كما أن من
الاهداف الرئيسية للحكومة وهو زيادة المساحة المنزرعة ارزاً بمعدل
٧٠٠ر٠٠٠ فدان ولا سيما اتمام السد العالى وذلك لزيادة الطلب عليه
محلياً ولتصديده إلى الخارج إذ يلى الارز القطن فى قائمة صادرات مصر

١ - نقصت مساحة الارز النيل فى نفس الفترة من ١٢ ألف فدان إلى ١٠ ألف فدان .

ومما هو جدير بالذكر أن مساحة الارز تخضع لتوفر كميات المياه أو قلتها ولكن في مصر بفضل سياسية التخزين المائي فإن المساحة المنزرعة في ازدياد دائم كما أن الانتاج في تصاعد مستمر اذ وصل الانتاج في عام ١٩٥٢ إلى ٥١٧ ألف طن متري وارتفع إلى ٢٠٠٠ر٢٦٠ ألف طن متري في عام ١٩٩٢ . ويزرع الارز على وجه الخصوص في الاراضى التى ترتفع بها نسبة الاملاح لذلك فتتركز زراعته في شمال الدلتا ومنخفض الفيوم وهو بصفة عامة يشبه البصل والقصب من حيث تركيز زراعته واستيطانها في مناطق محدودة .

أما القمح فهو من المحاصيل الشتوية الرئيسية وتجود زراعته في الاراضى الجيدة الصرف الخالية من الاملاح ذات التريبات الصلصالية الخصبة وتتركز زراعة القمح على وجه الخصوص في محافظة المنوفية حيث تسجل الكثافة السكانية هناك ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة للكثافات السكانية المتاخمة لها في المحافظات الأخرى . كما تتركز زراعته ايضاً في محافظتي البحيرة والشرقية رغم ان زراعته تنتشر في معظم اجزاء مصر الصالحة للزراعة . وقد بلغت جملة المساحة المزروعة قمح في عام ١٩٩٢ حوالى ٢ مليون . ولعل السبب في ذلك إلى أن بعض المناطق المجاورة للمدن الكبرى مثل القاهرة تفضل التخصص في زراعة الخضروات والفواكه عن زراعة القمح وذلك لأن المنتجات الأولى تجد سوقاً رائجة لها في مراكز الثقل السكانى .

أما عن الذرة فهو من المحاصيل التى تزرع ضمن موسمي المحاصيل الصيفية والمحاصيل النيلية ، فالذرة الشامية تزرع على وجه الخصوص في موسم النيل إذ بلغت المساحة التى شغلتها في هذا الموسم في عام ١٩٩٢ حوالى ١٥ مليون فدان في مقابل ٥١ ألف فدان للذرة الرفيعة التى يفضل زراعتها في الموسم الصيفى ولذا فقد وصلت مساحتها في هذا الموسم في عام ١٩٩٢ حوالى ٥٠٠ ألف فدان في مقابل ٤٠٠ ألف فدان للذرة الشامية .

ويعد الذرة من أهم المحاصيل الزراعية سواء من حيث مقدار الإنتاج أو المساحة المنزرعة ذلك بالإضافة إلى أنه يكون المادة الأساسية لصناعة الخبز في ريف مصر الذي يضم أغلبية شعب جمهورية مصر العربية ويبلغ الإنتاج السنوي من الذرة بحوالى ٢٩٠٠٠٠ ر٩٩٠٠٠٠ أردب من بينها ١٣٨١٤ ر٨١٤٠٠٠ أردب ذرة شامية والباقي ذرة رقيقة ، وجميع أجزاء مصر تصلح لزراعة الذرة غير أن مساحة الذرة تقل في شمال الدلتا حيث يوجد نطاق الارز وماتلبث أن ترتفع كلما اتجهنا في جنوب الدلتا إلى أن تصل إلى محافظة الجيزة فتأخذ المساحة في القلة كلما اتجهنا صوب الجنوب في الوادي ، ومع هذا التوزيع نجد أن حوالى ٨٠ بالمئة من مساحة الذرة الشامية الموجودة في البلاد تتركز زراعتها في الوجه البحرى في حين تتركز زراعة الذرة الرقيقة في الوجه القبلى .

ويعد البرسيم من أبرز غلات الموسم الشتوى وذلك من حيث المساحة المنزرعة إذ يحتل حوالى ٢٤٨٠ ر٠٠٠ فدان من جملة المساحة المنزرعة في ذلك الموسم والبالغة حسب إحصائيات عام ١٩٩٤ حوالى ٥ مليون فدان . ومن المعروف أن لزراعة البرسيم أهمية كبرى في جمهورية مصر العربية إذ يمثل هذا المحصول العلف الرئيسى للماشية كما أنه يساعد التربة على تجديد مواردها العضوية والاحتفاظ بخصوبتها ولاسيما بعد زراعة القطن ولذلك فتعم زراعة البرسيم في جميع أنحاء البلاد وإن كانت تزداد مساحته في شمال الدلتا لتوفر الظروف الملائمة لإنتاجه في حين يقل في جنوب مصر بسبب قلة الرطوبة في الجو . هذا ويبلغ إنتاج البرسيم السنوى من التقاوى وذلك حسب أرقام عام ١٩٩٤ حوالى ٤٠٠ ألف أردب .

وإذا كان القطن يمثل أساسا الدورة الزراعية الثلاثية في الوجه البحرى فإن الدورة السداسية في الوجه القبلى تعتمد أساساً على زراعة قصب السكر الذى تتوفر الظروف لنموه والمتمثلة في مناخ حار رطب تتخلله فترات تمتاز بجفاف الجو - في صعيد مصر ولاسيما إلى المحافظات التى تقع في الجنوب من اسيوط . والقصب من المحاصيل

الصيفية إلا أنه لا يشغل مساحة زراعية كبيرة من جملة المساحة المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والسبب في ذلك أن مناطق زراعته محددة بظروف مناخية خاصة ، ففي عام ١٩٩٢ بلغت المساحة المنزرعة بالقصب حوالى ٢٥٠ ألف فدان من جملة المساحة المنزرعة بمحاصيل صيفية وبالباقة حوالى ٤ مليون فدان أى مايقرب من ١ بالمئة من جملة المساحة المنزرعة .

وتنخفض نسبة المساحة المزروعة قصب في الدلتا وذلك لأن نسبة السكر في عصير القصب الذى يزرع في الوجه البحرى ومصر الوسطى منخفض الامر الذى يحول دون إستخدام هذا النبات كمادة خام لصناعة السكر التى تتركز أساساً في الوجه القبلى حيث يزرع هناك أنواعاً من القصب تتفق مع الظروف المناخية وتتميز بإرتفاع نسبة السكر في عصيرها . ولا يقتصر ارتباط زراعة القصب بصناعة السكر فحسب بل هناك أيضاً منتجات متعددة منه مثل المولاس والكحول ، وقد ارتفع إنتاج مصر من القصب من ٧٢ر٥٦١ر٠٠٠ قنطار في عام ١٩٥١ إلى ٣٠٠ مليون قنطار في عام ١٩٩٤ .

أما عن البصل فهو من المحاصيل الشتوية التى يتركز زراعتها في الوجه القبلى على وجه الخصوص والتى تحتل مركزاً مرموقاً إلى جانب القطن في صادرات مصر إذ يحتل المركز الثالث بعد الارز والقطن في الصادرات ، وقد بلغت المساحة المزروعة بصلاً في عام ١٩٩٢ حوالى ١٠٠ زلف فدان في مقابل ٢٦ ألف فدان في عام ١٩٥٢ ، وأهم مناطق إنتاجه محافظة المنيا وسوهاج واسيوط ، أما الوجه البحرى فلا يزرع بها إلا مساحة بسيطة من البصل الصيفى الذى يستهلك محلياً وتتركز زراعته في محافظتى الشرقية والقليوبية ويصل إنتاجه السنوى إلى حوالى ١٥ ألف فدان .

ومن الغلات الأخرى التى تنتجها (الارض الطيبة) الفول الذى تتركز زراعته بوجه خاص في مصر العليا ومصر الوسطى في حين مساحته في الوجه البحرى محدودة ، والفول يزرع من ضمن

محاصيل فترة الشتاء ولا تزيد مساحته المزروعة عن ٤٠٨ ألف فدان وينتج سنوياً حوالى ٩٩٢.٠٠٠ ر أردب ، أما الحلبة والعدس والتمرس والحمص فهي أيضاً من النباتات التى توجد فى أرض الوادى ويدخل زراعتها ضمن الموسم الشتوى إلا أنها لاتمثل مساحة كبيرة فى الإنتاج الزراعى ، ففى عام ١٩٩٢ بلغت جملة المساحة المزروعة بهذا الحبوب حوالى ٢٠٠ ألف فدان فقط .

وبالنسبة للخضروات فتنتشر زراعتها فى جميع أنحاء جمهورية مصرالعربية ولاسيما بالقرب من مراكز العمران الكثيفة السكان حيث يوجد مراكز الاستهلاك الرئيسية ، وتزرع الخضروات على مدار السنة ولا ترتبط بموسم واحد ، وتذبذب المساحة المزروعة خضروات فى المواسم المختلفة ففى فصل الشتاء عام ١٩٩٢ شغلت الخضروات مساحة مايقرب من نصف مليون فدان ثم ارتفعت المساحة إلى مليون فدان فى موسم الصيف وتشمل الخضروات الطماطم والجزر والسبانخ والبسلة واصناف اخرى متعددة كالارنبيط والقلقاس .. الخ .

أما فيما يختص بإنتاج ومساحة حدائق الفاكهة فيزرع بجمهورية مصرالعربية الموالح والعنب والتين والجوافة كما تزرع أيضاً المانجو والمشمش والموز والزيتون ويعد البرتقال من أهم أنواع الموالح التى تزرع فى مصر .

الأرض الجديدة بمياه السد العالى

يعتمد التوسع الزراعى الطويل الاجل فى جمهورية مصرالعربية على مياه السد العالى التى أمكن عن طريقها خلق اراضى زراعية جديدة تزيد مساحتها عن ١٢ مليون فدان فى الصحراء وفى الاراضى البور^(١) أما عن توزيع هذه الارضى الجديدة فتوضحها حيث تبين أن هناك مايقرب من ٤٥٠ ألف فدان فى منطقة جنوب بحيرة المنزلة والمنطقة

1 - Stevens, G.G., Egypt : yesterday and today, contemporary civilization
Seris , N.Y., 1963, PP. 143 - 149 .

المتدة على غرب قناة السويس فيما بين بورسعيد وبحيرة التمساح بعرض يبلغ متوسطه نحو ٣٠ كم. وفي منطقة الصالحية ، كما أن هناك حوالي ٢٦٥ ألف فدان في منطقة البراري بشمال الدلتا و٥٥ ألف فدان في منطقة امتداد ترعتي النوبارية والحاجر و٦٠ ألف فدان في القطاع الجنوبي لمديرية التحرير و١٥٠ ألف فدان في منطقة مريوط و٢٠ ألف فدان في منطقة بحيرة أدكو و٦٥ ألف فدان حول مصب فرع دسياط في منطقة السنافية وشمال بحيرة المنزلة ، وذلك إلى جانب ١٧٢ ألف فدان أخرى متفرقة في صعيد مصر .

ومما هو جدير بالذكر أن أراضي التوسع تشمل على قسمين أحدهما ترفع اليه المياه حتى مستوى عشرة أمتار والآخر ترفع المياه إليه إلى مستوى ما بين ١٠ و ٢٠ متراً ، ويشمل القسم الأول صحراء الصالحية وبراري شمال الدلتا ومديرية التحرير والأراضي الرملية في الوجه القبلي وأراضي شرق قناة السويس من الفردان حتى ساحل البحر المتوسط ، أما المناطق التي ترفع إليها المياه إلى مستوى أكثر من عشرة أمتار فتشمل مساحة تقدر بحوالي ٨٠٠ ألف فدان وتوجد في المناطق المرتفعة التي تقع ضمن المواقع التي ذكرت في القسم الأول .

والخلاصة أن يمكن عن طريق التحكم في مياه النيل وبواسطة مشروعات المياه الأخرى من الممكن إضافة ١٩ مليون فدان إلى جملة الأراضي المزروعة حالياً والتي تصل ٦٢ مليون فدان ومن ثم تصبح مجموع الأراضي التي تروى بمياه النيل ما يقرب من ٨٢ مليون فدان .

الإنتاج الحيواني والثروة السمكية

يبلغ المتوسط السنوي لإستهلاك الفرد في مصر من اللحوم حوالي ١٠ كيلو جرام في السنة في مقابل ٧٤ كيلو جرام متوسط الفرد في الولايات المتحدة و ٤١ كيلو جرام للفرد في إنجلترا^(١) . ومعنى ذلك أن

١ - محمد إبراهيم حسن ، الثروة الحيوانية ومشكلاتها في الجمهورية العربية المتحدة ،، كتاب المؤتمر الجغرافي العربي : نيل ، الجزء الأول ص ٤٠١ .

الثروة الحيوانية في مصر لاتلعب الدور الذي يجب أن تكون عليه في بلد تعتبر الزراعة ومايتصل بها من أعمال هي الحرفة الرئيسية ، والسبب في ذلك عدم خبرة الفلاح بطرق تربية الحيوانات إذ لايهتم بالحيوان إلا ليساعده في فلاحه الأرض ويندر أن يخصص بعض حيواناته ليستفاد من لحمها ولتدر لبناً ، ذلك بالاضافة إلى عدم الاهتمام باصل السلالة فالفلاحون لايعرفون مبلغ إنتاج حيواناتهم فضلاً على إنتشار الامراض بين الحيوانات. والتي تقدر خسائرها في بعض الاحيان بحوالى ٢٠ بالمئة من قيمة الثروة الحيوانية .

وتشمل الثروة الحيوانية في مصر حوالى ١٥٨٧٠٠٠ رأس من الماشية و ١٧٧٠٠٠ رأس من الأغنام وحوالى ٧٨٤ ألف رأس ماعز و ١١٥٠٠ رأس من الحمير و ٥٤ ألف رأس من الخيول و ١١ ألف رأس من البغال ذلك إلى جانب حوالى ١٧٥ ألف رأس من الجمال^(١) التى تنتشر تربيتها في أنحاء ريف مصر وايضاً في المناطق الصحراوية .

أما عن الثروة السمكية فتتمتع مصر بسواحلها طويلة تطل بها على البحر المتوسط والبحر الاحمر كما أن النيل يجرى في وسطها وتوجد عديد من البحيرات في شمال الدلتا ، ومعنى ذلك أن مصادر الثروة السمكية في مصر تنحصر في ثلاث مناطق وهى :

١ - البحار ويساهم إنتاجها السنوى بحوالى نصف إنتاج الاسماك في مصر .

وتصطاد الأسماك من الرصيف القارى الذى يمتد أمام السواحل الشمالية لمصر والذي يبلغ متوسط عرضه حوالى ٥٠ ك . م . .

٢ - البحيرات المصرية وتساهم بما يزيد عن ثلث الثروة السمكية .

٣ - نهر النيل ويساهم بحوالى ١٢٧ بالمئة من الإنتاج السمكى في مصر ومن أهم أنواع الاسماك المصيدة من المياه العذبة البورى والبلطى والبياض والقرميض بينما يستخرج من البحر المتوسط اسماك المياس

والسردين والجمبرى والمرجان ذلك الى جانب اسماك الشعاب المرجانية التى تصطاد من البحر الاحمر مثل الحريد والكشر والشعور^(١) .

ومما هو جدير بالذكر أن معظم المراكب المستخدمة فى صيد الاسماك فى المياه المصرية من المراكب الشراعية إذ لاتكون السفن التى تسير بالموتورات «صغيرة الحجم فى معظم الاحوال» إلا حوالى ٦٩١ مركباً من جملة مراكب الصيد التى بلغ عددها فى عام ١٩٦٤ حوالى ١٥٢٠٧ مركباً، غير أن هذا الوضع قد تغير الآن واصبح لدى مصر اسطولاً كبيراً لصيد الاسماك من السفن الميكانيكية المجهزة لهذا الغرض .

الثروة المعدنية :

لاتزال صناعة التعدين فى مصر فى طفولتها إذ لاتزيد قيمة المعادن المستخرجة سنوياً عن ٨ مليون جنيه ، ولاتزيد قيمة صادراتها عن ٢٥ مليون جنيه سنوياً ، ولعل من أسباب تأخر صناعة التعدين فى مصر هو وجود ثروتها المعدنية فى مناطق صحراوية بعيدة عن العمران ووسائل المواصلات ومراكز التسويق ومصادر المياه ذلك بالإضافة إلى زيادة تكاليف العمالية وبعثرة المناجم فى مناطق متفرقة الامر الذى يحول دون إيجاد تعاون بينها على نطاق كبير وعدم مهارة عمال التعدين وقتلهم^(٢) ، وتحتوى مصر على عدد كبير من المعادن ولكن أهمها من ناحية الكمية المستخرجة ومن ناحية قيمة مساحتها فى الاقتصاد المصرى الفوسفات والحديد والمنجنيز ، ذلك إلى جانب الملح والطق والاسبستوس والنطرون ، ويوجد الفوسفات فى مصر فى طبقات عظيمة المساحة والسبك ويوجد فى مناطق عديدة فى المنطقة الممتدة بين سفاجة والقصر وفى السباعية والحاميد فى المنطقة الممتدة من ادفو إلى أسنا وقد بلغ إنتاج الفوسفات فى عام ١٩٦٥ حوالى ٥٩٢٦٩٩ طن^(٣)

١ - انور عبدالعليم ،، الثروة المائية ووسائل تنميتها فى الجمهورية العربية المتحدة ،، كتاب المؤتمر الجغرافى العربى الاول - الجزء الاول - ص ٢٧٣ .

٢ - فؤاد محمد الصغار ،، اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة «الإنتاج الصناعى والمعدنى» - الإسكندرية ١٩٦٨ - من ص ٢٤٢ - ٢٤٦ .

٣ - اتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة - الكتاب السنوى سنة ١٩٦٦ - ص ١٩ .

استخراج معظمه من منطقتين رئيسيتين وهما :

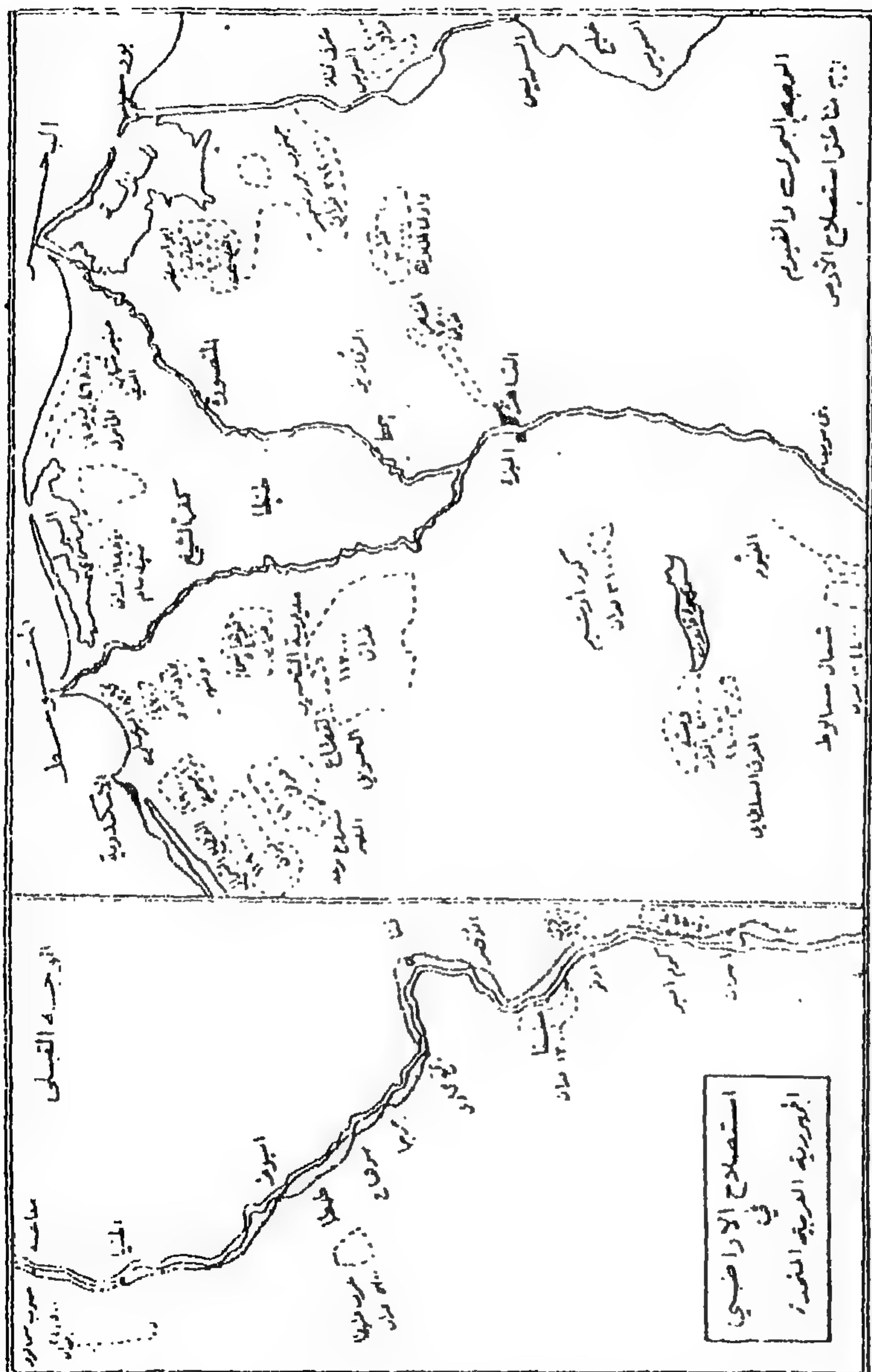
أ- منطقة سفاجة والقصير ويوجد فوسفات الكالسيوم فى المنطقة الاولى بسمك حوالى ٤٠ متراً فى حين يختلف سمك الطبقة الحاملة للفوسفات فى المنطقة الثانية من مكان لآخر فتصل فى بعض الاحيان إلى ٤٠ سم ويقدر الاحتياطى الصالح للاستغلال فى هذه المنطقة بحوالى ١٢ مليون طن وتبلغ درجة تركيز ثلاثى الكالسيوم إلى ٦٢ بالمئة .

ب- مناطق الفوسفات فى وادى النيل فى منطقة السباعية والحاميد ويقدر الاحتياطى بحوالى ٧٠ مليون طن وتبلغ نسبة ثالث كالسيت الفوسفات بها حوالى ٤٠ بالمئة فى المتوسط ، ويستهلك إنتاج فوسفات السباعية محلياً فى منطقتى كفر الزيات وابوزعبل ، أما الفوسفات الناتج من مانجم سفاجة والقصير فيصدر إلى الخارج ، وقد بلغت كمية ماصدر من فوسفات عام ١٩٦٥ حوالى ٢٧٢ ألف طن .

والى جانب منطقتى ساحل البحر الاحمر ووادى النيل يوجد الفوسفات كذلك بالصحراء الغربية فى الواحات الخارجة والداخلية ، ويبلغ سمك طبقة الفوسفات فى الواحة الداخلة ما بين مترين وثلاثة أمتار ونسبة فوسفات الكالسيوم تتراوح ما بين ٢٧ بالمئة و ٦١ بالمئة (١) .

ويوجد خام الحديد فى شرق اسوان والواحات البحرية وفى جنوب غرب القصير ، ويقدر الاحتياطى فى المنطقة الاولى بما يقرب من ١٥٠ مليون طن بينما تصل كمية الاحتياطى فى المنطقة الثانية إلى حوالى ١٠٠ مليون طن وإلى ٤٠ مليون طن فى منطقة القصير ، ويوجد خام الحديد فى هذه الاماكن على صورة اكاسيد حديد مختلفة باكاسيد السلكا ولذا تختلف نسبة العنصرين من مكان لآخر فتتراوح درجة تركيز الحديد فى شرق اسوان ما بين ٤٠ و ٤٥ بالمئة وترتفع النسبة فى الواحات البحرية لتصل إلى ٥٥ بالمئة فى حين يصل متوسطها فى منطقة القصير إلى ٤٢ بالمئة ، والكميات المستخرجة من الحديد أخذت فى الازدياد التدريجى ففى عام ١٩٥٧ بلغت الكمية المنتجة من الحديد حوالى ٢٤٥١٠٠٠ طن وارتفعت إلى ٥٠٧٠١٠ طن فى عام ١٩٦١ .

١ - محمد صبرى يوسف - خام الفوسفات فى الوطن العربى - كتاب المؤتمر الجغرافى العربى - الاول - الجزء الثانى - ص ٥٦٠ .



ويوجد الحديد أيضاً في وسط شبه جزيرة سيناء مختلطاً مع المنجنيز في الصخور الكربونية غير أن نسبة تركيزه منخفضة فتصل إلى ٢٢ بالمئة من الحديد وهي نسبة شديدة الانخفاض لاتجعله صالحاً للاستغلال .

أما المنجنيز فيستخرج من منطقتين وهما منطقة علبة وتقوم بإستغلاله شركة القصير للفوسفات وفي شرم الشيخ وأم بجه بشبه جزيرة سيناء حيث تقوم شركة سيناء للمنجنيز بإستخراجه ، وقد بلغت كمية ما أنتج من المنجنيز في عام ١٩٦٥ حوالي ١٨٢١٤٥ طناً ، وقد أثبتت الأبحاث وجود حوالي ٥ مليون طن من خام المنجنيز ، ويبلغ متوسط تركيزه حوالي ٢١ بالمئة ويصدر جزءاً من المنجنيز كل عام إلى الخارج وقد بلغت الكمية المصدرة في عام ١٩٦٥ حوالي ١٦٣ ألف طن .

وتوجد خامات الرصاص والزنك في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الصحراء وفي جبل الرصاص وأم غيج ، وتعتبر المنطقة الأخيرة أهم مناطق إنتاج هذه الخامات وتمتد على هيئة مجموعة من المناجم ابتداء من جنوب شرق القصير على بعد ١٥ ك . م . إلى جبل الرصاص وذلك لمسافة ما يزيد على ٨٠ كم يستخرج الرصاص والزنك في الوقت الحاضر على نطاق ضيق ، فقد بلغ ما أنتج في عام ١٩٦٢ حوالي ٢٥٢٨ طناً غير أنه يتوقع وجود حوالي ٢ مليون طن .

أما المثلج فيوجد بكميات كبيرة بالصحراء الشرقية وقد بلغ ما نتج من هذا الخام في عام ١٩٦٥ حوالي ٢٩٦٢٨ طناً وبذلك سجل الإنتاج زيادة كبيرة عن عام ١٩٦٢ حيث بلغت الكمية المنتجة في العام الأخير حوالي ٦١٢٦ طناً فقط .

ويعتبر الكبريت عنصراً هاماً في صناعة الاسمدة الفوسفاتية لأنه يستخدم في تحضير مادة الكبريت الضرورية لهذه الصناعة ، وهو من أوسع المعادن انتشاراً في الصحراء الشرقية ولكنه لا يوجد في منطقة الواحة بكميات تبرر استغلاله اقتصادياً اللهم إلا في جمسه وجبل الزيت أما الاستبوس فيستخرج من منعداة حفانيت بالصحراء الشرقية في

حين يستخرج النطرون أو كربونات الصودا من وادى النطرون وفى مناطق متفرقة من محافظة البحيرة ويستخدم فى إنتاج الصودا الكاوية وفى صناعة الصابون والكيماويات والزجاج .

موارد القوى :

تتمثل هذه الموارد فى الفحم والبتترول والطاقة الكهربائية ، أما فيما يختص بالفحم فقد اثمرت الدراسات الجيولوجية عن العثور على طبقات حاملة للفحم فى مناطق محدودة وتتمثل مناجمه فى منطقة جبل مغارة بشمال سيناء وفى عيون موسى غير أنه حتى الآن لم ينتج الفحم بكميات تجارية ، ويوجد الفحم فى عين موسى على عمق ٣٥٠٠ قدم ، والفحم المكتشف فى شبه جزيرة سيناء من نوع الليجنيت ويصلح للوقود .

ويمثل البترول أهم مصادر القوى فى مصر فى الوقت الحاضر إذ يساهم بحوالى ٧٨ بالمئة من جملة الوقود المستخدم فى البلاد . وقد بلغ إنتاج البترول فى عام ١٩٨٨ حوالى ٣٠ مليون طن وتركز الحقول المنتجة للبترول فى جمهورية مصر العربية فى شبه جزيرة سيناء على طول ساحل خليج السويس وفى الصحراء الشرقية على طول ساحل البحر الاحمر وخليج السويس ذلك إلى جانب الحقول المكتشفة جديدة فى العلمين^(١) بالصحراء الغربية وفى ابر ماضى بشمال الدلتا ، وأهم حقول البترول فى مصر حقل بلاعيم الذى يزيد انتاجه على مليونى طن ثم حقل رأس غارب الذى اكتشف فى عام ١٩٢٨ ويقرب انتاجه من ٢/١ مليون طن .

ويوجد فى مصر ثلاث شركات رئيسية تتولى استخراج البترول من مختلف آبار البترول بالجمهورية وهذه الشركات شركة النصر لآبار الزيوت التى تتولى استغلال آبار اخردقة ورأس غارب ورأس سدر وعسل

1 - L'économie et les Finances des pays arabes, L'économiste arabe, arabe, 10^eme année, Janvier 1967, No. 109, p.38.

ورأس مطارمة وقد بلغ مجموع ما انتجته من هذا الآبار في عام ١٩٦٣ حوالي ٩٨٩ ألف متر ٣ ، والشركة الشرقية للبترول التي تدير آبار فيران وبلاعيم وبلاعيم بحري وابورديس وسدر وعسل ورأس مطارمة وقد بلغ جملة إنتاج هذه الآبار في عام ١٩٦٣ حوالي ١٢١٩ ألف متر ٣ ، ثم الشركة العامة للبترول وتستغل حقلي بكر وكريم اللذان بلغ انتاجهما في عام ١٩٦٣ حوالي ٥٧٩ ألف متر ٣ .

ويوجد في مصر في الوقت الحاضر معامل لتكرير البترول اثنان منهما في السويس بطاقة إنتاجية قدرها ٤٨ مليون طن سنوياً وواحد في الإسكندرية وطاقته الإنتاجية حوالي ١٢٥ مليون طن ، ثم معمل تكرير المازوت الذي أنشأ في عام ١٩٥٩ عند مسطرد بشمال القاهرة وتبلغ قدرته الإنتاجية حوالي ٢ مليون طن .

وينقل البترول من السويس إلى القاهرة بواسطة خطين لاتابيب البترول أحدهما لنقل المنتجات السوداء والآخر لنقل المنتجات البيضاء ، ويبلغ قطر اتابيب الخط الأول حوالي ١٢ بوصة بينما يصل قطر اتابيب الخط الثاني إلى ٦ بوصات وقدرة الخط الأول حوالي ٣٣ مليون طن سنوياً بينما تصل قدرة الثاني إلى ٥٤٠ ألف طن سنوياً ، وإلى جانب

هذه الخطوط يوجد خطان آخران أحدهما يمتد من مسطرد إلى حلون لنقل المنتجات السوداء إلى مصانع الحديد والصلب بحلوان وتبلغ كفاءته نحو مليون طن سنوياً وخط آخر لنقل المازوت من القاهرة للأسكندرية وذلك لتمويل الصناعات المركزة في الاسكندرية وبعض مدن الدلتا الواقعة على خط الاتابيب .

أما عن الطاقة الكهربائية فيلاحظ أنه لا يوجد بجمهورية مصر العربية أي مساقط مائية طبيعية يمكن أن تستغل في توليد الطاقة الكهربائية ولذلك فمشروعات استغلال القوى المائية بمصر يرتبط بمشروعات الري والسدود التي اقيمت على نهر النيل لضبط مياهه .

واهم مصدر للطاقة الكهربائية في مصر في الوقت الحاضر الكهرباء

المستغلة من خزان اسوان والتي تنتج سنوياً حوالى ١٨٨٠ مليون كيلو
وات ساعة يستغل منها ١٢٥٠ مليون كيلو وات ساعة لإدارة مصنع
السجاد باسوان ويستهلك الباقي لأغراض رى المناطق المرتفعة عن النيل .

هذا وقد ترتب على تركيب ١٢ ترين لتوليد الطاقة الكهربائية من
مياه السد العالى إعطاء البلاد سنوياً ١٠ مليار كيلو وات ساعة وذلك بعد
إتمام المشروع عام ١٩٦٨ وترتب على ذلك أن زاد متوسط نصيب الفرد
من استهلاك الكهرباء إلى حوالى ٤٠٠ كيلو وات ساعة أو ما يعادل أكثر
من ضعف نصيب الفرد فى عام ١٩٦٥ ، وتوزع الطاقة السمتغلة من
السد العالى على المصانع والإضاءة والرى فى جميع أنحاء الجمهورية (١) .

وهناك مشروع آخر لتوليد الكهرباء وهو مشروع منخفض القطارة
وهو أحد منخفضات الصحراء الغربية وهو لا يبعد طرفة عن ساحل البحر
المتوسط أكثر من ٦٠ كم ومتوسط منسوبه ٦٠ متراً تحت سطح البحر
رغم أن أقصى إنخفاض له يصل إلى مستوى ١٤٣ متراً تحت سطح
البحر وذلك فى نهايته الغربية ، ويقوم المشروع على أساس حفر قناة
تحمل مياه البحر المتوسط إلى المنخفض لتوليد الكهرباء عن طريق
سقوطها ، وتقدر الطاقة الناتجة عن المشروع لو نفذ بما يزيد على
احتياجات الوجه البحرى بأكمله .

الصناعة

لقد شهدت مصر فى غضون ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ نهضة
صناعية شاملة كان هدفها استغلال رؤوس الاموال القومية (٢) والتوسع
فى اقامة الصناعات الاساسية ومنها صناعة الحديد والصلب وصناعة
الاسمدة وتكرير البترول وإنتاج الطاقة الكهربائية وكذلك تنظيم واستغلال
الصناعات التحولية حتى يمكن النهوض بها وذلك لحل مشكلة التخلف
الاقتصادى ومشكلة تزايد السكان ، وقد تم انشاء أول وزارة للصناعة فى

١ - فؤاد الصقار ص ٢٢١ .

٢ - Miller, E W., Ageography of Manufacturing , london 1962, P. 269

عام ١٩٥٦ ثم عقب ذلك وضع مشروع السنوات الخمس الصناعية فى عام ١٩٥٧ والذي كان هدفه رفع مستوى المعيشة كجزء من خطة مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومى فى فترة عشرين عاماً ، وقد اعطيت الأولوية فى مشروعات الخطة الأولى للصناعات التى تحقق غرض الخطة والتى يمثل العمل فيها اكبر نسبة من تكاليف الإنتاج نظراً لإنخفاض اجور العمال فى مصر .

وفى عام ١٩٦٠ بدأ تنفيذ الخطة الخمسية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) وذلك بعد أن أدمج بها المشروعات التى لم تنفذ فى البرنامج الصناعى الأول ، وقد كان هدف الخطة الثانية هو زيادة الدخل القومى فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ بمقدار ٤٠ بالمئة أو ما يعادل ٥١٢ مليون جنيه تساهم الصناعة الكهرياء منها بحوالى ٢٦٧ مليون جنيه والزراعة بمبلغ قدره ١١٢ مليوناً من الجنيهات والباقى تساهم به القطاعات الأخرى ، وقد وجه الاهتمام فى هذا البرنامج إلى صناعة التعدين والصناعات الكيماوية والمعدنية وصناعة الآلات ، ذلك إلى جانب أنه قد روعى فى التوسع الخاص بالصناعات الاستهلاكية أن يكون متمشياً مع امكانيات الطلب المحلى ، وقد بلغ عدد المشروعات التى وردت فى الخطة حوالى ٤٤٥ مشروعاً صناعياً منها ٥٩ لصناعة تعدين البترول ومنتجاته ٤٥٠ للصناعات المعدنية ، و ٧٠ للصناعات الكيماوية والادوية ، و ٧٧ لصناعة الغزل والنسيج و ٧٠ للصناعات الغذائية و ٥٨ للصناعات الهندسية ، و ٦٦ للصناعات الأخرى التى تضم مواد البناء والصناعات الريفية والتدريب المهنى .

وعلى ضوء تقييم نتائج الخطة الصناعية المنتهية فى عام ١٩٦٥ ومعرفة العقبات والظروف التى صادفتها وفى ضوء الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر رسمت سياسة الاستثمار فى خلال المقبلة حتى عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ على التركيز على انجاز المشروعات التى بدئ فيها والتركيز على مشروعات السد العالى ومشروعات إستصلاح الاراضى على مياه السد العالى ومساندة مشروعات قناة السويس

والبتروول مساندة كاملة (١) .

على أى حال فقد تطورت الصناعة فى غضون السنوات الخمس عشر الماضية (٢) وأهم الصناعات الموجودة فى مصر الصناعات الآتية :

١ - صناعة الغزل والنسيج وتحتل هذه الصناعة مكان الصدارة فى الميدان الصناعى فى مصر سواء من حيث رأس المال أو من حيث عدد العمال المشتغلين بها إذ يستثمر بها نحو ١/٣ جملة رأس المال المستثمر فى الصناعات التمريلية ويعمل بها حوالى نصف عدد العمال الذين يعملون فى المصانع التى يزيد عدد عمال كل منها عن عشرة عمال ، وترجع أهمية هذه الصناعة أيضاً لكونها أهم بحوالى ٢/٥ اجمالى صادرات القطاع الصناعى .

ويدخل تحت هذه الصناعة مصانع غزل ونسيج القطن التى تتركز على وجه الخصوص فى مدينة المحلة الكبرى والعاصمة الصناعية لمصر ، ومدينة كفر الدوار ومدينة الإسكندرية ذلك إلى جانب بعض المصانع الأخرى الموجودة فى شبرا الخيمة وقليوب وطنطا وبعض عواصم المحافظات .

وبالنسبة للصناعات الصوفية فقد تدخلت الدولة منذ عام ١٩٥٤ فى هذه الصناعة لحمايتها فمنعت الواردات منها ورفعت الرسوم الجمركية عليها . وأهم مصانع نسيج الصوف شركة ستيا بالإسكندرية وبلينتكس بشبرا الخيمة واسكو بالقاهرة وفرعها باسيوط ومصانع المحلة الكبرى ، وهذه المصانع تعتمد على استيراد الصوف الخام من الخارج بنحو ٨٠ بالمئة من احتياجات الصناعة المحلية .

وبالنسبة لصناعة الخيوط الحريرية والالياف الصناعية فتتركز فى نسياط والمحلة الكبرى وفى حلوان ، وقد بلغ مانتج من غزل حرير

١- المرجع السابق ص ١٠٥ .

٢- للدراسة التحالية لتطور الصناعة فى هذه الفترة أرجع إلى :

Issawi, C., Egypt in Revolution : an economic analysis, london

1967, PP. 169 - 198

صناعى واللياف صناعية فى عام ١٩٩٢ حوالى ٤٠ ألف طن ، ومن منسوجات الحرير الصناعى حوالى ٨ ألف طن ، وإلى جانب صناعة المنسوجات الحريرية توجد صناعة الكتان ، وهذه الصناعة تحتاج ليدى عاملة ومدرية وماهرة ولذا فإن تكاليف إنتاجه أعلى من القطن وأهم مصانع المنسوجات الكتانية توجد بالإسكندرية .

٢ - **الصناعات الغذائية :** وتشمل صناعة السكر وصناعة الأغذية المحفوظة والاعجثة الغذائية وحفظ الاسماك وصناعة التخمير والتقطير وصناعة الالبان والنشا والجلوكوز وتعبئة ملح الطعام .

وتعتبر صناعة السكر من دعائم الاقتصاد القومى لأنها تمثل سلعة تموينية من الدرجة الأولى ، ويوجد بالوجه القبلى أربعة مصانع لتكرير السكر وتقطيره فى ابى قرقاص وارمنت ونجع حمادى وكوم امبو وتقوم هذه المصانع مجتمعة بعصر ٢٠٠ ألف طن من قصب السكر فى اليوم . وهناك مصنع آخر للسكر فى قوص وبدأ إنتاجه فى النصف الثانى من عام ١٩٦٨ وتقدر طاقته الإنتاجية بحوالى ١٥٠ ألف طن من السكر وحوالى ٦٧ ألف طن من المولاس ، وقد بلغ مجموع ما أنتج من السكر الخام فى عام ١٩٦٤ حوالى ٣٧٨ ألف طن ومن العسل الاسود حوالى ٢١ ألف طن ، ومن المولاس ١٩٢ ألف طن والكحول حوالى ٢٠٠٦٢ ألف لتر .

وصناعة الاغذية المحفوظة من الصناعات التى ازدهرت بسرعة فى السنوات الاخيرة فقد كان جملة الفواكه والخضر المحفوظة فى عام ١٩٥٢ حوالى ٦٠٠ طن فقط ارتفع إنتاجها فى عام ١٩٩٢ إلى أكثر ١٠ ألف طن . وتتركز هذه الصناعة فى ادفينا وشمال القاهرة وفى الإسكندرية ومديرية التحرير ، كما يوجد مصنع لتجفيف البصل فى سوهاج وتقدر طاقته الانتاجية بحوالى ١٢٠٠ طن من البصل المجفف سنوياً .

وتقتصر صناعة حفظ الاسماك فى مصر على سبعة مصانع احدهما لحفظ السردين والجمبرى بعزبة البرج بالقرب من دمياط وتصل قدرته إلى ٣٢١٠ ألف علبة سردين و ٩٦٠٠ علبة جمبرى كل ٨ ساعات ،

والمصانع الباقية لتجميد الجمبرى وموزعة بين الإسكندرية وبورسعيد ،
أما بقية مصانع الصناعات الغذائية فتتجمع على وجه الخصوص شأنها
فى ذلك شأن بقية المصانع فى مدينتى القاهرة والإسكندرية (١) مع
ملاحظة أن جمهورية مصر العربية تنتج سنوياً

كميات كبيرة من الملح الذى يستخرج من ملاحات رشيد وبورسعيد
والإسكندرية ، ويبلغ الإنتاج السنوى حوالى نصف مليون طن ويصدر
جزء منه للخارج .

وينتمى إلى الصناعات الغذائية أيضاً صناعة طحن الحبوب وضرب
الارز فيوجد فى أنحاء جمهورية مصر العربية نحو ٣٠٠ مطحن منها
١٩٧ مطحناً يتبع القطاع العام والباقى مطاحن صغيرة وتتبع المؤسسة
المصرية للمطاحن وتطحن هذه المصانع حوالى ١٠ مليون أردب قمح
سنوياً ، أما مضارب الارز فيتبع المؤسسة المصرية للمطاحن ويبلغ عددها
حوالى ٧٨ مطحناً وقدرتها ٨٤٠ ألف طن أرز أبيض وتتوزع هذه المضارب
فى رشيد ودمياط والإسكندرية ودمهور والقيوم حيث توجد زراعة الارز
فى هذه المناطق .

٣ - الصناعات المعدنية والبتروولية : وتشمل صناعة الحديد
والصلب وصناعة تكرير البترول وصناعة المعادن غير الحديدية ، وتتركز
صناعة الحديد والصلب فى منطقة حلوان فى التبين على بعد ١٢ كم
جنوب حلوان وفى منطقة الدخيلة بالإسكندرية ، ومصنع الحديد
والصلب بحلوان مصنع مختلط يجمع بين الافران العالية وافران الصلب
ومصانع الدرفلة ، وقد بدأ تشغيل أول فرن عالى فى عام ١٩٥٨ مما أدى
إلى زيادة إنتاج مصر من الصلب فى ذلك العام إلى ١٨٠ ألف طن إنتاج
منها حوالى النصف مصنع الحديد والصلب بحلوان . أما عن صناعات

١ - فيما يختص بتروطين الصناعات فى الجمهورية العربية المتحدة يحسن الرجوع إلى
مقالة نصر السيد نصر - التخصص الإنتاجى كأساس من أسس التخطيط
الاقليمى فى ميدان الصناعة - كتاب المؤتمر الجغرافى العربى الأول - الجزء
الثانى ص ٧٤٩ - ٧٧١ .

المعادن غير الحديدية فقد بلغ إنتاج مصر من مصنوعات الرصاص فى عام ١٩٦٤ حوالى ٤ ألف طن وأهم مصانعه مصنع شركة سبك للمعادن بالقاهرة التى تقوم أيضاً بإنتاج المصنوعات النحاسية إلى جانب مصانع النحاس بالإسكندرية .

وبالنسبة لصناعة البترول فكما ذكرنا سابقاً يوجد اربع معامل لتكرير البترول احدهما فى الإسكندرية والاخر فى مسطرد والباقي فى السويس وتلجأ مصر لاستيراد البترول وذلك لتتمكن من سد حاجتها المحلّة .

٤ - الصناعات الكيماوية : ويدخل تحت هذه الصناعة صناعة الاسمدة الازوتية والفوسفاتية وصناعة الورق والادوية والعقاقير الطبية وصناعة دبغ الجلود وصناعة الصابون والزيوت وصناعة الزجاج . ولعل من أهم هذه الصناعات صناعة الاسمدة الازوتية التى تنتج من مصنع كيما باسوان الذى بدأ الإنتاج فى عام ١٩٦٠ بطاقة إنتاجية قدرها ٤٩٠ ألف طن سنوياً ومن مصنع السويس الذى افتتح عام ١٩٥١ بطاقة إنتاجية قدرها ٢٥٠ ألف طن ، كما تشمل أيضاً صناعة الاسمدة الفوسفاتية التى أهم مصانعها مصنع كفر الزيات الذى تبلغ مساقته الإنتاجية السنوية ٤٩٠ ألف طن وتعامل فيه المادة الخام بحامض الكبريت ، ويستعمل الإنتاج فى تسميد تربة الدلتا الامر الذى يفسر لنا سبب اقامة المصنع فى كفر الزيات وكذلك مصنع أبو زعبل الذى تصل طاقته الإنتاجية السنوية إلى ٦٠ ألف طن ، وتبلغ جملة ما أنتج من اسمدة فى عام ١٩٦٤ حوالى ٩٦٤ ألف طن وهى كمية أقل استهلاكنا الذى يزيد على مليون طن .

وتشجع الدولة الإنتاج المحلى للادوية وتحد من استيرادها ، وأهم شركات الادوية فى مصر شركة ممفيس وسيد وعين شمس وشركة النيل وكلها تتركز بالقاهرة والإسكندرية ولا تعمل مصانع الادوية فى القوت الحاضر إلا بحوالى ٥٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية فحسب وذلك لتعذر استيراد المواد الأولية من الخارج .

٥ - الصناعات الهندسية والكهربائية والنباتية : وتتضمن معدات النقل وصناعة الكبلات الكهربائية والبطاريات ولبات الفلورسنت وأجهزة الراديو والتليفزيون والتبريد كما تضم أيضاً صناعة الاسمنت والخزف الصيني والحراريات ، ولعل صناعة الاسمنت هي أهم الصناعات السابقة من حيث أهميتها بالنسبة للسد العالي ونظراً لامكانيات التوسع الكبير بها في المستقبل ، ويستفاد من خبث الاقراص الغالية في صناعته في حين تقوم شركة اسمنت حلوان باستخدام خامات محلية لإنتاج الاسمنت الابيض وتصل طاقته الإنتاجية إلى ٤٠ ألف طن وتكفي حاجة البلاد ، أما اسمنت بورتلاند فيستخدم لأعمال المسلح الخرسانى خاصة تصدر كميات كبيرة لجودته .

وسائل النقل :

تبلغ نسبة السكك الحديدية في مصر ١٤ ك . م لكل ١٠٠ م^٢ من الاراضى العامرة بالسكان وهي في هذه النسبة تقترب من مستوى دول غرب أوروبا غير أنها في نفس الوقت ترتقى عن غيرها من الدول النامية في الشرق الأوسط (١) . وكذلك الحال بالنسبة لشبكة الطرق البرية التي تنتشر في الوجه البحرى لتصل بين مراكز العمران المختلفة حيث تصل هذه النسبة إلى ٢٥ ك . م . إلى كل ١٠٠ ك . م^٢ من الاراضى الزراعية وهي نسبة مرتفعة عن مثيلتها في دول الشرق الأوسط (٢) .

وقد كان لامتداد شبكة السكك الحديدية الموجودة في جمهورية مصر العربية وتطورها أثر كبير في ازدهار ونمو بعض المحلات العمرانية في الدلتا مثل مدينة كفر الزيات التي ارتبط تطورها عبر الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة في عام ١٨٥٦ ، وكذلك مدينة الزقازيق التي كانت في الاصل معسكر لعمال التراحيل الذي كانوا يعملون في حفر

١ - تبلغ النسبة في ايران إلى ٢٠ ك . م^٢ والعراق إلى ٥٠ ك . م^٢ وسوريا إلى ١٠ ك . م^٢ ، ولبنان إلى ٥٠ ك . م^٢ وتركيا إلى ١٠ ك . م^٢ والسودان إلى ٢٠ ك . م^٢ انظر :

Issawi, C., Egypt at Mid Century, London, 1945, P.181

٢ - يبلغ المتوسط في سوريا ٨ ك . م لكل ١٠٠ ك . م^٢ موزع من الاراضى الزراعية وفي : ك . م^٢ والعراق ٣٠ ك . م^٢ ولبنان إلى ٤٢ ك . م^٢ والأخيرة نسبتها أكثر من مصر .

الترع الصيفية في شرق الدلتا ، غير أنه بعد مد خط السكك الحديدية المتجه إلى الإسماعيلية أصبحت مدينة الزقازيق مركز لعدد من خطوط المواصلات ونمت المدينة وازدهرت .

أما عن الطرق البرية فتعتبر شرايين المواصلات الرئيسية لكثير من المحلات العمرانية ولاسيما الريفية منها ، وقد بلغت جملة أطوال الطرق البرية في مصر عام ١٩٦٤ حوالي ٢٢١٤٢ كم . في مقابل ١٧٠١٤ كم . في عام ١٩٥٢ ، وأغلب هذه الطرق طرق زراعية بعضها معبد والآخر طرق ترابية . يبلغ مجموع أطوال هذه الطرق حوالي ١٧٠٥٨ كم . منها ٩٦٩٣ كم . في الوجه البحري و ٧٣٦٥ كم . في الوجه القبلي . أما مجموع أطوال الطرق الصحراوية فتصل إلى أكثر من ٦ آلاف كم وأهم الطرق الصحراوية في جمهورية مصر العربية والقاهرة وبورسعيد والقاهرة والمنياوين القاهرة والاسكندرية الطريق الصحراوي بين القاهرة والفيوم ، وطرق الواحات .

أما النقل النهري فلا يساهم إلا بنصيب ضئيل في عملية النقل وذلك بسبب منافسة كل من النقل البري والسكك الحديدية له هذا على الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئة العامة لشئون النقل المائي التي أنشئت في عام ١٩٥٨ للعناية بشئون الملاحة الداخلية .

ولعل قناة السويس أهم مجرى مائي - من وجهة نظر النقل - فقد كان لأهميتها أن ازدهرت مجموعة من المدن الكبرى على طول القناة ابتداء من بورسعيد في الشمال إلى السويس في الجنوب (١) . ولا يزال أهمية قناة السويس كوسيلة نقل تذكر أن جملة عدد السفن التي عبرت القناة في عام ١٩٥٢ كانت حوالي ١٤٦٦٦ سفينة وارتفعت في عام ١٩٦٤ إلى ١٩٥٣٩ سفينة في نفس الوقت الذي قفز فيه جملة البضائع من ٨٣٤٨٨ ألف طن في عام ١٩٥٢ إلى ٢٠١٥٧٥ ألف طن في عام ١٩٦٤ . وقد حقق ذلك ارتفاع في جملة الإيرادات في نفس الفترة من

٢ - فهمي هلالى - النقل الداخلى في الجمهورية مصر العربية ، كتاب للزمر الجغرافى العربى الأول - الجزء الثانى - صفحة ٧٨٥ .

١٢ مليون جنيه إلى ٧٤ مليون جنيه .

أما عن أرقام التسهيلات فقد قفزت إلى أرقام عالية تبعاً لتعميق غاطس القناة والسماح للسفن العملاقة أن تمر بها . النقل الجوي في جمهورية مصر العربية . فيوجد بها عدد من المطارات المدنية والحربية أهمها مطار القاهرة الدولي ومطار الاسكندرية كما يخدمها شبكة من الخطوط الجوية العالمية التي تربطها بانحاء العالم . وللتدليل على أهمية هذه الوسيلة نلاحظ أن جملة عدد الطائرات التي دخلت ضمن الحركة الجوية في جمهورية مصر العربية في عام ١٩٥٢ كانت حوالي ٢٤٣٨٥ طائرة ارتفعت في عام ١٩٦٣ إلى ٢٨٧٥١ طائرة في نفس الوقت الذي قفز فيه عدد الركاب (وصول ورحيل) من ٣١٦ ألف راكب إلى ١١٠٠٥ ألف راكباً في نفس المدة المذكورة . وتقوم شركة الطيران المصرية بالاشراف على عمليات النقل الجوي الخاصة بجمهورية مصر العربية ذلك إلى جانب عدد آخر من الشركات الغربية والاجنبية .

سكان جمهورية مصر العربية

تعتبر مصر من البلاد القليلة في العالم التي أصبحت مشكلة السكان فيها من الأمور المعضلة إذ أصبحت تمس حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً . فلقد تضاعف عدد السكان في مصر منذ أوائل القرن الحالي فقفز من عشرة ملايين إلى ما يزيد على سبعة وعشرين مليون في نصف قرن . وليس من شك في أن هذه الزيادة الكبيرة المطردة تسبب كثيراً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما أنه يضاعف من خطورة المسألة أن مساحة الأراضي الزراعية في جمهورية مصر العربية لاتجارى مطلقاً عدد السكان في الزيادة المطردة كما أن الانتاج الصناعي حتى الآن لم يلحق نمو السكان على الرغم من النهضة الصناعية التي تعيش فيها جمهورية مصر العربية في الوقت الحاضر .

ولكى نفهم هذه المشكلة ومظاهرها المختلفة والطرق التي يمكن أن

نعالجها بها يجدر بنا أن نحلل النمو التاريخي للسكان في مصر والتأثير
الحاضرة والمنتظرة لهذه المشكلة .

تطور السكان :

من المعروف أن أول تعداد لسكان مصر قد أجري في عام ١٨٨٢ أما
قبل ذلك التاريخ فكل ما لدينا من عدد سكان مصر إنما هو من قبيل
الفرض أو التقدير المبني على عدد جنود الجيش أو عدد القرى المصرية أو
على الضرائب المفروضة على السكان . وأقدم تقدير ديودور الصقلي
الذي قدر عدد السكان مصر بحوالى سبعة ملايين نسمة في عام ٦٠ و
٧٥ ق م^(١) .

بينما أول تقدير حديث لسكان مصر هو تقدير جومار أحد علماء
الحملة الفرنسية الذي أجري في عام ١٨٠٠ وقد بلغ عدد سكان مصر
في ذلك التقدير حوالى ٩٥٠ و ٤٨٨ و ٢ نسمة ، ولكي نقيم هذا التقدير
لا بد من ذكر أن جومار اختار منطقة المنيا لتكون أساساً لتقديره لأنها في
نظره تمثل منطقة وسط بين الأقاليم المصرية في درجة تزايدها
بالسكان .

وقد بنى تقديره على أساس احصاء شيوخ القرى لعدد المنازل ولعدد
النساء الموجودة بها أو على افتراض أن كل ثلاثة رجال يقابلون ٤ نساء
وقد اعتبر أن متوسط عدد سكان القرية ٥٨٤ نسمة وقام بتقسيم المحلات
العمرانية المصرية إلى أربعة أقسام :

أولاً - مدن يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة .

ثانياً - بلدان صغيرة يتراوح عدد سكانها ما بين ٣٠٠٠ - ١٠٠٠ نسمة .

ثالثاً - قرى ما بين ١٠٠٠ - ٣٠٠ نسمة .

رابعاً - قرى صغيرة أو عزب وهي التي تحتوى على أقل من ٣٠٠ نسمة

١ - محمد السيد غلاب وآخرون - السكان - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ٤٠٧ .

وقد استخلص من هذا التقسيم أن هناك ٢٥٥٤ قرية مصرية و١٨ مدينة يزيد عدد سكانها كل منها عن ٢٠٠٠ نسمة بالإضافة إلى عدد سكان القاهرة الذي يبلغ ٢٦٠٠٠٠ نسمة .

والتقدير الثاني لسكان مصر في خلال القرن التاسع عشر في عهد محمد علي في عام ١٨٢١ حيث بلغ عدد ١٨٤٦ إلى ٥٠٠ و ٤٥٠٠ نسمة ثم إلى ٦٢٧ و ٥١٧ و ٥٠٠ نسمة في عام ١٨٧٧ .

ويبدو أن عدد السكان في التقدير الأول الذي أجرى في عهد حكم محمد علي لا يختلف في نتيجته كثيراً عن النتيجة التي وصل إليها علماء الحملة الفرنسية لأنه اعتمد أيضاً على احصاء المنازل وليس على السكان ولذلك فعدد السكان لم يزيد كثيراً في بداية القرن التاسع عشر إذ أن هذه القرى ظهرت بعد بدا الثورة الزراعية الأولى في عام ١٨٢٣ وذلك عقب بناء القناطر الخيرية (الثورة الزراعية الثانية مرتبطة ببناء السد العالي) وزراعة القطن وقصب السكر إلى جانب القمح والبقول بعد أن تحولت أراضي الدلتا إلى رى دائم . على أي حال لا يجب أن تأخذ تقدير عام ١٨٤٦ على أنه صحيح إذ ليس من المعقول أن سكان مصر قد تضاعفوا في خلال خمسة وعشرين عاماً فقط . فهذا ليس ممكن إطلاقاً ، والتفسير المعقول هو أن تقدير عام ١٨٢١ حدث في أثناء ثورة محمد علي حينما كان يحشد شباب مصر في جيشه ومن ثم فقد عمد الكثيرون للهروب من التعداد بينما التقدير الثاني قد حدث في آخر سنتين حكمه وفي أثناء ضعفه ، ومن ثم فلا أهميه لاختفاء الشبان والتستر على عددهم .

وقد أعقب حكم محمد علي فترة امتازت بالركود الاقتصادي بسبب اغلاق الكثير من المصانع التي كانت تخضع لاحتكاره ورغم أن التوسع الزراعي كان يعترض تقدمه قلة الأيدي العاملة إلا أن التوسع في الرقعة الزراعية قد استوعبت معظم الجنود المسرحين . وقد زادت الأزمة سوءاً حين سحب عدد كبير من الفلاحين للعمل في قناة السويس في الفترة ما

بين عامى ١٨٥٦ و ١٨٦٣ .

وعلى اى حال تمكنت مصر بعد أن بدأت فى تنمية ثروتها الزراعية عن طريق اقامة مشاريع الري الكبرى ، وبعد أن أخذت تسير قدما نحو المدينة الغربية نتيجة للاحتكاك بالحضارة الاوربية وما ترتب على ذلك من تحسن الاحوال الصحية وزيادة نسبة التعليم أن تزيد من عدد سكانها الذين بدأوا يزدادون بنسبة عالية كما يبدو من الجدول الآتى :

نمر سكان مصر بين سنة ١٨٨٢ - ١٩٦٠

السنة	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧
عدد السكان	٦ و ٨٠٤ و ٠٠٠	٧ و ١٥ و ٠٠٠	١١ و ٢٨٧ و ٠٠٠
نسبة الزيادة	٠٠٠	٢٤ بالمئة	١٦ و ٢ بالمئة
السنة	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧
عدد السكان	١٢ و ٧٠٥ و ٠٠٠	١٤ و ٢١٨ و ٠٠٠	١٥ و ٩٣٣ و ٠٠٠
نسبة الزيادة	١٣ بالمئة	١١ و ٥ بالمئة	١٢ و ٢ بالمئة
السنة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٨٦
عدد السكان	١٩ و ٠٤٠ و ٠٠٠	٢٦ و ٠٦٩ و ٠٠٠	٤٩ و ٢٨٠ و ٠٠٠
نسبة الزيادة	١٩ و ٨ بالمئة	١٣ و ٦ بالمئة	٠٠٠

ويتضح من الجدول أن عدد السكان قفزاد فى الفترة ما بين ١٨٨٢-١٩٠٧ أى فى خمسة وعشرين عاما بنسبة ١٥ بالمئة ونسبة ٤١ بالمئة فى الفترة ما بين ١٩٠٧-١٩٣٧ بنسبة ٦٤ بالمئة فى الفترة ما بين ١٩٣٧-١٩٦٠. وهكذا ضاعف سكان عام ١٨٨٢ عددهم تقريبا ، و أخيرا فى عام ١٩٦٠ ضاعفوا عددهم ثلاث مرات تقريبا ، وقد كان من جراء هذا الارتفاع الكبير فى عدد السكان أن أصبحت البلاد لا تشكو نقصا فى الايدي العاملة كما كانت تشكو فى أواخر القرن الماضى وفى مطلع هذا القرن ويبدو ذلك من الجدول الآتى الذى يبين العلاقة بين زيادة السكان وزيادة الأرض الزراعية والمساحة المحصولية فى الفترة ما بين ١٩٠٧-١٩٦٠. أما

فى عام ١٩٨٦ فقد بلغت جملة الزيادة فى ربع قرن ما يقرب من ٢٢ مليون نسمة.

السنة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
عدد السكان	١١ و ٣	١٢ و ٨	١٤ و ٢	١٥ و ٩	١٩ و ٠ ٢	٢٦ و ٠ ٦٩
المساحة المزروعة	٥ و ٤	٥ و ٣	٥ و ٣	٥ و ٣	٥ و ٧ ٤	٥ و ٨ ٤٤
المساحة المحصولية	٧ و ٦ ٦٢	٧ و ٦ ٨٦	٧ و ٦ ٦١	٨ و ٣ ٠ ٧	١٠ و ١ ٦ ٦	١٠ و ٣ ٦ ٧

ويبدو من الجدول السابق أنه بينما قفز عدد السكان من ١١ و ٣ مليون نسمة فى عام ١٩٦٠ ظلت مساحة الأراضى الزراعية حوالى ٥ و ٥ مليون فدان ولم يكن هناك زيادة مضطردة فيها باستمرار إذ سجلت بعض الفترات نقصا فى هذه المساحة الأمر الذى ترتب عليه أن نقصت المساحة المزروعة التى تخص الفرد من ٤٨ و ٠ فدان فى عام ١٩٣٧ ثم إلى ٣٢ و ٠ فدان فى عام ١٩٦٠. ومع زيادة السكان وقلة الأراضى الزراعية ، ونقص نصيب الفرد من مساحتها ، قلت أيضا المساحة المحصولية التى تخص الفرد فانتخفضت من ٦٨ و ٠ فدان عام ١٩٠٧ إلى ٥٢ و ٠ فدان فى عام ١٩٣٧ ، إلى عام ١٩٦٠ ، وهكذا يظهر بوضوح أنه ليس هناك ثمة تكافؤ بين الانتاج الزراعى وعدد السكان ، الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن سر زيادة السكان ، الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن الامكانيات الاقتصادية الأخرى التى يمكن أن تقف إلى جانب الزراعة لكى تعمل على رفع مستوى الشعب إلى مستوى معيشى لائق.

أسباب زيادة السكان

فمن المعروف أن مصر قطن عريق فى القدم ، لابلد حديث العهد بالاستقرار البشرى كاستراليا أو العالم الجديد حيث هناك مجالات مفتوحة لهجرة شعوب الأقطار المكتظة بالسكان ، فمصر ليست بلدا بكراتجذب اليها المغامرين والطامعين فى الثراء ، ومن ثم فليس

للزيادة تغير الطبيعة هناك مجالا يذكر في عدد السكان ، اذ أن معدلات المواليد في مصر مرتفعة جدا وهي تتراوح في العادة بين ٤٠ - ٤٥ في الألف إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية حيث بلغت متوسط نسبة المواليد في مصر في الفترة ما بين ١٩٤٢ - ١٩٤٤ حوالي ٣٨ و ٧ بالألف كما أخذت في الهبوط في الفترة الأخيرة نتيجة لزيادة الرعاية الطبية وارتفاع مستوى المعيشة كما يبدو عن الجدول الآتي الذي يبين نسبة المواليد في مصر في خلال العشر سنوات المحصورة بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٥ .

السنة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
نسبة المواليد في الألف	٤٠ و ٣	٤٠ و ٧	٣٨ و ٠	٤١ و ١	٤٢ و ٨	٤٣ و ١
السنة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	
نسبة المواليد في الألف	٤٣ و ٩	٤١ و ٣	٤٢ و ٨	٤١ و ٦		

ومعدلات المواليد في مصر لا يمكن مقارنتها بأي دولة من الدول الأوربية ، بل لا يمكن مقارنتها بمثيلتها من الدول النامية كالهند مثلا إذ أن معدل المواليد في الهند حوالي ٣٣ في الألف بينما يبلغ هذا المعدل ١٣ و ٤ في الألف في بلجيكا ، ١٤ و ٦ في الألف في ألمانيا ، ٢٢ و ٢ في الألف في إنجلترا ، ٢٣ و ٤ في إيطاليا ، ١٧ و ٩ في الألف في الولايات المتحدة ١٨ في الألف في استراليا . ويبدو أن الدول الوحيدة التي يمكن مقارنة معدلات مواليدها بمصر هي دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل مثلا التي يبلغ بها نسبة المواليد حوالي ٣٩ في الألف وترجع الزيادة الكبيرة في عدد المواليد في مصر إلى أسباب اقتصادية واجتماعية فمعروف أن الفلاحين يكونون نسبة كبيرة من المجتمع المصري (حوالي ٨٠ بالمئة) وهم يعتبرون انجاب الأطفال عونا لهم في الحقل نظرا لقلة استخدام الآلات وعدم انتشارها انتشارا كافيا ، ذلك بالإضافة إلى أن انتشار الجهل والقدرية والتواكل بينهم جعلهم يتركزون مسألة الحياة ، والتوليد إلى الطبيعة وجعلهم يرون أن لابد من انجاب عدد كبير من الأطفال حتى

يعوض ما يفقده الموت منهم ولا سيما أن الفلاح يعتقد أن حياته قصيرة لذلك فهو يرغب في ذرية يسعد بها في حياته وقبل مماته . ثم أن الزوجة الريفية تبقي أيضا الكثير من الأطفال لا رغبة في الأمومة في حد ذاتها بل لتثبت مركزها في بيت زوجها ولتشعر بالسعادة بأن زوجها قد ارتبط بها ولا يفكر في الزواج بغيرها . فالمسألة هنا توثيق رابطة وضمان لحياة زوجية دون أدنى تفكير في مستقبل الأطفال . وليس هذا فحسب بل إن المجتمع — لا أقول الريفى فحسب — بل المدينى أيضا ينظر إلى الرجل والمرأة اللذان لا ينجبان نظرة فيها شيء من التسائل عن السبب ولهذا فليس بعجيب إذن أن يتفاخر الأزواج بذريتهم .

وإذا ما أضفنا إلى ذلك الدين وأثره في الدعوة إلى الزواج وانجاب الأطفال لادركتنا كيف يقدر المجتمع المصري الزواج الذي يعتبره ركنا ركيننا في الحياة الصالحة المثمرة . فالمصريين يفضلون الحياة الزوجية ولذلك نلاحظ ارتفاع نسبة الزيجات بينهم حيث تبلغ ما يزيد عن ٧٠ بالمئة من جملة السكان وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بمجتمعات غرب أوروبا مثلا .

وارتفاع نسبة المواليد في مصر يرجع أيضا إلى ارتفاع نسبة الطلاق وإعادة الزواج مرة أخرى . وتبلغ نسبة الطلاق في مصر حوالي ٣٣ بالمئة من مجموع الزيجات .

ومعدل المواليد يتأثر بسن الزواج بدرجة كبيرة — ففي مصر نجد أن الاحصاءات الرسمية تثبت أننا نقبل على الزواج في سن مبكر للغاية ويكفى أن نشير إلى أن حوالي نصف الزيجات المصرية تكون سن الزوجة فيها أقل من عشرين عاما بينما النسبة في إنجلترا لا تزيد على ١٠ بالمئة وبطبيعة الحال الزواج المبكر يكون مخصبا للغاية ولعل السبب في الزواج المبكر لدى الفلاحين يرجع إلى أن الفلاح لا يأخذ الزواج على أنه شركة اجتماعية وروحية فحسب بل أيضا شركة اقتصادية إذ من الملاحظ أن للمرأة في المجتمع الريفى دورا اقتصاديا هاما فهي تشارك زوجها في عمله وتساعد فيه مساعدة صادقة .

ولا يتأثر نمو السكان في مصر بالمواليد فقط بل تلعب معدلات الوفيات دورا هاما في تطور السكان إذ أن الزيادة الطبيعية ما هي الا الفرق الناتج بين المواليد والوفيات . فالزيادة الطبيعية قد تكون ناتجة عن قلة الوفيات أو عن كثرة المواليد . فكلتي العاملين له نفس الأهمية . ومعدل الوفيات في مصر يعتبر أعلى معدلات العالم اجمع إذ يبلغ حوالى ٢٨ في الألف بينما يبلغ في الولايات المتحدة ١٠ في الألف والهند ٢٠ و ٤ في الألف واليابان ١٧ و ٦ في الألف وإيطاليا ١٧ و ٤ في الألف والمانيا ١٢ و ٧ في الألف وفرنسا ١٢ و ٤ في الألف وتدل الحصص على أن نسبة الوفيات العامة في مصر قد سارت نحو الهبوط منذ عام ١٩٥٠ فهبطت إلى ١٩ في الألف ثم ١٦ في الألف ، كما هبطت معدلات وفيات الاطفال الرضع أقل من ستة واحدة من ٢٥٠ في الألف في عام ١٩٢٥ إلى ١٤٠ في الألف عام ١٩٤٧ ثم حاليا إلى حوالى ١١٠ في الألف .

ورغم هذا التقدم الملحوظ في ميدان الصحة العامة إلا أن وفيات الاطفال الرضع وكذلك الاطفال دون الخامسة ما زالت نسبتهم عالية اذا ما قورنت بدول غرب أوروبا مثلا التي تصل نسبة وفيات الاطفال أقل من ستة في بعض دولها كالسويد مثلا إلى حوالى ٢٥ في الألف . ولكي نعطي صورة واضحة عن نسبة الوفيات نورد الجدول الآتى ليبين نسبة الوفيات في فئات السن المختلفة في مصر في عامي ١٩٥٩-١٩٦٠ .

١٩٦٠	١٩٥٩	فئات السن (١)
١١٠,٠	١٠٩,٣	أقل من
٤٦,٦	٤٠,٣	١ - ٤
٢,٦	٢,٥	٥ - ٩
١,٩	١,٨	١٠ - ١٤
١,٧	١,٧	١٥ - ١٩
٢,٣	٢,٥	٢٠ - ٢٩
٣,٦	٣,٧	٣٠ - ٣٩
٥,٣	٥,٤	٤٠ - ٤٩
١١,٦	١١,٥	٥٠ - ٥٩
٢٦,٩	٢٦,٢	٦٠ - ٦٩
٦٧,٨	٦٨,٤	٧٠ - ٧٩
٢١٥,١	٢٢٦,٩	٨٠ فأكثر
١٦,٨	١٦,٢	الجملة

ويبدو من الجدول أن معظم الوفيات تحدث في الأربع سنوات الأولى من العمر وفي أصحاب فئات السن الكبير، ذلك بالإضافة إلى أن هناك اتجاه نحو الارتفاع التدريجي لنسبة الوفيات ابتداء من سن الثلاثين الأمر الذي يشير إلى أن أمل الحياة للمصريين صغير فأمل الحياة للذكور في مصر ٢٥ سنة وللإناث ٤١ سنة وذلك تبعا للدراسات التي قام بها كليلاند عام ١٩٤٣ . هذا مع ملاحظة أن أمل الحياة للمصريين قد ارتفع في الوقت الحاضر غير أنه ليس لدينا أدلة إحصائية تدحض هذه الحقيقة .

(١) اخذ الجدول من محمد السيد غلاب - السكان - صفحة ٤١٨ .

والخلاصة هو ان هناك اسرافا في المواليد وهذا امر قد بليت به مصر وترتفع عنه زيادة في عدد الوفيات رغم أن نسبة هذه الزيادة قد قلت في السنوات الأخيرة كثيرا عن ذي قبل الأمر الذي يساعد بدوره على تضخم السكان بمعنى أنه ان يكون هناك ثمة تعادل بين المواليد والوفيات، والموارد الاقتصادية . ولكي نعطي صورة واضحة عن مشكلة السكان في مصر لا بد وان نتعرض إلى تركيب السكان . من حيث الجنس أو النوع أو السن إذ أن في مجتمعنا المصري ما زال هناك فرقا جوهريا بين طبيعة عمل المرأة والرجل والمجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يساهم في كل من الجنسين ، ذلك بالإضافة إلى أن معرفة فئات السن المختلفة لافراد الشعب المصري تعطينا فكرة عن الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في مجالات الانتاج المختلفة فعن طريق الهرم السكاني يمكن التعرف عما إذا كان المجتمع المصري ما زال في دور الطفولة أو في أي دور آخر .

كما عن طريق توزيع فئات السن ممكن أن نعرف عدد النساء اللاتي في سن الاخصاب ومقدار ما تقدمه كل امرأة من أطفال إلى المجتمع في المستقبل ، بل أكثر من ذلك ممكن أن نعرف مقدار الفتيات اقل من ١٤ سنة pre-reproductive group الذين يمثلون أمهات المستقبل .

ويبدو من تحليل التعداد الموجودة أن سيادة الاناث على نسبة الذكور تظهر في حوالي اربع تعداد منها إذ أن أمل حياة المرأة اطول من أمل حياة الرجل إذ أنها اقل تعرضا للاخطار كما أن نسبة وفيات الأطفال من الذكور خلال السنة الاولى أكثر من نسبة الوفيات الاناث ذلك إلى جانب أن تعرض الرجال في الريف للأمراض المتوطنة أكثر من النساء .

فئات السن : قبل أن نبدا في تحليل احصاءات فئات السن في مصر يجدر بنا أن نشير إلى حقيقة هامة وهي أن هناك اتجاه بين النساء نحو التقليل من السن كما أنه في ريف مصر يوجد الكثير من الفلاحين الذين لا يعرفون تاريخ ميلادهم بالضبط وكثيرا ما يعطون أعمارا تقريبية لهم . غير أنه رغم ذلك فنتائج الاحصاءات لا تختلف كثيرا عن

الواقع اذ اننا فى طريقة الدراسة نحصل على النسب المثوية للفئات المختلفة ونوقعها على رسم بيانى يعرف باسم الهرم السكانى ونقوم بتحليله - وفيما يلى جدول يبين فئات السن الرئيسية فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٢٧-١٩٦٠ .

(الفئات مبينة تبعا لنسبتها المثوية)

التعداد	اقل من ١٥ سنة	١٥ - ٥٠ سنة	اكثر من سنة
١٩٢٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٣٧	٣٩	٤٨	١٣
١٩٤٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٦٠	٤٢	٤٨	١٠

ونلاحظ من هذا الجدول ان نسبة صغار السن فى الهرم السكانى لمصر كبيرة اذ ان الأطفال اقل من ١٥ سنة ، يكونون حوالي ٥/٢ جملة السكان يتركزون ، وهذا هو سن الانجاب للنساء بصفة خاصة بينما كبار السن يكونون حوالي ١٠٪ من السكان . هذا ويجب ان نلفت النظر اننا اذا كنا نعتبر المرحلة بين ١٥-٥٠ سنة هي مرحلة الانتاج بصفة عامة إلا انه بالنسبة للمجتمع المصري يعمل فيه الفرد الأقل من ٢٠ سنة ولا سيما في المدن كما ان أقصى سن يمكن ان يعمل فيه الفرد هو ٦٠ عاما بمعنى اننا لو قسمنا فئات السن في مصر الى ثلاثة اقسام من ١ - ٢٠ ، ٢٠ - ٦٠ ، واكثر من ٦٠ يمكن ان نعطي صورة صادقة من تكوين فئات السن في مصر . فمثلا في عام ١٩٦٠ بلغت نسبة فئات السن الثلاثة السابقة كما يأتي . أقل من ٢٠ سنة حوالي ٣ و ٥٠٪ من ٢٠ - ٦٠ حوالي ٨ و ٢٩٪ ، واكثر من ٦٠ سنة حوالي ١ و ٦٪ وهذا يعني ان حوالي ٥/٢ السكان فقط يقع عاينهم عبء اعالة بقية السكان ، وليس هذا فحسب بل ان في سن الانتاج نلاحظ ان هناك عددا كبيرا من النساء لا يقمن بالعمل الأمر الذي يخفف العبء على الطبقة المنتجة .

أما فيما يختص بالزيادة الطبيعية نلاحظ أن نصف سكان مصر تقريباً يقع في سن الانجاب ، وإذا أضفنا إلي ذلك انخفاض معدلات وفيات الأتات في هذا السن لامتضح لنا أن شعب مصر من أكثر شعوب العالم انجاباً في العالم إذ أن معدل التعويض العام لكل امرأة في مصر هي ثلاث بنات في المتوسط تعيش منهن بنتان تحملان رسالة الأسم وهي نسبة تعويض مرتفعة . وهكذا فعدد السكان في تزايد مستمر ، كما أن معدل الزيادة في صعود دائم أيضاً وذلك بسبب التحسن المطرد في الخدمات الصحية وانتشار الوعي الصحي الذي أدى إلي نقص نسبة الوفيات العامة ، وفي نفس الوقت لا يزال الناس علي عاداتهم القديمة في الإقبال على الانجاب ، مما جعل الفرق كبيراً بين نسب الوفيات التي تستمر في الانخفاض (١٦ في الألف) ونسب المواليد الثابتة في الارتفاع (٤٠ في الألف) .

زيادة نسبة سكان الحضر ومشاكلهم

شهدت مصر في تاريخها الحديث زيادة كبيرة في عدد السكان بمدينة كان مرجع تلك إلي الثورة الزراعية التي حدثت في القرن الماضي وما تعاض عنها من زيادة النشاط التجاري وتقدم المواصلات ومن ثم بدأ التقدم الصناعي . ففي مطلع القرن التاسع عشر ذكر جومار بأن المدينة الوحيدة الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمة هي القاهرة وأن هناك ١٣ مدينة أخرى يتراوح عدد سكانها ما بين ٣٠٠٠ نسمة ، ٢٠٠٠٠ نسمة وهذه المدن هي حسب ترتيب سكانها دمياط (٢٠٠٠٠) ، المحلة الكبرى (١٧٥٠٠) ، الإسكندرية (١٥٠٠٠) وأسسيوط (١٢٠٠٠) والمنصورة (٧٥٠٠) ومالوي (٧٠٠٠) وجرجا (٧٠٠٠) ومنوف (٥٠٠٠) والفيوم (٥٠٠٠) وبني سويف (٥٠٠٠) وقنا (٥٠٠٠) والمنيا (٤٧٥٠) وقليوب (٤٥٠٠) وأدفو (٤٠٠٠) ويلبيس (٣٠٠٠) والجيزة (٣٠٠٠) .

وبطبيعة الحال لا يخفي علينا أهمية كل من دمياط والمحلة الكبرى

في أثناء الحملة الفرنسية فقد كانت سمياط هي ميناء مصر الأول كما كانت المحلة الكبرى في ذلك الوقت عاصمة محافظة الغربية حيث كانت سوقا تجارية وصناعية هامة .

هذا الوضع قد تغير خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٦٠ إذ زاد عدد سكان المدن زيادة كبيرة كما كثر عددها ويكفى للدلالة على ذلك أن تلقي نظرة علي الجدول التالي الذي يبين تطور حجم وعدد المدن الصغيرة (أقل من ٢٠ ألف نسمة) الموجودة في الدلتا في الفترة ما بين ١٩٠٨ - ١٩٤٧ .

السنة	حجم المدن بالآتى		
	١٠ - ١٥	١٥ - ٢٠	٢٠ - ٣٠
١٩٠٧	٨	٧	٨
١٩١٧	٣	٨	٤
١٩٢٧	٥	١٠	٧
١٩٣٧	٤	١٠	٧
١٩٤٧	٤	٨	١٠

ومما هو جدير بالذكر أنه حتي أوائل العشرينات كانت كل زيادة في السكان تجد ما يستوعبها في مجالات العمل لآلاف الخريجين من الجامعات الذين يمثلون في الواقع مظهر من المشاكل المترتبة علي زيادة السكان وضيق المجالات الاقتصادية المهنية لعمل الأعداد المتزايدة من السكان ولا سيما وأن مجال الهجرة أمام المصريين ضيق ومحدود ذلك إلي جانب أن المصري لا يرغب بطبيعته أن يترك وطنه - كالبنياني مثلا - ليهاجر إلي منطقة جديدة . ولهذه الأسباب تلجأ مصر لمحاولة علاج هذه المشكلة عن طريق التضييع وعن تشجيع عملية ضبط التسل والحث علي تأخير سن الزواج وتعليم المرأة حتي تستطيع أن تعرف حقوقها في الحياة وتعيش عيشة مستقرة قائمة علي فهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بحياتها .

علي أي حال يجب الا ننظر نظرة تشاؤم إلي مسألة ازدياد السكان ،
فصحيح أن مصر من أكثر بلاد العالم ازدهاما بالسكان ولا يمكن
مقارنتها بأي دولة من الدول الزراعية في الشرق الاقصى سوى الهند
والصين إلا أن الامكانيات التعدينية والصناعية في مصر ما زالت في بداية
استغلالها ، والأمل معقود فيما يبذل شعبها في الوقت الحاضر ، من
وضع خطط الانتاج القومي المستقبل علي أسس علمية صحيحة . هنا من
ناحية ومن ناحية أخرى هناك اتجاه عام نحو انخفاض متوسط حجم
الأسرة في مصر- فقد كان متوسط حجم الأسر في عام ١٩٠٧ حوالي عام
١٩٠٧ حوالي ٨ و ٥ فأصبح ٤ و ٩ سنة ١٩٥٧ ويرجع ذلك إلي انخفاض
خصوبة المرأة انخفاضا يسيرا في الوقت الحاضر والذي يحتمل أن تظهر
أثارة في مستقبل الايام . ذلك بالاضافة الي ارتفاع نسبة التعليم ولاسيما
تعليم البنات ، ونسبة ارتفاع سكان الحضر الأمر الذي سيؤدي إلى تغير
ملحوظ في تكوين ونسبة زيادة السكان في مصر.

وكما يبدو من الجدول ان هناك اتجاه واضح ومستمر نحو تناقص
عدد المدن الصغيرة جدا (١٠ - ١٥ ألف) وازدياد عدد المدن في القسمين
الأخرين . ويبدو أن المدن المصرية قد مرت في نموها خلال القرنين
الآخرين بثلاثة مراحل متميزة هي مرحلة النشأة ، ومرحلة التكوين ،
 ومرحلة التفجير - ولكل منها خصائصها المعينة - وتعتبر المرحلة
الأخيرة هي أهم المراحل علي الإطلاق حيث نشاهد فيها ازدياد عدد سكان
المدن زيادة كبيرة - وحيث تقابلنا المشاكل المتعددة المرتبطة بهذه الزيادة .
ولما عن المرحلة الأولى فقد استغرقت معظم القرن الماضي وامتازت بنمو
سكان المدن والريف سويًا فتمتد القرى إلي جانب المدن الصغيرى وان
شئت سميتها المدن القرمية إذ أنها لا تعدو أن تكون قرى كبيرة الحجم
ارتبط نموها بالثورة الزراعية واحلال نظام الري الدائم محل الري
الحوضى وفى أثناء هذه المرحلة التى تعتبر أطول المراحل الثلاثة قد بلغت
نسبة الزيادة السنوية فى المجالات الريفية فى الفترة ما بين ١٨٩٧ -

١٩٠٧ حوالى ١,٧ ٪ بينما بلغت بالنسبة للمدن فى نفس الفترة حوالى ١,١ ٪ ستويا

أما المرحلة الثانية فقد كانت مرحلة انتقالية بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين وامتيازات بزيادة نسبة سكان المدن عن سكان الريف (١) . وفى الفترة ما بين ١٩٠٧ - ١٩١٧ بلغت نسبة الزيادة فى المدن ٢,١٥ ٪ وفى الريف ١,٢٣ ٪ أما مرحلة التفجير (المدنى) فقد صاحبت التصنيع وازدياد الرقعة المدنية والحياه المتصلة بها ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية - فعلى الرغم من قصر هذه الفترة إلا أن عدد سكان المدن زاد زيادة كبيرة كما يظهر من الجدول التالى الذى بين تطور سكان المدن المصرية فى الفترة ما بين ١٨٩٧ - ١٩٦٠ .

(1) Hamdan G., Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959, P.12

السنة	العدد الكلى للسكان	عدد سكان المدن	نسبة سكان المدن الى مجموع السكان
١٨٩٧	٩,٦٣٤,٧٥٤	١,٣٩٦,٤٢٤	١٤,٤٤
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١,٥٥٠,٨٩٦	١٣,٨٤
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٨٨٤,٤٢٠	١٤,٧٦
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	٢,٤٤,١٨١	١٧,٢١
١٩٣٧	١٥,٣٢,٦٩٤	٢,٩٤٣,٥٣١	١٨,٤٧
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٤,٢٣٧,٣٦٣	٢٢,٢١
١٩٦٠	٢٦,٦٩,٠٠٠	٩,٦٣٠,٠٠٠	٣٧,٤٠

غير ان زيادة نسبة السكان المدن فى مصر بصفة عامة ليس مشكلة وانما المشكلة هو تركيز معظم سكان المدن فى الدلتا وعلى وجه التحديد فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات اذا نلاحظ انه من بين ٩,٦٣٠,٠٠٠ سكان المدن فى مصر فى عام ١٩٦٠ حوالى ٥,٨٥٠,٠٠٠ يعيشون فى ١٢ عاصمة محافظة ومدينة المحلة الكبرى الصناعية . ومن بين ٥,٨٥٠,٠٠٠ نسمة اللذين يقطنون مدن الدلتا يتركز حوالى ٧٦٪ منهم اى حوالى ٤,٤٥١,٠٠٠ فى القاهرة والاسكندرية وهذا الامر يشير الى مشكلة ازدياد السكان فى المدن تتركز بصورة واضحة فى القاهرة والاسكندرية بصفة خاصة والدلتا بصفة عامة.

ولكى نكون صورة واضحة عن الاضطراب السريع فى عدد سكان مدينتى القاهرة والاسكندرية ومدن الدلتا بصفة عامة نسيق الجدول الآتى ليبين تطور سكان المدن الكبرى بالدلتا فى الفترة ما بين ١٩٠٧-١٩٨٦ .

النسبة		عدد سكان الدلتا		عدد عواصم المحافظات بالإضافة لمدينة المحلة الكبرى		عدد سكان عواصم المحافظات المحلة الكبرى		عدد سكان مدينتي القاهرة والاسكندرية	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٠٧				١٢					
١٩١٧		٥,٠٠,٩٠	-	١٢		١,٢٨١,٨٢٥	٢٢,٨	١,٠٢٤,٢٤٠	٧٢
١٩٢٧		٧,٠٨٢,٥٤٢	١٨,٢	١٢		١,٦٨٢,٢٢١	٢٥,٢	١,٢٠,٥٥٦	٧٢,١
١٩٣٧		٨,٢٧٢,٤٧٩	١١,١	١٢		٢,٢٠٩,٩٨٢	٢٦,٢	١,٦٢٧,٦٢٠	٧٤,١
١٩٤٧		٩,٢٦٤,٢٥١	١٠,١	١٢		٢,٦٥٩,٩٧٢	٢٨,٢	١,٩٩٧,٨٢٢	٧٥,١
١٩٦٠		١١,١٠٦,٦٦٨	٢٢,٩	١٢		٤,٠١٧,٨١٥	٢٢٤,٦	٢,٠٠٩,٦٧٨	٧٤,٩
١٩٧٦		١٦,٥١٦,٠٠٠	٢٢,٩	١٢		٥,٨٥٠,٠٠٠	٤٠	٤,٤٥١,٠	٧٦

ويبين الجدول ان السكان ضاعفوا اعدادهم في الفترة ما بين ١٩٢٧-١٩٦٠ ووصلوا إلى ثلاثة اضعاف في عام ١٩٦٠ بلغ اعدادهم حوالي ٦ مليون أي نصف سكان الدلتا - ومعنى هذا ان معظم الزيادة في سكان الدلتا تتجه الى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وبقية عواصم المحافظات وذلك نتيجة لتركيز الصناعات في هذه المدن ولا سيما في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

ويظهر من الجدول ايضاً ان حوالي ٣/٤ مجموع سكان مدن الدلتا يتركزون في القاهرة والاسكندرية وحدهما . ففي عام ١٩٤٧ كان يتركز في هاتين المدينتين حوالي ١/٤ سكان الدلتا كلها كما احتوت المدينتان السابقتان في عام ١٩٦٠ على حوالي سكان الدلتا الأمر الذي يشير بل يؤكد أن اغلبية سكان المدن في الوجه البحري يقطنون القاهرة والاسكندرية.

هذا ويجب الانتقل عواصم المراكز او البلدان الموجودة في مصر والتي يتراوح عدد سكانها في العادة بين ٢٠ - ٢٠ ألف نسمة ككفر الزيات التي يبلغ تعدادها تبعاً لاحصاء عام ١٩٦٠ حوالي ٢٩٠, ٢٠ نسمة وسمند ٢٧, ٢١٧, وزفتى ٤٢١, ٣١, ويسيون ١٩, ٤٥٠ وحوش عيسى ٢٧٦, ٢٥, وفياقوس ١٦٣, ٢٠, وغيرها من المدن الصغيرة التي سبق

الإشارة إلى عددها في الفترة ١٩٠٧ - ١٩٦٠. فكل هذه المحلات العمرانية قد شاهدت زيادة في سكانها وإن كانت بدرجة أقل من التي شاهدها عواصم المحافظات وذلك تبعاً لمراكزها الاقتصادية ووظيفتها المدنية أو الاجتماعية بالنسبة للريف المحيط.

ولكى نقرب مشكلة ازدياد السكان بالمدن إلى الانهيار وعلى وجه الخصوص في الوجه البحري الذي يحتوى على أكثر من ٦٠٪ من مجموع سكان المدن بمصر لا بد من تحليل نسبة نمو السكان في المدن المختلفة بالوجه البحري - فقد سبق أن ذكرنا أن عدد سكان الدلتا قد ارتفع من ٥,٨٠٠,٩٠ نسمة في عام ١٩٠٧ إلى ١٥,١٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٠ أى بزيادة قدرها ١٤٨,٥٪ خلال مدة زمنية تقدر بثلاثة وخمسون عاماً. ولما كان نسبة نمو المدن مغايرة لهذه النسبة فسنحاول تبعاً لنسبة النمو أن نقسمها إلى أربع مجموعات رئيسية وهى :- (١)

أولاً : مجموعة تتميز بالنمو البطئ في سكانها وهى تلك المدن التى تقل فيها نسبة زيادة السكان عن ١٥٠٪ وهى المعدل العام لنمو سكان الوجه البحري في الفترة ما بين عامى ١٩٠٧ - ١٩٦٠.

ثانياً : مجموعة تتميز بالنمو السريع للسكان وتشمل تلك المدن التى تراوحت فيها نسبة الزيادة في سكانها بين ١٥٠ - ٢٥٠٪.

ثالثاً : مجموعة تتميز بالنمو السريع للسكان وتتراوح فيها الزيادة بين ٢٥٠ - ٣٥٠٪.

رابعاً : مجموعة أخيرة وتشمل المدن التى تزيد فيها النسبة عن ٣٥٠٪ وهى المدن التى تمتاز بالزيادة غير العادية في سكانها.

هذه المجموعات تظهر في الجدول الآتى الذى يبين نسبة الزيادة في الفترة ما بين ١٩٠٧ - ١٩٦٠.

المجموعة الاولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
%١٥٠	%١٥٠ - %٢٥٠	%٢٥٠ - %٣٥٠	ما يزيد عن %٣٥٠
رقتي ٨٧	شبين الكوم ١٦٢	بور سعيد ٣٤٥	القاهرة ٣٦٢
سمتود ٨٠	دمياط ١٦٢	الاسكندرية ٣٠٠	السويس ٧٥٤
	طنطا ٢٢٢	المنصورة ٢٥٨	الاسماعلية
	الزقازيق ٢٢٥	دمنهور ٢٧٠	١٣٧٥
	بنها ١٩٤		للحلة الكبرى ٤٣٤
	شبراخيت ١٦٦		

ولاحظ. على هذا الجدول انه لا يقع اى مدينة كبرى فى المجموعة الاولى بينما تظهر طنطا فى المجموعة الثانية ويبدو أن نمو مدينة طنطا قد تأثرت بإنشاء السكك الحديدية ففقر عدد سكانها من ٣٣٧٥٠ نسمة فى عام ١٨٨٢ إلى ٥٧,٧٩٠ نسمة فى عام ١٨٩٧ ثم ارتفع الرقم الى ١٨٤٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٠. اما فى المدن الأخرى المنطوية تحت هذه المجموعة فقد تأثرت بوظيفتها الادارية كمواصم محلية للأقاليم التى توجد بها. أما المجموعة الثالثة فتشمل بور سعيد والاسكندرية والمنصورة ودمنهور. ومعروف بطبيعة الحال أن بور سعيد مدينة حديثة ارتبطت نشأتها بحفر قناة السويس، بينما الاسكندرية مدينة يونانية عريقة فى قدمها يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة وكاد أن تكون من حيث نسبة زيادة سكانها مع القاهرة من المجموعة الرابعة غير أنه مع كبر حجم الاعداد، نلاحظ أنه من الصعب على نسب مرتفعة.

أما مدن المجموعة الرابعة فيجد فيها قسمين منها يشمل مدينتى السويس والاسماعلية وقد تأثرا فى نموها الاستراتيجى موقعها على قناة السويس وأهميتها كمراكز لمعسكرات جنود الاحتلال اثناء الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التى فى أعقابها.

أما عن القاهرة فبحكم رظيفتها كعاصمة فهى المغناطيس الدائم لمعظم سكان مصر. وهى المكان المفضل لمعظم السكان المتطلعين للحياة الحديثة. وبناء على ذلك.

أما مدينة المحلة الكبرى فهي العاصمة الصناعية لمصر التي لا تضاهيها في سرعة نمو سكانها سوى مدن القنال. وهنا لا بد وأن نتساءل هل الزيادة الطبيعية هي المسئولة عن زيادة سكان المدن أو أن للهجرة دوراً فعالاً في هذا الصدد. والواقع أن كل من الهجرة والزيادة الطبيعية تساهم بنصيب في زيادة عدد سكان المدن ومعروف أن الهجرة تتحكم فيها ثلاثة عوامل نسبية هي :

١- الامكانيات الاقتصادية في مكان محدد.

٢- طبيعة عوامل الطرد من البيئة القديمة.

٣- ثم المسافة بين المكانين القديم والجديد.

ويلاحظ أن الاحصاءات المصرية قد أهملت دراسة الهجرة بين المدن المصرية بعضها والبعض الآخر إذ اقتصرت فقط على بيان التيار الى مدن القاهرة والاسكندرية ودمياط ومدن القنال ثم الإشارة بعد ذلك إلى جملة السكان المهاجرين إلى المحافظات الأخرى. ومن دراسة هذه الأرقام يتبين أن الهجرة الداخلية في مصر قد وجهت من الريف إلى المدن كنتيجة لعوامل الطرد المختلفة كضغط السكان محدودة من الأرض الزراعية كما هو الحال في محافظة المنوفية.

ويبدو أيضاً أن معظم المهاجرين يتجهون من وسط الدلتا إلى القاهرة والاسكندرية ودمياط ومدن القنال والسبب في ذلك أن كثافة السكان في وسط الدلتا عالية وذلك بالإضافة إلى أن التربة الزراعية قد أجهدت في بعض المناطق ولا سيما في محافظة المنوفية ، حيث تصل الكثافة في هذه المنطقة حوالى ٧٢٤ نسمة في كم. وهنا نلاحظ أن المسافة بين مراكز النشاط المختلفة وقوة جاذبيتها الاقتصادية توجه عدد المهاجرين. فعلى سبيل المثال تقبلت القاهرة في عام ١٩٤٧ حوالى ٨٢,٢ ٪ من جملة المهاجرين القادمين من محافظة المنوفية وحوالى ٦٩ ٪ من الغربية بينما لم يهاجر من محافظة المنوفية إلى الاسكندرية إلا حوالى ١٥,٧ ٪ مقابل ٢٦,١ ٪ من الغربية ويظهر الدور الذى تلعبه المسافة في الهجرة للمدن مرة ثانية في الهجرة من محافظة البحيرة إلى الاسكندرية ففي نفس

العام استقبلت الاسكندرية من محافظة البحيرة حوالى ٦٦٪ من جملة المهاجرين من المحافظة فى مقابل قبل ٠,٠٣٠ توجهوا إلى القاهرة و٧٦٪ إلى السويس و١٪ إلى دمياط.

أما أغلب المهاجرين من شرق الدلتا فيتجهون أيضاً إلى القاهرة حيث تبلغ نسبة الوافدين إليها من شرق الدلتا حوالى ٧٩,٢٪ من جملة المهاجرين من هذه المنطقة.

نتائج زيادة سكان المدن :

وقد كان من جراء زيادة سكان المدن المصرية، ان بدأت تزداد الرقعة المدينة وصاحب هذا الامتداد العمرانى تغير فى التركيب الوظيفى للمدينة وظهور عديد من المشاكل السكانية والاجتماعية ويهمنى من هذه المشاكل ثلاثة مشاكل رئيسية :-

المشكلة الاولى :

وهى أن إزدياد السكان أدى إلى اتساع رقعة المدينة وبالتالي كان هذا التوسع على حساب الاراضى الزراعية التى نحاول بكل ما أوتينا من قوة اقتصادية - أن نزيد من رقعتها. ولكى تكون المشكلة ماثلة أمامنا لابد أن نلجأ إلى الأرقام والاحصاءات حتى تظهر لنا بوضوح مقدار ما يتاكل من الارض الزراعية عن طريق التعرية المدنية. فعلى سبيل المثال اتضح من الدراسة الديموغرافية لمدينة المحلة الكبرى وأن هناك زيادة مطردة فى عدد السكان وكثافتهم ومساحة الرقعة التى تشغلها منازلهم وملحقاتها الاجتماعية والادارية. فقد زاد عدد سكان مدينة سكان مدينة المحلة الكبرى من ٢٧,٨٥١ نسمة فى ١٨٨٢ إلى ١٨٧,٩٢٢ نسمة فى ١٩٦٠ كما قدر أن عدد السكان فى عام ٢٠٠٠ ربما سيصل إلى حوالى ٥٧٧,٠٠٠ نسمة (١)، وسكان طنطا أيضاً قفز عددهم من ١٠,٥٠٠ نسمة فى عام ١٨٠٠ إلى ١٩٩,٢٩٨ نسمة فى عام ١٩٦٠ وقدر أنهم سوف يصلون فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة وبطبيعة الحال هذه الزيادة المضطردة فى عدد السكان هى مقياس تغير نمط استغلال الارض بمعنى انه تبعاً

(1) Ibid Vol. 11., P. 349

لتقدير هيئة التخطيط الموجودة في مدينة المحلة الكبرى أن المساحة اللازمة للأراضي التي سوف تشغلها المدينة المختلفة من منازل ومدارس وأبنية حكومية ونوادي وغير ذلك، هذا في مقابل ١٥٠٠ فدان تشغلها المدينة في الوقت الحاضر - كذلك المساحة المطلوبة لمدينة طنطا في عام ٢٠٠٠ هي ٤٨٠٠ فدان في مقابل ٣٠١٢ فداناً تشغلها حالياً - أي أننا نحتاج لحوالي ٩٥٠٠ فدان من الأراضي الزراعية لتدخل ضمن نطاق امتداد العمران لهاتين المدينتين الأمر الذي يتنافى مع سياسة الحكومة الهادفة إلى زيادة الرقعة الزراعية. فالمشكلة التي أمامنا هنا كيف نحافظ على نمو المدينة لمقابلة زيادة السكان دون أن نتعرض لتسرية الأراضي الزراعية. وفي رأي أن خير حل لهذه المشكلة هو بناء ضواحي حقلية رأسية. تشبه إلى حد كبير الحدائق التي نأى بها لأكروبيز ولتحل محل هذا النمو غير المنظم المنتشر فوق الأراضي الهامشية للمدن.

المشكلة الثانية :

وهي الحاجة الملحة لبناء لتقابل زيادة السكان في المدينة وهناك عاملان رئيسيان من وجهة نظر الدراسة السكانية يجب أن ينظر إليهما بعين الاعتبار عند تقدير حاجة المدينة من المنازل أولهما

ان الزيادة المضطربة في عدد السكان لا تعنى مطلقاً زيادة عدد الأسر (١). بمعنى أن نمو السكان في الفترة زمنية معينة ربما يرجع إلى زيادة المواليد على الوفيات الذي قد يؤدي إلى زيادة حجم الأسرة. ويبدو هذا بوضوح في كل عواصم المحافظات حيث أرجع زيادة سكانها في الفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٦٠ إلى الزيادة الطبيعية فالهجرة لم تساهم إلا بنصيب ضئيل جداً في هذا الصدد. أما العامل الثاني وهو أن طلبات المساكن الحقيقية لا تتأني من عدد الأسر بل من عدد السكان الفعليين الذين يرغبون في المعيشة في منزل خاص بهم أو العدد الفعلي الذي يعيش في المدينة. وهناك يجب أن نوجه النظر إلى حقيقة هامة وهي أن الرباط الأسري في المدينة أقل ظهوراً منه في القرى. هذا من جهة ومن

(1) Ammar, A.: A demographic study of an Egyptian province

(Sharqiya). London, 1941. P. 32.

جهة أخرى نلاحظ أن احصائياتنا المصرية تفتقر إلى كثير من المعلومات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة كوحدة قائمة بذاتها ولهذا فإن بعض الباحثين ينادى بأنه يجب أن نعتمد في تقديرنا لحاجة المجتمع من المساكن على عدد الافراد المتزوجين على اعتبار أن كل زوجين يحتاجان لمسكن خاص بهم. على أى حال يجب الا نتطرق في تقدير المساكن على أساس عدد المتزوجين إذ يجب أن نضع إلى جانب ذلك العامل أهمية أزمة المساكن والتي تبدو بوضوح من زيادة درجة التزاحم أو عدد الأفراد الذين يعيشون في حجرة واحدة.

ومما هو جدير بالذكر أنه قد جرى العرف بين الباحثين المهتمين بدراسة السكن والسكان على أن يطلقوا مصطلح أزمة المساكن إذا كان هناك أكثر من فردين يعيشان في حجرة واحدة أو أكثر من شخصين يشغلان حجرة نوم واحدة^(١).

وبطبيعة الحال عند تطبيق ذلك على المدن المصرية سنجد إلى أى حد تواجه مشكلة اسكان ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير إلى درجة التزاحم في كثير من المدن قد تصل كما هو الحال في مدينة المحلة الكبرى إلى ما يقرب من ٢ أشخاص لكل حجرة في المدينة.

المشكلة الثالثة :

تزاحم السكان وازديادهم في المدن يصحبه الضغط على موارد تموين المدينة ومشكلة المواضلات والمطالبات بزيادة الخدمات الاجتماعية.

وهنا نود أن نلفت النظر إلى أن التطرق إلى المشاكل المترتبة على زيادة السكان في المدن لا يعنى مطلقاً أن ازدياد نسبة سكان الحضر اتجاه يجب أن نقف في صده لانه يمثل خطراً على اقتصادياتنا بل بالعكس ان ارتفاع نسبة سكان المدن سوف تؤدي بطريق غير مباشر لرفع المستوى المادي وزيادة نسبة التعليم التي سوف تؤدي حتماً إلى أن يقبل الأفراد على الأخذ بمبدأ الاسرة الصغيرة وتجديد النسل . غاية ما في الأمر أننا

(1) Pearson S V., The growth and the distribution of population, London, 1935, P. 369 c

نسوق مشكلات المجتمع الحالى فى المدن المصرية. إذ ان زيادة سكان المدن لم ترتبط بزيادة الخدمات الاجتماعية ^(١) كما ان مشاكل المواصلات تزيد سوءاً يوماً بعد يوم لأن الامكانيات الاقتصادية المنصرفة على هذا المرفق لا توازى ايضاً نسبة زيادتها فى السكان وبالتالي سرعة الامتداد العمرانى الذى يجعل لزام على الفرد أن يستخدم وسيلة للمواصلات للذهاب إلى عمله داخل المدينة أو خارجها.

ثم ان مشاكل تمويل المدينة بدأت تظهر نتيجة لازدياد السكان فبعد ان كان اقليم المدينة أو ظهير المدينة الزراعى كفيها أصبح الآن لا يفي بحاجات سكانها من الانتاج الحيوانى والزراعى واصبح لزام عليها ان توضع نطاق نفوذها إلى الاقاليم المجاورة لتستمد منها ما لديها من فائض. وبطبيعة الحال انتقال هذا الفائض يتطلب وسائل نقل وهى بدورها الاهتمام بأنشاء الطرق التى تقام فى اغلب الاحيان على اراضى زراعية نحن فى حاجة اليها.

وهكذا يتضح أن كل مشكلة مرتبطة بالآخرى وأن المشاكل ينتهى بها المطاف جميعاً إلى تناقص الاراضى الزراعية فهل سبيل لعلاج هذه المشكلة، ولو من وسيلة للتخفيف من حدة مشكلة السكان الماثلة أمامنا بجميع عناصرها المادية فى الريف والمدن ؟

ان الخطوة الاولى فى العلاج السريع لمشكلة فى مصر هى تنظيم الاسرة وذلك عن طريق نشر التعليم ورفع المستوى الاجتماعى ونشر الافكار الخاصة بتنظيم النسل بين افراد المجتمع. ونحن اليوم فى مصر فى أشد الحاجة لتنظيم اسرنا عن طريق تحديد النسل اذ يجب ان نقف بعدد السكان إلى المستوى الحالى حتى نستطيع أن ننهض بالاعباء الثقيلة التى أمامنا. لان كل زيادة فى عدد السكان معناها زيادة فى الايدى العاملة وخلق فم يطلب المزيد من المأكول والمشروب والمزيد من العناية الطبية والمزيد من الثقافة وكل هذا يقتضى منا المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من الاتفاق على السلع الغذائية الاستهلاكية وليس هذا بيسر الآن

(1) Pitt rivers, G., Regional planning in relation to population movement, Population Journal, 1936, vol. 2, P. 30. c

. فضلاً عما فى هذا الاجراء من خطورة لا يستهان بها. اذ ان مصادر الثروة فى مصر كما سبق ان ذكرنا غير قادرة بل وعاجزة تماماً عن ملاحقة السكان فى نموهم.

ومن وجهة أخرى عدم وجود الدخل الكافى فى الاسرة للاتفاق على طفل جديد فيه ضرر كبير على باق الاطفال، فالفقر يسير جنباً إلى جنب مع كثرة الأطفال فى مصر. حقيقة ان فكرة تكاليف الاطفال اتجاه يخالف العادات الاجتماعية القديمة التى لا تزال سائدة فى بعض الطبقات والتى تقول بان الاطفال بركة وسعادة وأن قياس تكاليفهم بالدرهم والدينار شىء مبادئ نحن ابعد الناس عنه. ولكن يجب أن نعطى للناحية المادية اهميتها فى تطرفاتنا الانسانية ولا بد ان نذكر ان اسباب تأخرنا الاقتصادي اننا اغفلنا هذه الناحية رغم أنها المحرك الأكبر لكل تصرفاتنا. ولذلك يجب علينا ان نفكر ملياً فى البتد الخاص بتكاليف الاطفال قبل ان نتساقط فى انجاب الأطفال دون ضابط أو رباط يحدد من تلك التزعة الخطيرة.

ولا ننسى ايضاً ان تكاليف الاطفال بالنسبة للدولة قد غدت عبئاً ثقيلاً يصعب حمله. فتكاليف تربيتهم وتثقيفهم يعتبرها بعض الاقتصاديين نفقات استهلاكية لا تؤدي الى فوائد انتاجية سريعة ومباشرة والمسألة كما يقول البعض مسألة اختيار بين اصلح واجدى أنواع الانفاقات على الأوجه المختلفة.

ونحن نرى أنه ما دام تحديد النسل حقيقة واقعة ولا بد أن تمارسها أكثر الاسر من المستحسن حفظاً للصحة العامة ان تنمو الازدهار إلى خير الاساليب الصحية التى تفي بهذا الغرض مع المساس بصحة الامهات.

وقد يقال أن وسائل تنظيم النسل غالية الثمن ، بعيدة عن الفقراء ومتوسطى الدخل، ولكن هذا الاعتراض لا وجود بعد ان تنبت الحكومة مشروع تحديد النسل وأنشأت عيادات خاصة لذلك فى بعض المستشفيات والوحدات الاجتماعية التى تعطى الحبوب مجاناً لطلابها بعد الكشف عليهم واعطائهم التوجيهات اللازمة لاستخدامها.

الموضوع الثالث

محافظة المنيا

صفحة من الماضي

البذور الأولى للاستقرار البشرى

شاءت الظروف الجغرافية أن تحل منطقة محافظة المنيا جزءا من الواحة الطويلة الممتدة فى وادى النيل والواقعة ضمن منطقة تتسم بالمناخ الصحراوى المرتبط بالجفاف والبحث عن مصادر المياه فى أى مكان ، ومن ثم فالاستقرار البشرى فى هذه المنطقة مرتبط تماما بالاستقرار العام فى أرض الكنانة ولكن ليس معنى ذلك ان البيئة المحلية لم يكن لها دورا فى تشكيل نمط العمران والاستقرار فى منطقة محافظة المنيا وانما معناه أنه الى جانب السمات العامة التى جمعت بينها وبين بقية أجزاء مصر فان البيئة المحلية تركت بصماتها على ملامح معينة فى نمط الاستقرار المحلى للسكان فى مناطق استقرارهم .

فمع تحول الصحراء المصرية من بيئة غنية الى بيئة فقيرة مع انتهاء العصر المطير اصبح الاستغلال قاصرا فقط على مناطق الأودية الجافة حيث تقترب المياه الباطنية من الأرض وتسمح الظروف بنمو الأعشاب وقيام حياة رعوية . هذا فى نفس الوقت الذى مثل وادى النيل فيه بيئة مستنقعية مليئة بالبحيرات .

وسكان مصر الأوائل الذين استقروا فى الوادى وارتبطوا أساسا بسلالة البحر المتوسط تعود نشأتهم الى عصر ما قبل الأسرات تلك الفترة التى استمرت أكثر من ألف عام استطاع فيها الانسان أن يصنع البذور الأولى للمدينة المصرية .

ومنذ بداية التاريخ كان وادى النيل مسرحا للهجرات البشرية التى اختلفت فى حجمها ومداهها من آن لآخر ، وكان من نتيجتها انتشار خليط السكان على طول وادى النيل فى منطقتين منفصلتين أحدهما فى جنوب أسيرط والأخرى فى شمال غرب المنيا فى منطقة الفيوم حيث كان التحيز مع منتصف الألف الرابعة ق . م بين مصر العليا ومصر السفلى . وقد شهد صعيد

مصر موجة من الهجرات الحامية هبطت بعد ذلك الى مصر السفلى مع تقدم عصر المعدن الا أنه مع بداية الألف الثالثة ق . م ذابت الفوارق الجنسية التي كانت تميز الجماعات الواقعة بسبب الاختلاط وظهر المصريون كجماعة مولده يكونون وحدة جنسية خاصة بهم . على أى حال فمع العصر الحجري الحديث ظهرت حضارات مرتبطة بمظاهر انتاج هذا العصر ومخلفاته في موقعى تجمع السكان فى مصر العليا ومصر السفلى ففي ديز تاسا ظهرت أقدم حضارة حجرية حديثة سجلت آثارها فى وادى النيل وكانت على اتصال بالفيوم من ناحية والواحة الخارجية من ناحية أخرى ، كما ظهرت حضارة البدارى الى الجنوب من منطقة محافظة المنيا وامتدت مظاهرها صوب الجنوب الى ارمنت والى وادى الحمامات . وقامت ايضا حضارة العمرة الى الجنوب من منطقة المنيا التى بدأ أصحابها فى زراعة السهل الفيضى للنيل زراعة منظمة .

أما شمال غرب منطقة محافظة المنيا فقد وجد فى الفيوم محلات العصر الحجري الحديث التى انتشرت على أطراف بحيرة قارون فى الألف الخامسة ق . م .

وإذا كانت منطقة محافظة المنيا قد خلت من الآثار التى تشير الى وجود حضارات مماثلة لتلك الحضارات التى قامت فى المناطق الشمالية الغربية والجنوبية من حدودها الا أنها بحكم موقعها الجغرافى تأثرت بجملة التيارات الحضارية فى اتجاهها صوب الجنوب أو نحو الشمال .

وفى الواقع كان لنظام تدفق المياه فى نهر النيل وطبيعة الارساب فيه عاملاً حيوياً فى انتقاء مواقع الاستيطان منذ العصور القديمة لأن التيارات النهرية تعمل على نحت الجانب الأيسر من نهر النيل وتلقى برواسبها على الجانب الأيمن منه مما ترتب عليه أن أصبح السهل الفيضى على الجانب الشرقى للنيل أضيق منه على الجانب الغربى فيتراوح متوسط أذنى اتساع

للسهل الفيضى فى منطقة مركز المنيا غرب النيل حوالى ١٣ ك . م بأقصى اتساع له ٢٠ ك . م بينما يصل أدنى اتساع فى شرق النيل الى أقل من نصف كيلو متر. الأمر الذى ترتب عليه أن المحلات العمرانية فى غرب النيل أكبر حجما ونوعا ، وأقل تباعدا من تلك التى توجد فى شرق النيل .

ويلاحظ أن مركز المنيا كغيره من المناطق التى يمر خلالها نهر النيل تأثر بعملية طرح النهر وأكله تبعا لطبيعة مجراه ومن ثم فعكس القاعدة المعروفة فى مصر الوسطى وبسبب انشاء النهر ينحت النيل عند المنيا الجانب الغربى ويلقى برواسبه على الجانب الشرقى ولذا تقل أراضى الطرح على الجانب الغربى بعكس الحال فى الضفة الشرقية ، ولاسيما فى ناحية سواده ودير البرشا (١) . غير أن هذه الحالة لاتأخذ على أنها قاعدة عامة بسبب وجود بعض مناطق الطرح فى الغرب ولاسيما جنوب مركز المنيا عند ناحية المطاهرة البحرية .

وسيادة الرواسب الفيضية فى منطقة محافظة المنيا وفقا لأعمال الحفر التى نفذت فى مدينة المنيا والبرجاية وبهدال وطهنا الجبل ودمشير وزهرة والبهنسا بينت وجود اختلاف فى طبيعة التربة بين شرق النيل وغربه حيث تسود فى شرق النيل تكوينات الحجر الجيرى النوموليتسى التى يرجع مصدرها الى الهضبة الجيرية الأيوسنسية المجاورة على حين يخلو الجانب الغربى من هذه التكوينات ليحل محلها التكوينات الطينية .

وقد انعكس هذا الموضوع الطبيعى على مواد البناء التى عمادها الطين فى غرب النيل بينما يمثل الحجر الجيرى مصدرا هاما فى شرق النيل وقد أثر

(١) امال حسن - أراضى طرح النهر - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٦٦ ، صفحة ٢٤ .

هذا الموضوع على اختيار مواضع التوطن القديمة التى روعى فى اختيارها توفر الامكانيات اللازمة لقيام الحياة الانتاجية من حيث القرب من المورد المائى ، كما أن الالتجاء الى اقدام الهضبة لاستغلالها فى تشييد المعابد ارتبط بفكرة الخلود.

وقد وجد النياويون شأنهم فى ذلك شأن بقية المصريين القدماء أن الجانب الشرقى للنيل بيئة أفضل لاختيار مواضع محلاتهم لأن قرب الهضبة من النهر ساعدتهم على ممارسة نشاط أوسع وذلك بعكس الوضع الجغرافى فى الهضبة الغربية التى تبعد فيها الهضبة عن النهر وتدفع الانسان للمحاولة لايجاد مناطق تتوافر فيها المياه الباطنية لكى يقيم بالقرب منها محلاته العمرانية وذلك على تخوم الوادى الزراعى .

وقد ترتب على ذلك أن أصبح عدد المحلات العمرانية الممثلة للعصور القديمة والتى توجد على الجانب الشرقى أكثر من تلك التى نشأت على الجانب الغربى .

فمن بين ثمانية عشر موضعا لمحلات العصر الفرعونى اليونانى الرومانى فى منطقة محافظة المنيا نجد احدى عشر موقعا على الضفة الشرقية (١) حيث يضم مركز ملوى وحده مايقرب من ثلث المواقع الأثرية القديمة اذ يوجد بها خمسة مواضع فى مقابل ثلاثة مواضع قديمة فى بنى مزار وعدد مماثل فى مركز سمالوط واثنين فى مركز المنيا وعدد مماثل فى مركز دير مواس ، بينما تقيم كل من أبوقرقاص ومغاغة موضعا واحدا .

وتحتل منطقة ملوى رأس قائمة مناطق الاستيطان فى العصر الفرعونى

(١) ناريمان درويش - الجغرافيا التاريخية لمنطقة محافظة المنيا - الاسكندرية - ١٩٨٠ ،

وذلك بالنسبة لمنطقة محافظة المنيا بسبب احتوائها من ناحية المادة العلمية والمساحة على أكبر المناطق الأثرية . كما أنها تختلف عن مثيلتها من مراكز منطقة المحافظة في أن مدينة حبنو وهى المحلة العمرانية الرئيسية آنذاك كانت تقع على الضفة الغربية وحيث استغل موضعها الجغرافى فيما بعد مدنا أخرى انتمت الى العصر اليونانى الرومانى . وقد جاورها على بعد بضعة كيلومترات تونا الجبل أو مدينة الأموات والتي احتوت مقابرها على تراث مادى لما كانت عليه الحالة الاجتماعية والاقتصادية والروحية فى تلك المنطقة . وقد وجد فى نفس المنطقة على الضفة الشرقية البرشا ودير ابوحنس والشيخ عباده والتي عرفت قديما باسم انطونيوس بوليس .

أما فى دير مواس التى تمثل الطرف الجنوبى لمنطقة محافظة المنيا فتضم مركزين حضاريين على الجانب الشرقى وهما تل العمارنة أو مدينة اخناتون وجبل الشيخ سعيد فى حين ضمت منطقة مركز أبوقرقاص بنى حسن الشرق واطلال اسطبل عترة الذى يقع على بعد ٢ كم الى الشرق منها . وهكذا تضم المنطقة الممتدة من المنيا صوب الجنوب أكثر من نصف عدد المحلات العمرانية فى العصور القديمة لأنها احتوت على عشرة أماكن من بينها طهنا الجبل ومدينة حينو اللتان وجدتا على الضفة الشرقية للنيل .

أما المنطقة التى تشمل حاليا مركز سمالوط وبنى مزار ومغاغة والمثلة للجزء الشمالى من منطقة محافظة المنيا فقد اشتملت فى جانبها الشرقى على خمس محلات عمرانية هى جبل الطير ودير جبل الطير والسريرية التى تقع فى منطقة مركز سمالوط ثم الشيخ فضل التى تقع فى قرية بنى مزار وشارونه أو الكوم الأحمر التى تقع فى مغاغة - أما على الجانب الغربى وفى نفس المنطقة فما تزال آثار بلدة القيس فى بنى مزار والبهنسا تشيرا الى ماكان عليه العمران فى تلك المناطق .

ونظرة مدققة الى توزيع مواضع المحلات العمرانية القديمة تظهر أن المسافات بين هذه المواضع القديمة على الضفة الشرقية من النيل تتقارب في منطقة ملوى في نفس الوقت الذي تأخذ فيه هذه المسافات في التباعد كلما اتجهنا شمالا في المنطقة التي يحتلها مركز أبو قرقاص والمنيا وسمالوط وبنى مزار ومغاغة .

ولنتحدث بلفة الأرقام حيث نجد متوسط فاصل المسافة بين المحلات العمرانية القديمة على الجانب الشرقى في منطقة التركيز الجنوبية حوالى أربعة كيلومترات . وهى نفس المسافة بين تل العمارنة وجبل الشيخ سعيد فى حين تبعد المسافة بين موضع المحلة العمرانية الأخيرة وموقع دير البرشا بحوالى ٥ ر ١٠ ك.م فى مقابل ٥ ر ٣ ك.م بين دير أبوحنس ودير البرشا .

ومعنى ذلك أن العمران البشرى اتسم بالاتصال والانتشار على طول امتداد الضفة الشرقية من النيل فى المنطقة الجنوبية من محافظة المنيا فى العصور القديمة حيث ان صغر المسافات بين المحلات العمرانية لا يتضمن انقطاع التواجد البشرى فى هذه المناطق لأن التركيز فى محلة عمرانية معينة لاينفى وجود تدرج فى كثافة العمران من المركز -الذى تمثل فى مقر الحكم أو المعبد - نحو الأطراف بحيث يمكن اعتبار المسافات الفاصلة مناطق انتقالية للاستقرار . ويؤيد هذا الاعتقاد مقدار امتداد المناطق الأثرية التى تشكل أغلبها أكوام من الكفرى . وفى منطقة الشيخ عباده التى تقع الى الشمال من دير أبوحنس بحوالى ٣ ك . م تمتد بقايا أكوامها الأثرية ومخلفاتها صوب الجنوب لتتصل بمنطقة دير أبوحنس بينما من جهة الشمال والشرق يحدد معالم حدودها وجود المقابر التى أقيمت فى العصر الرومانى وكذلك الكنيسة القبطية .

والى الشمال من الشيخ عباده تتباعد المسافات بين مراكز الاستقرار

القديمة لتسجيل فاصل قدره ١٠ كم بين الشيخ عباد وبنى حسن الشروق و ١٦ كم بين مدينة حبتو وبنى حسن الشروق ثم ١٧ كم وبين طهنا الجبل ومدينة حبتو. وربما يرد التباعد النسبي وبين مواضع الاستقرار السابقة الى كبر حجمها أو الى ثقلها الحضارى ان صح هذا التعبير حيث تعتبر كل من منطقة بنى حسن الشروق وطهنا الجبل من أهم المواقع الأثرية وأكثرها شهرة فى منطقة محافظة المنيا اذ تضم أدلة أثرية متعددة تعود الى العصر الفرعونى فى الدولة القديمة والدولة الوسطى والى العصر اليونانى الرومانى (١) مرة أخرى تتقارب المسافات بين مواضع الآثار فى شمال مركز المنيا لتعود مرة ثانية الى المسافة المتوسطة التى وجدت التركز الجنوبى فتصل المسافة بين طهنا الجبل وجبل الطير الى ٤ كم وبين جبل الطير ودير جبل الطير الى ٦ كم ثم الى ٥ كم بين السريية وجبل الطير ولتأخذ المسافة الفاصلة هنا كما حدث بالنسبة لمناطق التركز الجنوبية على أنها مناطق خلت من العمران البشرى القديم بل كانت مناطق انتقال بين التجمعات البشرية .

أما الى الشمال من السريية حيث تبدأ المناطق الأثرية فى القلة والتباعد بسبب القرب أو الاقتراب من منطقة نفوذ مراكز الاستقرار التى نشأت فى منطقة الفيوم واهناسيا .

وبالنسبة لمواضع الاستقرار القديمة على الجانب الغربى من النيل فقد كانت لها ظروفًا جغرافية مختلفة عن تلك التى قامت على الجانب الشرقى ويمكن تقسيم هذه المواضع تبعاً لموقعها الجغرافى بالنسبة للأراضى المعمورة الى قسمين اذ تتواجد مجموعة منها فى وسط الأراضى الزراعية فى حين تقع

(١) المرجع السابق من صفحة ٤٤ - ٤٧ .

الأخرى بالقرب من حافة الهضبة الغربية على تخوم الأراضى الفيضية .
وينتمى الى المجموعة الأولى الأشمونين التى بعد بحوالى ٨ كم صوب غرب
النيل والقيس التى تقع شمال الأشمونين بحوالى ٨ كم وعلى بعد ٦ كم من
نهر النيل ويمكن ارجاع هذا التباعد الى أن الضفة الغربية للنيل لم تكن بيئة
مفضلة للاستيطان القديم لأن أراضى مناطقها كانت مغطاه بالمنسقعات ومن
ثم لم تكن بيئة مستأنسة كما هو الحال فى الضفة الشرقية للنيل .

أما مجموعة المواقع التى تقع على الحافة الغربية للهضبة فتصدرها تونا
الجبيل التى تقع الى الغرب من الأشمونين وبحر يوسف وبصفة عامة يمكن
ارجاع تركيز مركز الاستقرار القديم فى منطقة ملوى الى الظروف التاريخية
والبيئية التى وجدت فيها هذه المحلات حيث مثلت المنطقة منطقة مقاومة فى
أثناء حكم الأسرة ٢٤ وهى أسرة بمنخى .

هذا وتكاد تخلو الهضبة الغربية فى منطقة مركز أبوقرقاص وغيرها من
المناطق الواقعة الى الشمال منها من الآثار الخاصة بالعصور القديمة حيث لا نجد
مواضع لمحلات قديمة سوى البهنسا التى تقع على نهاية الطريق المسمى بدرج
البهنساوى والذى كان وسيلة للربط بين الواحات البحرية ووادى النيل . موضع
البهنسا موضعاً جذب استقرار بشريا لحضارات لاحقة للحضارة الفرعونية لأنه
يضم آثارا تنتمى الى العصر اليونانى والرومانى .

الأودية الجافة ومركز العمران القديم

تستقبل منطقة محافظة المنيا على طول امتدادها فى المسافة بين
حدودها الشمالية وحدودها الجنوبية مجموعة من الأودية الجافة التى تنتهى عند
تخوم الوادى من النهاية الشرقية والتى يمكن تتبعها وفقا لمواضع المحلات
العمرانية المتمركزة فى هذه الناحية من الشمال الى الجنوب على النحو
التالى :

١ - وادى شارونة الذى يتبع من الهضبة الشرقية ببلدة من الروافد تتجمع من الجنوب الشرقى والشمال الشرقى ليتخذ فى مجرى واحد يتجه صوب الشمال الغربى لىتهى عند شارونة أو الكوم الأحمر سواريسى .

٢ - وادى المهشم ويقع الى الجنوب من شارونة وينتهى عند بلدة الشيخ فضل .

٣ - وادى الخرافيش الذى يهبط من منطقة ملحبة ارتفاعها يتراوح ما بين ١٥٦ - ١٣٦ م فوق مستوى سطح البحر وينتهى ايضا عند الشيخ فضل .

٤ - وادى طرفه الذى يعتبر مسلك رئيسى بين وادى النيل والصحراء الشرقية الى الجنوب من الشيخ فضل بحوالى ٧ كم والى الشمال من السريية بحوالى ١٢ كم ويتجه الى الجنوب الغربى لىتهى عند بلدة من الروافد تتجمع من الجنوب الشرقى والشمال الشرقى ليتخذ فى مجرى واحد يتجه صوب الشمال الغربى لىتهى عند شارونة أو الكوم الأحمر سواريسى .

٥ - وادى السرايرية وينتهى بالقرب من قرية حنظل جردة .

٦ - عند بنى خالد الى الجنوب من السرايرية بحوالى ٣ كم يوجد مجموعة من المحلات العمرانية القديمة والتي من بينها دير جبل الطير حيث ينتهى هنا وادى جرف الطير ويعتبر جبل الطير نهاية مطاف لواد بين جافين قفى طرفه الشمالى ينتهى وادى خشم الوادى عند قرية قسم الوادى بينما فى طرفه الجنوب يوجد وادى جبل الطير .

٧ - وادى الطهناوى وترجع أهميته الى امتداده الكبير من ناحية الى كبر المساحة التى تدخل ضمن منطقة الصرف التابعة له من ناحية أخرى وهذا الوادى ينتهى الى الجنوب من طهنا الجبل وذلك بعد أن يأخذ الاتجاه العام للأودية الجافة من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى هذا وتوجد الى الجنوب الغربى من هذا الوادى مجموعة من محاجر الرخام الأثرية . كما

أنه على التخوم الجنوبية في الجانب الشرقي لمنطقة مركز المنيا توجد مدينة جينو؟ أو الكوم الأحمر والتي تضم منطقتها زاوية الأموات .

٨ - وادى حسحاسى ويرتبط بنهاية محله عمرانية رئيسية تنتمى الى العصر الفرعونى وهى بنى حسن الشروق .

٩ - وادى عباده ووادى المرعى اللذان ينحدرا من الشمال الغربى لیتحددا فى مجرى واحد يصب عن انطيوبوليس أو الشيخ عباده فى مركز ملوى وهذه المناطق غنية بالاثار حيث يوجد الى الشمال عن الشيخ عباده ودير الديك وأطلال دير الهواء اللذان يتبعان انطيوبوليس ، كما يوجد الى الجنوب من الشيخ عباده دير أبوحسن ثم دير البرشا اللذان يلتقيا عند وادى النخلة .

١٠ - وادى البرشاوى ويخترق منطقة كانت تستخدم فى العصر الفرعونى كمحاجر للرخام .

١١ - أودية أبوحصاه البحرى وحصاه القبلى ووادى العمرانى ومجموعة هذه الأودية تلتقى فى جبل الشيخ سعيد وتل العمارنة حيث وجدت أول مدينة عمالية مخططة فى مصر الفرعونية .

وهكذا يظهر لنا مدى الارتباط بين مواضع المحلات العمرانية القديمة التى نشأت على الجانب الشرقى للنيل بالأودية الجافة المنحدرة ناحية الغرب وهذا الوضع لا مثيل له بالنسبة للجانب الغربى فى منطقة مركز ملوى حيث وجدت الأشمونين وتونا الجبل (١) .

والخلاصة أن منطقة محافظة المنيا شهدت فى العصور القديمة نشاطا

(١) المرجع السابق صفحة ٥٤ .

عمرانيا ارتبطا باستقرار الانسان فى وادى النيل عقب انتهاء العصر المطير فى شمال افريقية . وقد توخى المنيأوى القديم اختياره لمواقع محلاته العمرانية أن تكون قريبة من حافة الهضبة بينما لجأ الى تشييد معابده ومقابره على حافة الهضبة ذاتها مستقلا فى ذلك امكانيات البيئة المتاحة حيث يشيد محلاته الدينيوه عن الطوب اللبن وان كان قد لجأ فى بعض الأحيان لاقامة المباني الحجرية . أما المعابد فقد نحت أغلبها فى بطون الجبل كذلك فضل المنيأوى القديم السكن فى الجانب الشرقى من الوادى لأن المسافة بين النهر وحافة الهضبة كانت قصيرة وذلك بعكس الحال على الجانب الغربى حيث يتسع الوادى ويتعد فيها الهضبة عن النهر وان كان ذلك لم يمنع ان قامت على الجانب الغربى محلات هامة فى منطقة ملوى (١) .

كذلك قامت معظم المحلات القديمة على مصبات أودية جافة نشأت عن العصر المطير واستغلت منذ العصور القديمة كمسالك ودروب استخدمها الانسان المصرى فى تجواله للصيد أو التجارة ولم يكن توجيه المحلات العمرانية ناحية الصحراء فقط بل كان توجيهها صوب مورد الماء المتجدد اذ كان لكل محلة عمرانية منطقتها أو اقليمها المحدد الذى اتخذت منه قاعدة اقتصادية اعتمدت عليها فى نموها وكلمما اتسعت هذه القاعدة عن طريق الزراعة والصيد كلما نمت المحلة وازدهرت . فالمحلات القديمة استغلت البيئة الجغرافية أفضل استغلال .

واذا كانت النوايا الأولى للمجتمع المنيأوى القديم قد تطورت أبان العصر الفرعونى فقد شهد العصر اليونانى الرومانى امتدادا طبيعيا لهذا التطور يعد أن أضيف اليه مزيجا حضاريا جديدا واكب دخول عناصر جنسية غربية

(١) المرجع السابق صفحة ٦٧ .

على التركيب الاجتماعى المصرى وذلك فى غضون فترة زمنية بلغ مداها مائترب من ثمانية قرون امتدت من القرن الخامس ق.م حتى القرن الثالث الميلادى حين بدأت المسيحية تدخل مصر (١) . فتشير الأدلة الأثرية الى أن الاستمرارية الحضارية - رغم وجود فترات كبوة صفة ميزت المجتمع النياوى القديم كما ميزت المجتمع المصرى بصفة عامة حيث تين هذه الأدلة أنه ليس هناك انفصال أو انقطاع حضارى بين ماحققه الفراعنة وما أدخله اليونان والرومان لأن الأسس المادية التى قام عليها هذا المجتمع مستمرة (٢) . فالاستقرار الاغريقى على أرض المجتمع النياوى لم يكن فى صورة اقامة محلاتٍ عِمْرَانِيَّةٍ أو مستوطناتٍ اغريقية منفصلة عن المجتمع النياوى بمعنى أنهم لم يقيموا لهم أحياء خاصة أو مراكز سكنية متميزة كما حدث فى عديد من المواضع فى الوجه البحرى فلم توجد بين آثار النيا منازل اغريقية منفصلة تبين الحفائر التى أجريت فى مناطق تواجدهم أن الاغريق قطنوا مثل ياويين فى هذه الفترة منازل تعتبر استمرارا للمنازل التى أمكن التعرف عليها فى قل العمارنة . ويذهب بعض المؤرخين الى التعميم والقول أن اتخاذ الاغريق فى ريف مصر لمنازل من الطراز المصرى أمر فرضته ظروف استقرارهم اذ زن أغلبهم كانوا من التجار أو الجنود الذين لم يعيشوا من قبل فى منازل تختلف من حيث تركيبها وطابعها عن المنازل التى اعطيت لهم فى ريف مصر والتى ألفها الاغريق بمضى الوقت عليهم فى مصر (٣) .

(١) احمد فخرى - مصر الفرعونية - القاهرة ، ١٩٧١ ، صفحة ٤٢٢ .

ناريمان درويش ، صفحة ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٢ .

Kitto, H.D.F., The Greeks, Penguin books, 1951, p. 69 .

(٣) وزارة الثقافة والارشاد القومى - تاريخ الحضارة المصرية والعصر اليونانى الرومانى

والعصر الإسلامى دون تاريخ - المجلد الثانى صفحة ٩ .

أما المعابد التي أقيمت في العصر الاغريقي للاله المصرية كانت من ناحية التخطيط والعمارة مصرية صميمة حيث اتسمت بظاهرتين الأولى كثرة ما استخدم فيها من الأعمدة وثانيها كثرة ما استخدم في صالات الأعمدة من جدران قصرية تبلغ نصف ارتفاع الأعمدة تقريبا (١) .

على أى حال ضعف النفوذ اليوناني لم يبدأ قبل القرن الثاني ق.م ولم يكن نتيجة لاختلاط الاغريق بالمصريين كما أنه لم يتمخض عن دخول المنطقة في حوزة الرومان أى تغيرات ذات معنى في نظام ادارتها بمعنى ان الانتقال الى العصر الروماني لم يكن مصحوبا باضطرابات . فلم يكن أكثر من انتقال الحكيم من أسرة الى أخرى ولاسيما وأن الرومان قد أبقوا على ماخلفه اليونان من نظام ادارى مع تعديل طفيف في بعض الأحيان .

وتشير الدلائل الأثرية الى أن الاغريق الذين وجدوا في المجتمع الميائى القديم قد أقاموا شعائر عبادة آلهتهم القديمة في انطنيوبوليس (الشيخ عباده) وفي هرموبوليس (الأشمونين) في نفس الوقت الذى لجأ فيه الكثير منهم الى أن يشبهوا الآله المصرية بالآله الاغريقية ومن ثم فقد عبدوا الآله المصرية الى جانب آلهتهم الاغريقية باعتبارهم نزلاء البلاد التى كانت تتمتع بحماية تلك الآله (٢) .

وحين وفد الرومان حذوا حذو البطالمة من قبل فابتخذوا صفة الفرعون ومن ثم شيد الأباطرة المعابد للآلهة المصرية أو أضافوا الى مباني المعابد القائمة أو اكملوا مبانيها أو زخرفتها وصوروا على جدرانها وعلى النصب الرسمية فى زى الفراعنة .

(١) ناريمان درويش - صفحة ٢٢٣ .

(٢) تاريخ الحضارة المصرية - مرجع سابق صفحة ١٣٦ .

ومن أهم المواضع الأثرية التى تنتمى الى العصر اليونانى الرومانى فى منطقة محافظة المنيا ما عرف باسم هيرموبوليس ماجنا (الأشمونين) فماتزال باقية فى هذه المنطقة بعض الأعمدة الجرانيتية التى ربما مثلت جزءا من الأجورا Agora أو مكان السوق ، كما يوجد الى الشمال من هذا الوضع بقايا معبد اغريقى يحمل ايضا آثار من عهد الاسكندر الأكبر .

أما عن تونا الجبل التى أطلق اليونانيون والرومان عليها اسم هيرموبوليس الغرب Hermopolis-West فتقع على بعد حوالى ٨ كم الى الغرب من الأشمونين على مقربة من الهضبة الغربية ويوجد بها مقابر يرجع تاريخها الى العصر البطلمى وأشهرها مخلفات مقبرة بيترزوريس كبير كهنة الاله تحتوت (١) أما عن انطونيوبولس (الشيخ عباده) فيذكر المؤرخون أن مؤسس هذه المدينة الامبراطور هادريان الذى زار مصر فى عام ١٣٠ ق.م (٢) حيث قام بتشيد هذه المدينة ليخلد ذكرى صديقه انطونيوس الذى غرق فى النيل بالاضافة الى رغبته فى اقامة مركز جديد للحضارة الاغريقية فى قسم من مصر كان يفتقر الى مثل هذه الحضارة وقد كانت هذه المدينة متصلا قديما للحضارة الاغريقية فى مصر العليا ، ورغم أن الصبغة الاغريقية كانت هى الطابع العام المميز لهذه المحلة العمرانية الا أن التأثير المصرى لم يتعدم بها فانطونيوس الذى نصب فيها الها محليا كان يعبد تحت اسم « اوزير » وشبه بالمعبود المصرى بس Bes (٣) .

أما بقية المواضع الأثرية التى توجد فى منطقة محافظة المنيا وتحمل

(١) ناريمان درويش - صفحة ٢٣٠ .

(٢) تاريخ الحضارة المصرية - ص ١٦١

(٣) المرجع السابق - ص ١٦٩ .

الطابع اليونانى الرومانى فتمثلت فى دير أبوحسن وطهنا الجبل والأخيرة تحتوى على بقايا ثلاثة معابد يرجع تاريخها الى العصر البطلمى الرومانى ويعتبر معبد نيرون أهم هذه المعابد كذلك تضم هذه المواضع شارنة أو الكوم الأحمر سواريسوالبهنسا أو اوكسيريوكسوس Oxyrhchos التى كانت ملجأ للجماعة المسيحية حيث ضمت المدينة ١٢ كنيسة كما احترت فى وقت ازدهارها ما بين ١٠ - ١٢ ألف راهب (١) .

هذا وتشير الأدلة المستقاة من الآثار القديمة الرومانية الموجودة فى منطقة محافظة المنيا أن الطبقات الاجتماعية التى وجدت فى مصر منذ العصر الفرعونى والتى شكل فيها الفلاح عنصرا سائدا فى الطبقات الدنيا ان التجار والموظفين مثلوا الطبقة الوسطى والنبل والحكام الطبقة الرقيقة الارستقراطية . وقد ظلت هذه الطبقات موجودة فى العصر اليونانى الرومانى مع فارق واحد وهو أنه دخل فى الطبقة الأخيرة عناصر جديدة تمثل فى اليونان والرومان وكان مناطق تركيزهم فى مدينة انطنيوبوليس .

أما عن النشاط الاقتصادى لسكان منطقة محافظة المنيا فى العصر اليونانى الرومانى فاستناداً للأدلة المستقاة من تونا الجبل فقد ظل الفلاح المنيأوى يمارس نفس طريقة الزراعة التى مارسها منذ معرفته استغلال أرضه بطريقة حرث الأرض وتقسيمها الى خطوط وبذر الحب عن طريق الأيدى واستخدام المحراث والمنجل والمدراء وغيرها من الأدوات الزراعية التى عرفها فى العصر الفرعونى استمرت ليستخدمها المنيأويون المعاصرون . وقد استخدم المنيأويون لأول مرة فى العصر اليونانى الرومانى الساقية والطنبور كأدوات لرفع المياه وذلك بالاضافة الى الشادوف الذى عرف فى العصر الفرعونى . وقد

(١) ناريمان درويش صفحة ٢٤٦ .

ظل نهر النيل المورد الرئيسى للزراعة رغم التوصل الى حفر الآبار ، ويحدثنا استرابون فيذكر فى هذا الصدد أنه قبل الفتح الرومانى كان يتعين ارتفاع مياه النيل الى ١٤ ذراعا لانتاج محصول وثير فى حين أن بلوغ منسوب المياه ثمانية أذرع كان يؤدى الى حدوث مجاعة . أما بعد الفتح الرومانى فقد أصبح ارتفاع منسوب المياه الى اثنى عشر ذراعا كافيا لانتاج محصول وثير جدا ، فضلا عن ذلك فإن البلاد كانت لا تشكو من أى ضائقة حتى عندما كان منسوب المياه لا يبلغ أكثر من ثمانى أذرع (١) .

وقد زرع المنيابيون محاصيل متعددة فى العصر اليونانى الرومانى وكان فى مقدمتها القمح والشعير والكتان والخضروات والنباتات الزيتية والبردى والبلح . كذلك زرعوا العنب الذى مثل مادة خام أساسية لعمل النبيذ .

أما عن الصناعة فأغلبية الصناعات المنيابية فى العصر اليونانى الرومانى كانت فى أيدي الأفراد ومن ثم كانت صناعة المنسوجات الكتانية فى مقدمة الصناعات التى مارسها المنيابيون فى ذلك العصر حيث تمكنوا من صناعة منسوجات دقيقة الى جانب صناعة العطور . كذلك تبنوا فى العصر اليونانى الرومانى فى منطقة النيا أن سكان المنطقة مارسوا صناعة التجارة بطريقة راقية حيث لم يستخدموا المسامير الخشبية فى لحم الأخشاب وذلك عن طريق تداخل القطع الخشبية ومن بين الصناعات الأخرى التى مورست فى المنطقة فى هذا العصر صناعة الزجاج .

والخلاصة أن المجتمع المنيابى فى العصر اليونانى الرومانى كان صورة متطابقة لما كان عليه فى العصر الفرعونى فلم يحدث اختلاف جوهري فى الأسس الاقتصادية والاجتماعية للتكاملات المكانية الموجودة فى المنطقة حيث

(١) تاريخ الحضارة المصرية - العصر اليونانى الرومانى - صفحة ١٤٠ .

أن التفسير الذى من القواعد الاقتصادية للمجتمع المتناوى ارتبط مظهرها بالاحتكاك وذلك عن طريق إقامة مؤسسات اغريقية كانت بمثابة واجهات عرض فيها على الشعب المصرى مالى هذه الشعوب من حضارة . وكان على المصرى الضنين بحضارته المعز بها أن يختار منها مايلائمه أو مايتفق منها مع مقتضيات بيئته النهرية دون أن يفرض فى شخصيته أو ملامحه الحضارية التى ظلت باقية حتى الوقت الحاضر .

المجتمع المتناوى منذ العصر العربى

لقد أثر النهر والهضبة والوادي عبر التاريخ على التوجيه الجغرافى لمنطقة محافظة المنيا وكان شأنه فى ذلك شأن تأثيره على بقية أجزاء مصر . فالطبيعة التى اتسمت بالسهولة والانبساط والليل الذى يفيض بثبات كل عام والهضبة التى تحدد اطار الاراضى المعمورة كلها أموراً لعبت دوراً حيوياً فى التقسيم الادارى منذ القدم . ففي العصر الفرعونى قسمت منطقة محافظة المنيا خمس تقاطعات وهى من الجنوب الى الشمال المقاطعات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ حيث كانت مراكز لعبادة آلهة محلية واستمدت كياناتها السكانية والاجتماعية من قواعد اقتصادية اتست أو ضاقت وفقاً لظروفها الطبيعية .

واستمرت الحدود الادارية لمنطقة محافظة المنيا قائمة طوال العصر الفرعونى الى أن جاء اليونان ومن بعدهم الرومان وكان توجيههم نحو البحر كما كانت مشارقتهم تختلف من الحضارة الفرعونية وكان من المترواح أن يندمكس هذا الاختلاف على أسلوب ادارة الأرض ولكن بسبب طبيعة الأرض المصرية فقد املت عليهم أن يقبلوا النظام الادارى الذى وجد فى وادى النيل . غاية ما فى الأمر تبدلت أسماء الأقسام الادارية التى كانت موجودة فى منطقة محافظة المنيا فى العصر الفرعونى فخضعت لاقليم واحد شمل مصر الوسطى عرف تحت اسم اركاديا وذلك فى العصر اليونانى .

وحيثما وفد الرومان استبدلت الأسماء مرة أخرى فحلت كلمة ابرشية محل اقليم فظهت في منطقة محافظة المنيا ما عرف باسم بارجارشيان اتفقت حدودها مع ما كانت عليه حدود المقاطعات في العصر الفرعوني . وهكذا وجدت في الشمال البهنسا ، القيس والمنيا والأشمونين والشيخ عباده (١) .

وحيثما وفد العرب سكان البادية الغربية عن الأراضي الزراعية وموارد الماء الدائمة لم يكن آمالهم سوى قبول الأسلوب الذي ارتضاه الواقدون السابقين الى أرض مصر . وكان عليهم أن يقبلوا نظاما اداريا متطورا مبتعدين بذلك عن أى محاولة لتوقع الضرر بأرض زراعية وصفها عمرو بن العاص فذكر أن من أراد أن يذكر الفردوس أو ينظر الى مثلها في الدنيا فينظر الى أرض مصر حيث يخضر زراعتها وتنور ثمارها (٢) .

الفرق بين ما أقامه العرب وما أقامه اليونان والرومان كمن في جوهر الاستغلال اذ أن العرب ولوا وجهتهم صوب الشرق بدلا من من الغرب رغبة في تحويل استغلال موارد البلاد ومخازن غلالها الى بلاد العرب ومن ثم فابقوا على الوحدات الادارية البيزنطية التي كانت موجودة في مصر وغاية ما في الأمر غيروا الأسماء فسميت باسم كورا كبرت أو صغرت بمقدار ما اقتضاه نظامهم الاداري . فقد كان التقسيم الاداري للعرب في أبسط أشكاله ووحداته يحمل أساسا ماليا ارتبط بتقدير الخراج . فقد كانت المحلة العمرانية سواء

(١) Ball, J., Classical Geog of Egypt, Cairo, 1942, p. 60.

(٢) ناريمان درويش - منطقة محافظة المنيا من القرن ٧ م الى القرن ١٠ م - رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنيا ، ١٩٨٢ ، صفحة ٢١ ابن عبدالحكم - فتوح مصر وأخبارها ، ١٩٢٠ ، ص ١٥ .

كانت قرية أو مدينة تعتبر من وجهة نظر الخراج وحدة مالية لها زمامها الزراعى الخاص (١) .

وقد وجد فى منطقة محافظة المنيا فى العصر العربى سبع كور تمثل محلات عمرانية رئيسية لقصبة الحكم لوحداتها الادارية . هذا الى جانب مجموعة أخرى عن المحلات العمرانية التى اختلفت فى مركزها الحضارى تبعاً لرحابها وقربها من المدينة الرئيسية .

فتبعاً لقائمة ابن خرداذبة التى ظهرت عام ٨٦٤ م ترتب كور منطقة محافظة المنيا من الشمال الى الجنوب على النحو التالى : البهنسا ، القيس ، طحا ، انصنا والأشمونين . مع ملاحظة أن الحدود الشمالية لمحافظة المنيا الحالية لا تتفق تماماً مع الحدود الشمالية لكورة البهنسا كذلك لا تتفق الحدود الجنوبية للأشمونين مع الحدود الجنوبية الحالية لمحافظة المنيا . أما فيما يختص بكور القلب المياوى فنجد أن كورة القيس وطحا كانت ركيزتها فى مراكز بنى مزار وسمالوط والمنيا ، أما كورة انصنا وهى تعرف حالياً باسم الشيخ عباده فقد ضمت الجزء الشرقى من منطقة محافظة المنيا أى الأراضى التى تقع شرق النيل وهذه الكور الخمس التى أوردها ابن خرداذبة تكررت بمعناها بعد ذلك بربع قرن حيث أوردها اليعقوبى فى عام ٨٩١ م . على أى حال فإن عدد الكور كان يزيد أو ينقص تبعاً للتغيرات الادارية التى يستدعيها نمو السكان وعدد القرى وحالة العمال وإن معظم القوائم تتفق على وجود الكور التالية فى منطقة محافظة المنيا منذ العصر العربى .

١ - كورة البهنسا كانت هذه الكورة تمتد امتداداً طويلاً متاخمةً للجانِب

(١) محمد رمزى - القاموس الجغرافى للبلاد المصرية - القاهرة ، ١٩٥٤ ، صفحة ٢٩

للجانب الأيسر من بحر المنهى من مدخله الى منخفض الفيوم ثم جنوبا الى حدود كورة الأشمونين الشمالية .

٢ - كورة جيرشوده كانت هذه الكورة من أصغر كور مصر العليا اذ أنها لم تضم من المحلات العمرانية كما يذكر المقرئى سوى ثمان قرى (١) واتفق امتدادها مع حدود مركز بنى مزار الحالى .

٣ - كورة القس امتدت هذه الكورة الى الجنوب مباشرة من كورة جيرشوده حيث يشير موقع بلدة القيس الحالية الى نفس منطقتها .

٤ - كورة طحا . احتلت هذه الكورة أراضى وقت كلها غربى النيل فى المنطقة التى تشغلها حاليا مركز سمالوط فقد ذكر ياقوت الحموى أن طحا احدى قرى شمال صعيد مصر وأنها تقع فى غرب نهر النيل (٢) .

٥ - كورة الأشمونين وقد اعتبرت أهم كور المنيا فى العصر العربى وذلك من ناحية حجمها والمساحة التى يشغلها . فقد اعتبرت كورة الأشمونين الكورة الثانية فى مصر العليا حيث جاءت فى الترتيب بعد كورة الفيوم فوضعت حوالى ١٢٠ محلة عمرانية (٣) .

٦ - كورة انصنا . احتلت هذه الكورة الأراضى التى تقع الى الشرق من نهر النيل والتى تقع ضمن اطار منطقة محافظة المنيا حاليا . وقد أخذت هذه الكورة الشكل الشريطى على امتداد الشهر ابتداء من الحدود الجنوبية

(١) الدمشقى (شمس الدين) - نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر - بغداد ١٣١٨ هـ - صفحة ٢٣٢ .

(٢) ياقوت الحموى - معجم البلدان - بيروت ١٩٥٥ ، ج ٣ ، ص ٤٢٢ .

(٣) ناريمان درويش - المرجع السابق صفحة ٣٩ .

للكورة اطفيح وحتى الحدود الشمالية من كورة أسيوط (١) وبهذا الامتداد شملت كورة انصنا أراضى تقع خارج اطار الحدود الادارية الحالية لمحافظة المنيا حيث شملت أراضيهما الشريط الزراعى الذى يمتد الى بلدة الحبيبة شرق النيل بمركز الفشن بمحافظة بنى سويف .

٧ - كورة أبوايط . اختلف الكتاب فى تحديد رقعة هذه الكورة فاكفى كل من القلقشندى وياقوت الحموى بذكر أنها احدى كور صعيد مصر (٢) فى حين حدد الفقاعى موقعها الجغرافى فى المنطقة الممتدة الى الجنوب من جبر شنوده غير أن هذا التحديد خلفه بن دقماق بعده بثلاثة قرون وذكر أن ابوايط تقع بين البهنسا وطحا (٣) كما أن المقرئى لم يوردها فى قائمة ومرجع ذلك الى أن هذه الكورة لم تدم طويلا اذ أضيفت منطقة هذه الكورة الى كورة البوصيرى فى عهد المستنصر . وحينما ألغيت البوصيرية فى الروك الناصرى (٤) ضمت الى الأعمال البهنساوية (٤) .

على أى حال إذا مانظرونا الى المحلات العمرانية التى وجدت فى منطقة المنيا حينذاك سنجد بعض الملامح الرئيسية التى جمعت بينها ومن أهم هذه الملامح ازدهامها بالمساكن اذ كان هناك ميلا دائما للتكدس بدلا من الاتساع الخارجى وكان مرد ذلك هو انشاء المنازل بالقرب من قلب المحلة العمرانية حيث يوجد المسجد أو الجامع والمرافق التجارية الأخرى وفى مقدمتها الدروب ولعل قلة الطرق وردائها كانت عامل من العوامل التى حدثت بالمحلة العمرانية الى

(١) أحمد رمزى - القاموس الجغرافى - ج ١ ، ص ٧٤ .

(٢) ياقوت الحموى - ج ١ ، صفحة ٥١٣ .

(٣) ابن دقماق - الانتصار لواسطة عقد الاسار - القاهرة ١٣٠٩ هـ ، ص ٥ .

(٤) ابن قماطى - قوانين الدوايد - القاهرة ١٩٤٣ ، ص ١٠٣ .

الميل الى التكديس فالدروب والطرق التي وجدت كان تكفى فقط لأن تسمح بمرور المارة والدواب بدون أى غرض تخطيطى وقد كانت هذه الطرق متعرجة تمشى مع طبيعة المنازل التى لم تكن تتغير كثيرا بحدود الشوارع وقد كان لضيق الشوارع والطرق وعدم اتباعها تخطيط منظم تأثير واضح على تركيب المنازل إذ أنها لم تعتمد كثيرا فى اضاءة أجزائها وتجهيزتها على هذه الطرق بل جعلته على الأفنية التى أقيمت بهذا الغرض .

التركيب الجنسى للمجتمع النياوى

يتفق الأنثروبولوجيون على أن الأصول الجنسية التى كونت سكان مصر ترد الى سلاتين رئيسيتين وهما سلالة البحر المتوسط ذات الرأس الطويل والسلالة الجيزاوية المتسمة بالرأس العريض التى ظهرت فى مصر فى عهد بناء الأهرام ، كما يتفقوا أيضا على الجماعات التى وفدت الى مصر فى العصر اليونانى والرومانى أضافت صفات جديدة فى بعض المواضع كصفات الشقرة وإن هذه الجماعات ساعدت على تقوية الأصول الجنسية لسكان مصر لأن الرافدين كانوا يتمون الى نفس الارومة التى احتوت السلاتين السابقتين .

هذا هو الأساس الجنسى لسكان منطقة محافظة المنيا قبل العصر العربى غير أننا إذا ما تحدثنا عن النياويين فى تلك الفترة أو عن المصريين بصفة عامة فأنما نتحدث عن الأقباط الأرثوذكس (١) .

حيث وفد العرب الى منطقة المنيا فى أيام الخليفة عمر بن الخطاب (٢) وتوالى الولاة على مصر أخذت القبائل المختلفة تفد الى المنطقة بانتظام واستمرار واشتملت أفواجها على جماعات تنتمى الى سلالة البحر المتوسط

(١) ناريمان درويش - مرجع سابق صفحة ٢٠١ .

(٢) سيده الكاشف - مصر فى فجر الاسلام - القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

وجماعات تأثرت بالسلالة الأرمنية العريضة الرأس وقد اندمجت بعض القبائل العربية في السكان المصريين الذين اعتنقوا الدين الاسلامي وتكلموا اللغة العربية وهكذا أصبحت التفرقة الجنسية صعبة بين العرب والأقباط اذ أن كليهما من سلالة البحر المتوسط والسلالة الأرمنية .

ومن يقرأ أخبار الولاة يجد أن كل واحد جديد منهم كان يجلب معه مجموعة من عشيرته وكان هؤلاء الولاة عربا حتى نهاية الدولة الأموية - أما في عهد الدولة العباسية فقد جدت عناصر أخرى فارسية ثم ماليت أن ظهر عنصرا آخر على العرب والفرس وهم الأتراك الذي استكثر منهم المعتصم وأثبتهم في الديوان ، بل أن المعتصم لم يقف عند هذا الحد فقد أمر واليه على مصر بازاحة العرب من الديوان ، ونتج عن ذلك أن انتشر العرب في أنحاء مصر يسعون وراء الرزق عن طريق الجهاد والحرب فاحترفوا الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من الحرف والمهن التي كانت في ذلك الوقت مقتصرة على أهل البلاد (١) .

وبطبيعة الحال لم يأت الاستقرار الأول للقبائل العربية بمنطقة المنيا مع وفود العرب مباشرة الى مصر في عهد عمرو بن العاص لأن الأعداد القليلة التي وفدت آنذاك كانت عاجزة عن الاختلاط يسكان البلاد واكتفت أن اختلطت لنفسها محلات عمرانية حيث اتخذت كل قبيلة من القبائل العربية كما يذكر المقرئزي (٢) خطة في القسطنطينية .

وقد حدث تطور في تاريخ القبائل التي استقرت في مصر في القرن الثاني الهجري حيث هاجرت قبيلة جهينة مع الفتح العربي من القسطنطينية الى

(١) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢) المقرئزي - المخطط - ج ١ ، ص ٢٩٦ .

بمنطقة محافظة المنيا .

والاجابة على مثل هذا السؤال لابد وأن تتسم بالموضعية اذ أن المجتمع النياوى كجزء من المجتمع المصرى بحكم ارتباطه بأرض زراعية ونظام قروى لم يكن فى يوم من الأيام على مر التاريخ ينزع الى الانفصالية اذ أن السمة التى صبغتته مر قرونه على امتداد العصور الجدية بمعنى أن المجتمع النياوى حافظ على أصوله الجنسية التى وضعت لبناتها الأولى منذ أن استقر الانسان الأول فى المنطقة وأن وفود القبائل العربية الى المنيا كان بمثابة اضافة دماء جديدة الى كل من السلالتين الرئيسيتين اللتين كونا الأساس الجنسى لسكان المنيا .

أما عن النشاط الاقتصادى للمجتمع النياوى فتجدر الاشارة الى أن العرب لم يتوصلوا الى ادخال انواعا جديدة من النباتات الى منطقة المنيا اللهم الا القصب الذى نقلوه من الهند كذلك لم يدخلوا طرقا جديدة للزراعة فطريقة زراعة الأراضى التى وجدت فى منطقة المنيا حينذاك هى تلك الطريقة الموروثة منذ العصر الفروعونى والرومانى وإن كانت الزراعة قد اعتمدت فى بعض الأماكن فى البهنسا والأشمونين على مياه العيون والآبار ولاسيما فى تلك المناطق الصحراوية التى أقيمت بها الأديرة وكان لها زراعات وبساتين ذلك بالاضافة بطبيعة الحال الى نهر النيل الذى مثل المورد الرئيسى للزراعة فى منطقة المنيا فقد كانت الأرض تروى مرة واحدة فى العام وقت الفيضان وأنه اذا نقصت مياه الفيضان دون معدلها تعذررى الأرض وتعرضت البلاد للقحط والمجاعة .

وقد ارتبطت الزراعة بالشهور القبطية وليس بالشهور العربية وزرع السكان محاصيل متعددة كالعدين والسمسم والخضروات والنباتات الزيتية والبردى والبلح .

كذلك زرعوا العنب الذى مثل مادة خام أساسية لعمل النبيذ ولعل من

أهم المحاصيل التي اشتهرت بها محافظة المنيا آنذاك الكتان حيث كان لهذا المحصول أهمية كبيرة في صناعة المنسوجات وإلى جانب المنتجات الزراعية السابقة وجدت منتجات أخرى تمثلت في زراعة العنب والبنجر حيث لجأ الأهالي لاستخراج الزيوت من هذه النباتات وأطلقوا عليها اسم الزيت الحار .

وقد شيد سكان المنيا ولاسيما الأقباط عديد من دور الصناعة في المنيا ، كما أن وفود المسلمين إلى المنطقة لم يرتبط بانتقال الصناعة إلى أيديهم إذ ظلت الصناعة في أيدي الأقباط . هذا وقد لقيت أسواق القرى دورا رئيسيا في حركة البيع والشراء بنظام المقايضة كما زن المواصلات الداخلية لقيت دورا في تسهيل سبل التجارة فبحر المنهى ربط بين المنيا والفيوم حيث كان يمر ما بين الأشمونين والبهنساوية ومدينة اهناسيا واللاهون والفيوم حيث قطعت المراكب هذه المسافة في أربعة أيام

وخلاصة ما توصل إليه قراءة صفحة من الماضي قبل أن تطوى هو أن المجتمع المنياوى حافظ على استمرارية قواعده السكانية والاجتماعية والاقتصادية منذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر وكان أسلوبه في ذلك هو أسلوب هذا النهر المتجدد الذي يأتي بجديد كل عام وان حافظ على تدفق المياه فيه منذ القدم .

الموضوع الرابع

المدن الجديدة

خرائط ومصورات

نقلا عن

وزارة التعمير - ديسمبر ١٩٨٩

خريطة جديدة لمصر

١ - تكوين مصر ونشأة المعمور المصري

ومن نشأة الحضارة المصرية القديمة وحتى الآن كان النيل هو العنصر الرئيسي والمؤثر في البيئة المصرية ، أما الصحراء فكانت عازلاً بين المعمور المصري وباقي الاقاليم المحيطة به ، اما انبجر فلقد كان نوره هامشياً طوال هذه الفترة ، مما أدى الى ان المعمور المصري استمر بنفس الشكل تقريباً منذ اكتشاف الزراعة وحتى الآن . . .

كذلك ظهرت خصائص ثابتة وصفات واضحة تميزت بها مصر عن باقي الأعد حيث استغنى النيل على ضفتيه كل مظاهر الحياة وتركز حوله المعمور ونج عن ذلك ان المركزية هي التي تحكم في الحياة والمعمور بمصر . .

ويجدر بنا الإشارة الى ان البيئة المصرية ليست سهلة جداً وليست صعبة جداً بل هي وسطه فانفسه لم يولد مصر فمعية تحت ال مصر ليست من التربة الأولى بل تعتمد في إنتاج وزروع من المعادن كما انها ليست فنية فيها ، وعلاوة على تغير مصر باعتبارها صخب وبسبب الضخمة تحت ، ان تفتت أكثر رأساً سيحي في العتد عن الأثار ويرتد ذلك فتنجب سيط من التناحية ولا يمثل أكثر من ١ ٪ من إجمالي تحت تعتمد عليه . م عور رة مع

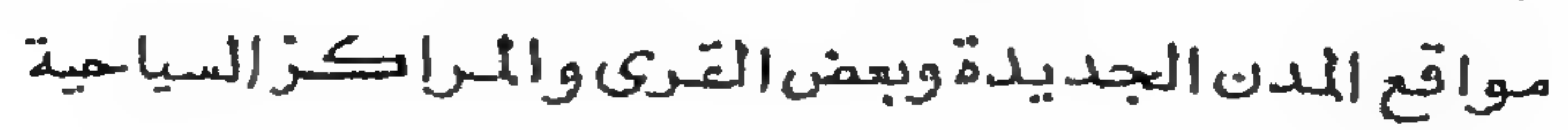
تنبية في محدودة بمقدار ٥٠.٧ مليار م^٣ سنوي والمصدر الرئيسي لها هو النيل ونسبة تزيد من الموارد بعد مشروعات أعلى النيل وتحسين مشروعات استخدام المياه ونهضير الري عن ٨٥ مليار م^٣ سنوي ..

٢ - خريطة مصر المتغيرة

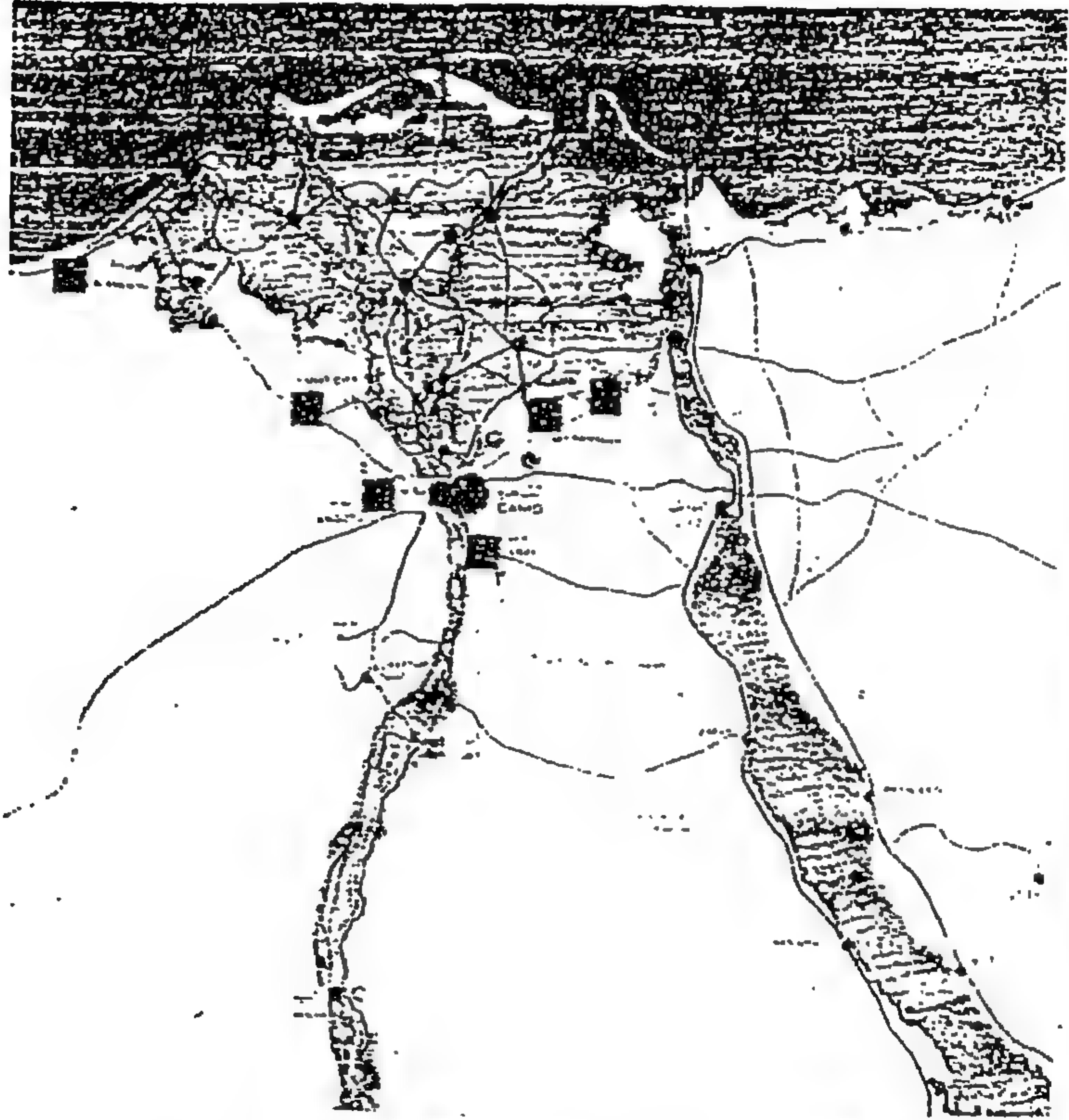
كان التحدي تبنى الأساسي في عصر تاريخنا انعمالي هو عزو الوادي المتشعب المنقسمات من الصحراء الحافة ، واصبح اليوم على العكس عزو الصحراء المتناحلة من قاعدة نودى المنكصه المتغير . ورحل هذه القاعدة بدورها في المكان كذلك يعتبر خريطة حيز التعريب من الأثر على الأرض فمع السرى وبو أن تبصر تتكشف نحو المزيد من التركيز في العدمه . وباختصار ثمة خريطة جديدة لمصر شامنة وجامعة ترسم من الأساس والمطلوب توجيهاها الوجهة السليمة بدلا من ان ترس عشوائية .

وهذا التغير الحذر في المكان والكثير يعنى في النهاية ان مصر تخرج من آخر مراحل التخلف والدولة النامية الى الدولة المصرية الحديثة

★ ان مصر تتغير في ثورة تاريخية حضارية هائلة على طريقتها الخاصة ، صرغاً تيسر ، لا عذر ، ثورة ونيد ونكبا كند ، فكل شيء فيها الآن في تغير تغير . .



الجيل الأول من المدن الجديدة



- العاشر من رمضان
- السادس من أكتوبر
- مدينة السادات
- مركز العرب الجديدة
- مدينة ١٥ مايو
- الصلحية
- دمياط الجديدة وميناء دمياط

الباكورة ..

العاشر من رمضان

تحية لكل المصريين الذين
يستثمرون أموالهم في مصر ...
وهنا في مدينة العاشر من رمضان
قلعة صناعية جديدة .. يستثمرون
فيها أموالهم لصالح مصر .. بعمالة
مصرية .. وإنتاج مصرى .. يعود
بالخير على كل المصريين .

حسنى مبارك.

نبذة عن المدينة

تعد مدينة العاشر من رمضان بأكورة لغير الجديدة التي تقوم تدولة بإنشائها كما تعتبر
الصناعة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المدينة . وتبلغ مساحة الأرض المخصصة
لتنشروعات الصناعية بالمرحلة الأولى فقط أكثر من ١٠ ملايين م^٢ .

الموقع العام للمدينة

تقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة/ الأسماعيلية الصحراوي ك ٥٥ من
القاهرة . كما تبعد عن مدينة بلبيس بحوالى ٢٠ كم وبمنازل موقعا بأنه ملتقى منطقة قناة السويس
ومخاضات الوحة النحرى ومدينة القاهرة .

تخطيط المدينة

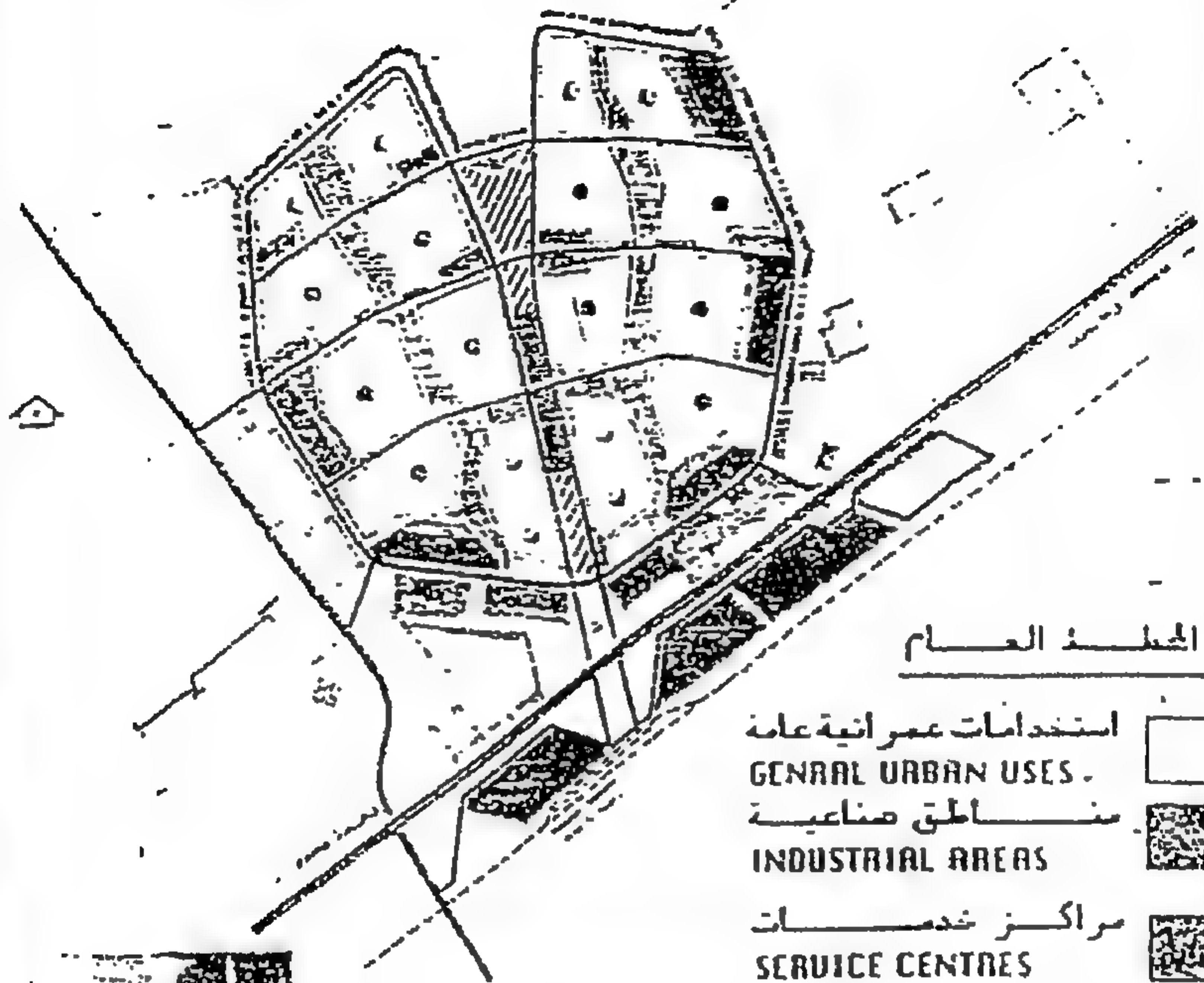
تم تخطيط المدينة بحيث تنقسم إلى ٤ مراحل وجارى العمل حاليا فى بداية المرحلة الأولى
كما بدأ العمل فى المرحلة الثانية .

تنقسم المرحلة الأولى إلى ٤ أحياء يحتوى كل حي على ٨ - ٩ مجاورات وتستوعب كل مجاورة
حوالى خمسة آلاف نسمة . ١- فى مركز مجاورة سوق تجارى - مدرسة تعليم أساسى - ٢ دار
حضائى - مسجد - كما يشمل كل حي الخدمات اللازمة له (مدارس ثانوية/ قسم الشرطة/ مركز
طبى/ مبنى إدارى/ أنشطة تجارية/ جامع كبير) .

ويشمل تخطيط المدينة إقامة نوعين من الصناعات :

- ١ - الصناعات الثقيلة وتقع شرق القاهرة الأسمايلية الصحراوى .
- ٢ - الصناعات المتوسطة والخفيفة غير الملوثة وتخطط لها مناطق - مناطق للأحياء السكنية -
مكاملة معيا لسهولة الانتقال بين السكن والمصنع .

العاشر من رمضان



المخطط العام

استخدامات عمرانية عامة

GENERAL URBAN USES

مناطق صناعية

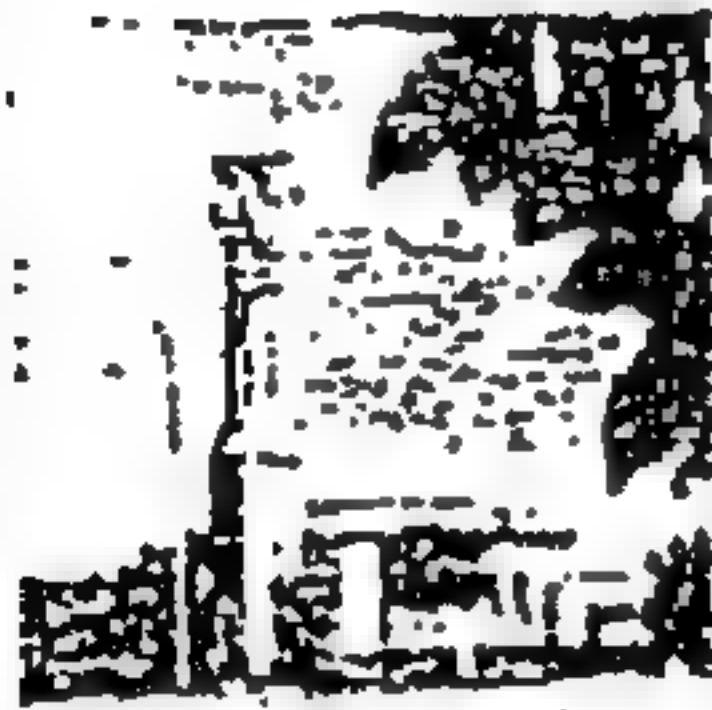
INDUSTRIAL AREAS

مراكز خدمات

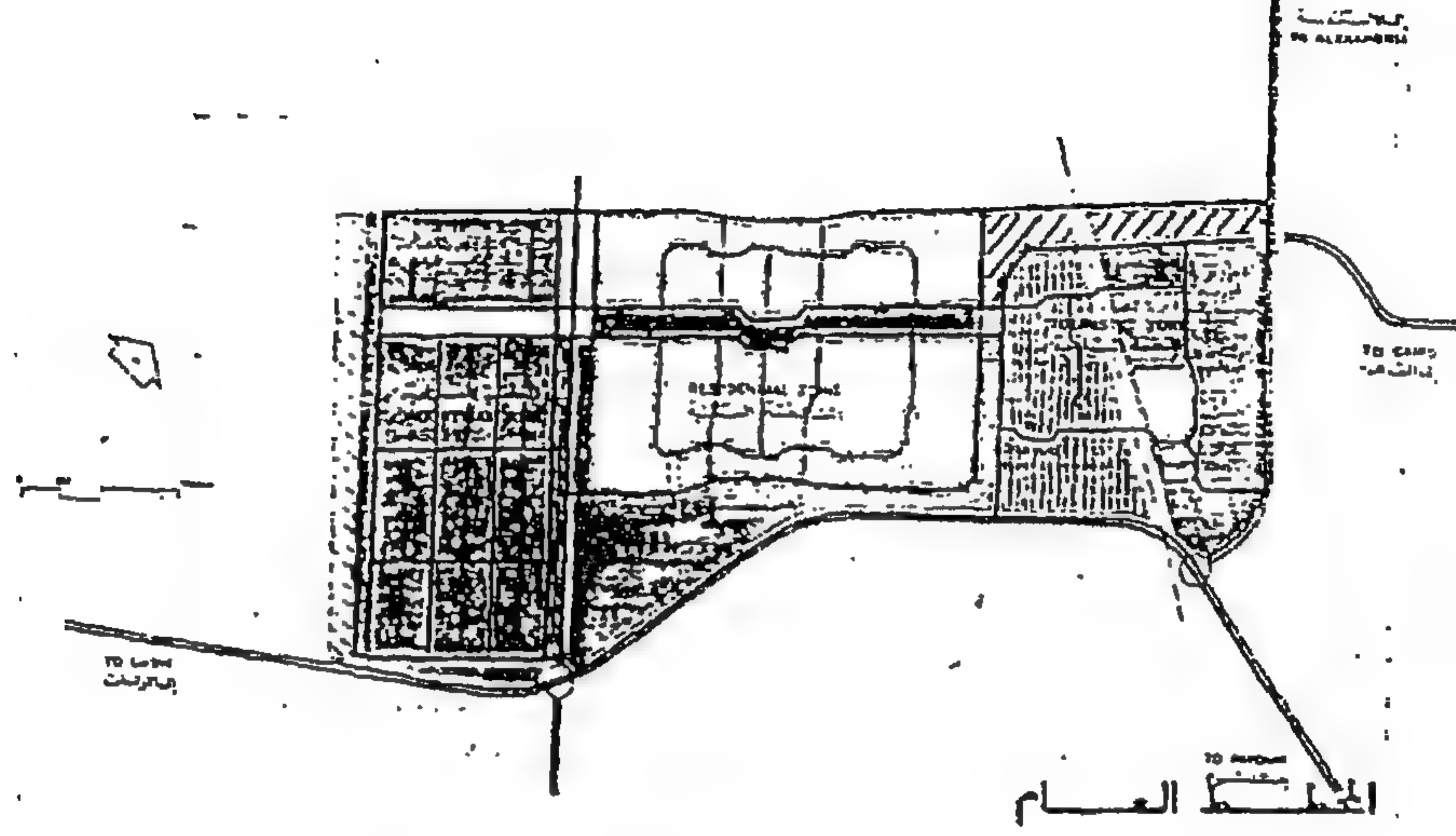
SERVICE CENTRES

مناطق خضراء ومفتوحة

OPEN SPACES



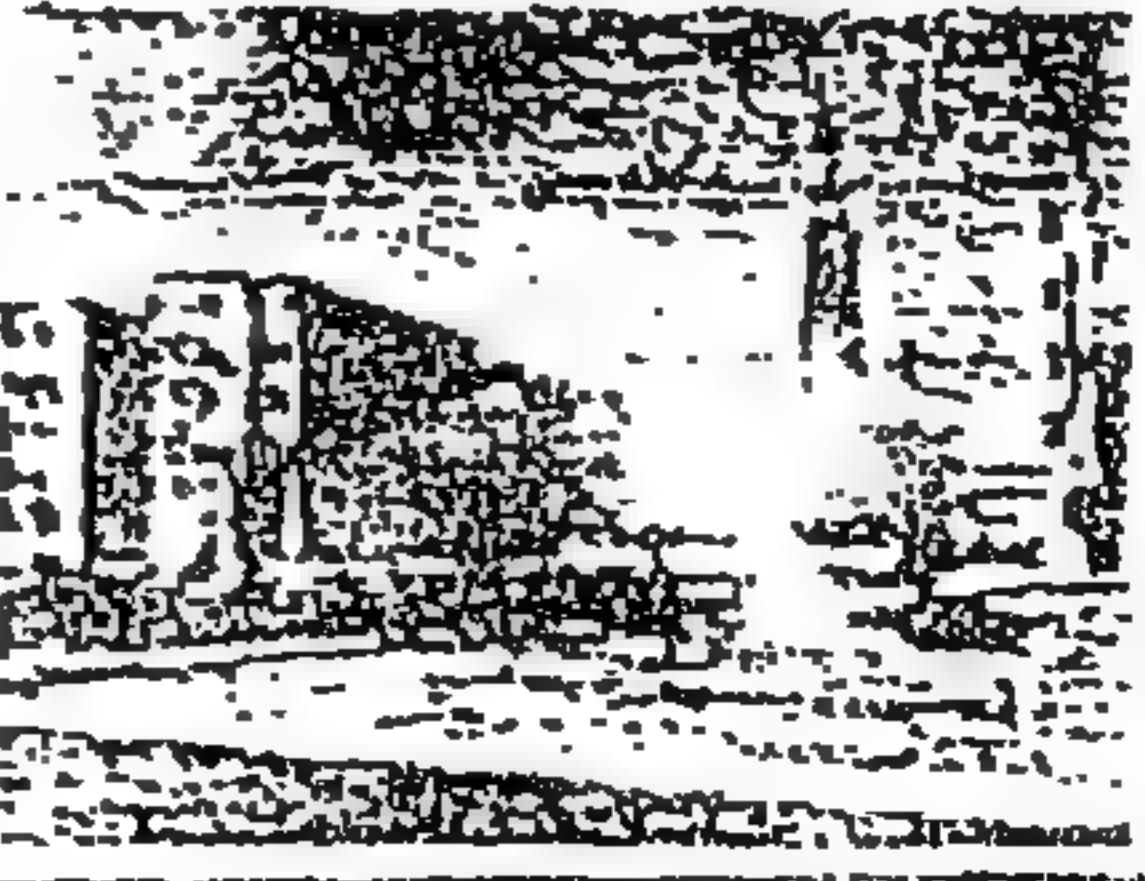
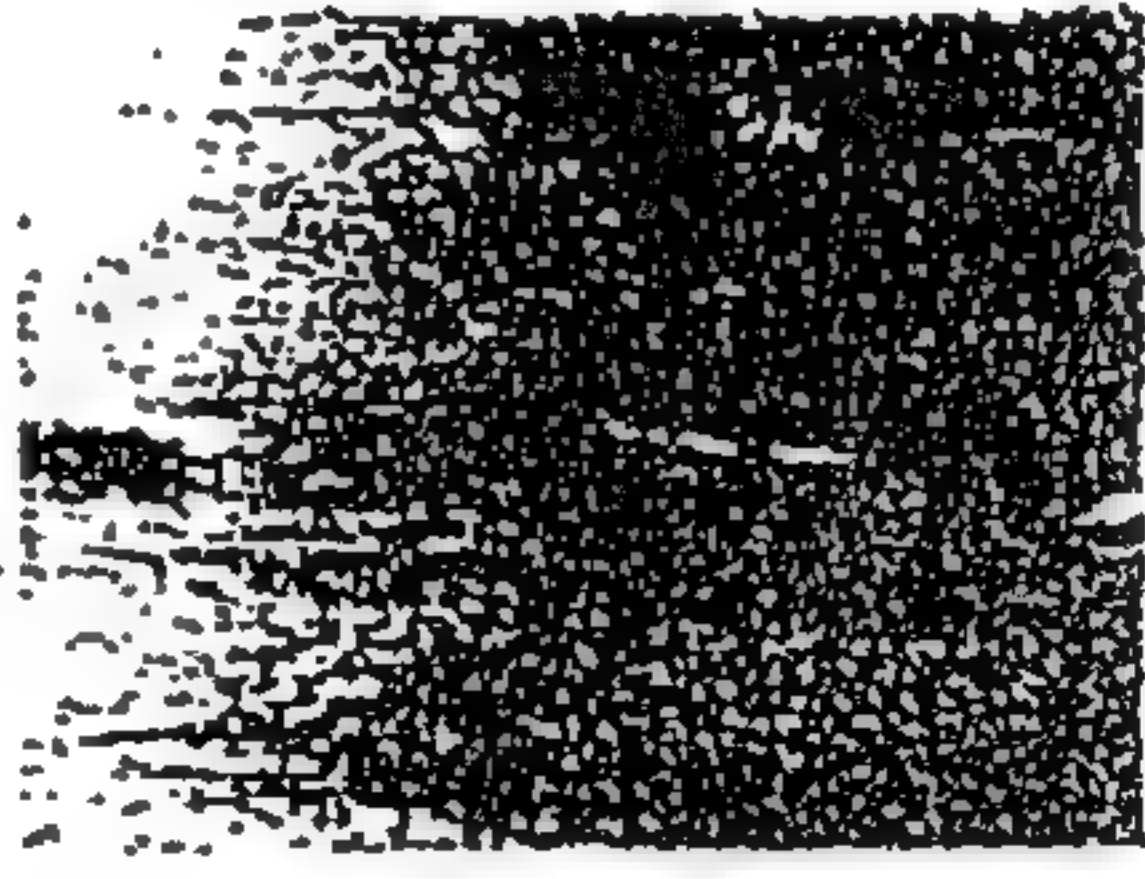
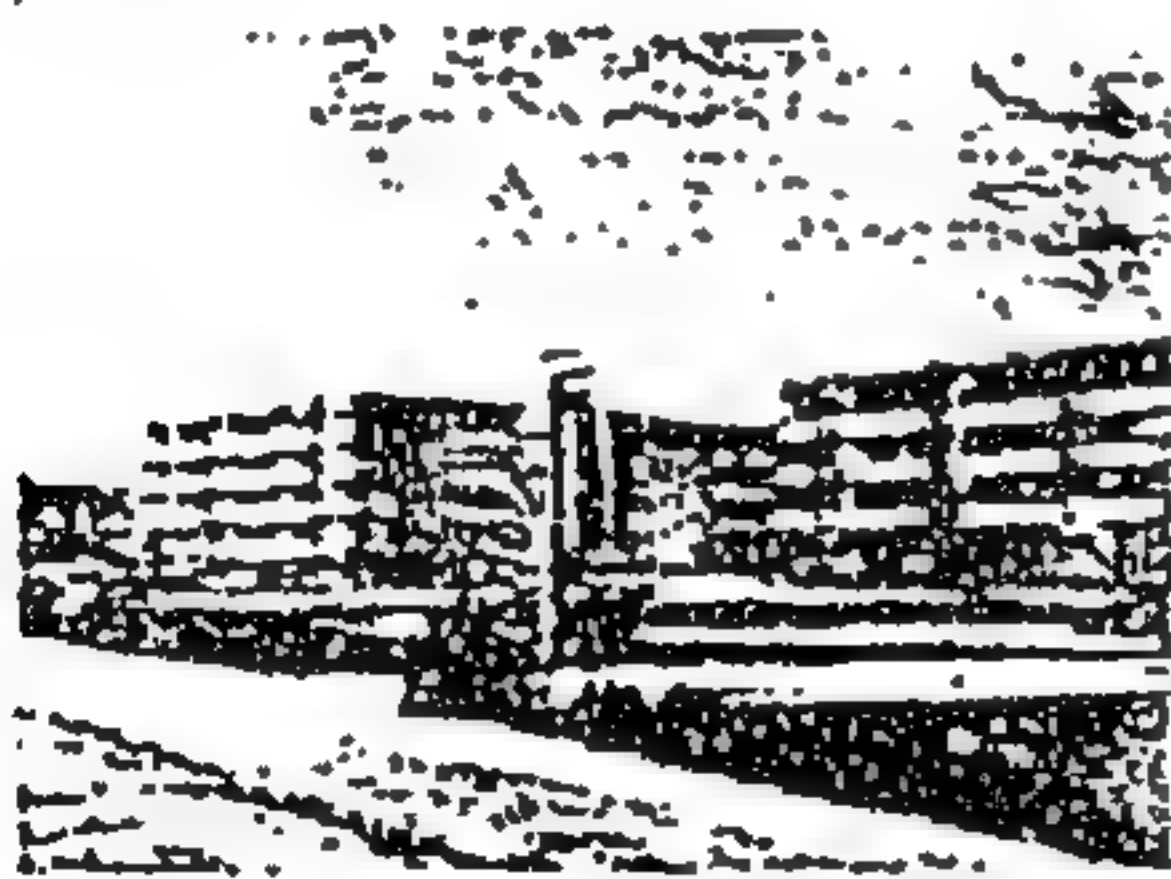
مدينة ٦ أكتوبر

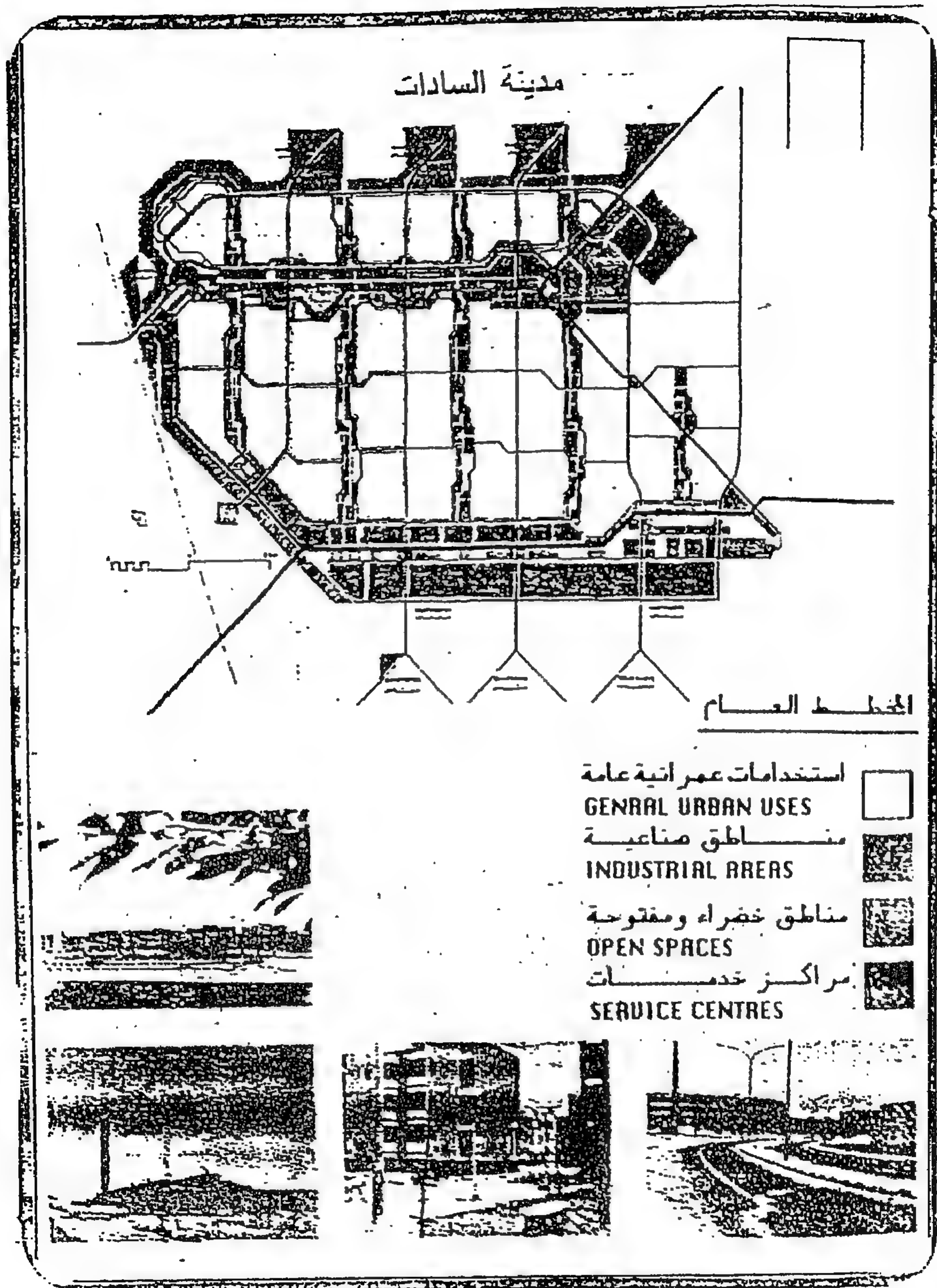


المخطط العام

مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES

استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS

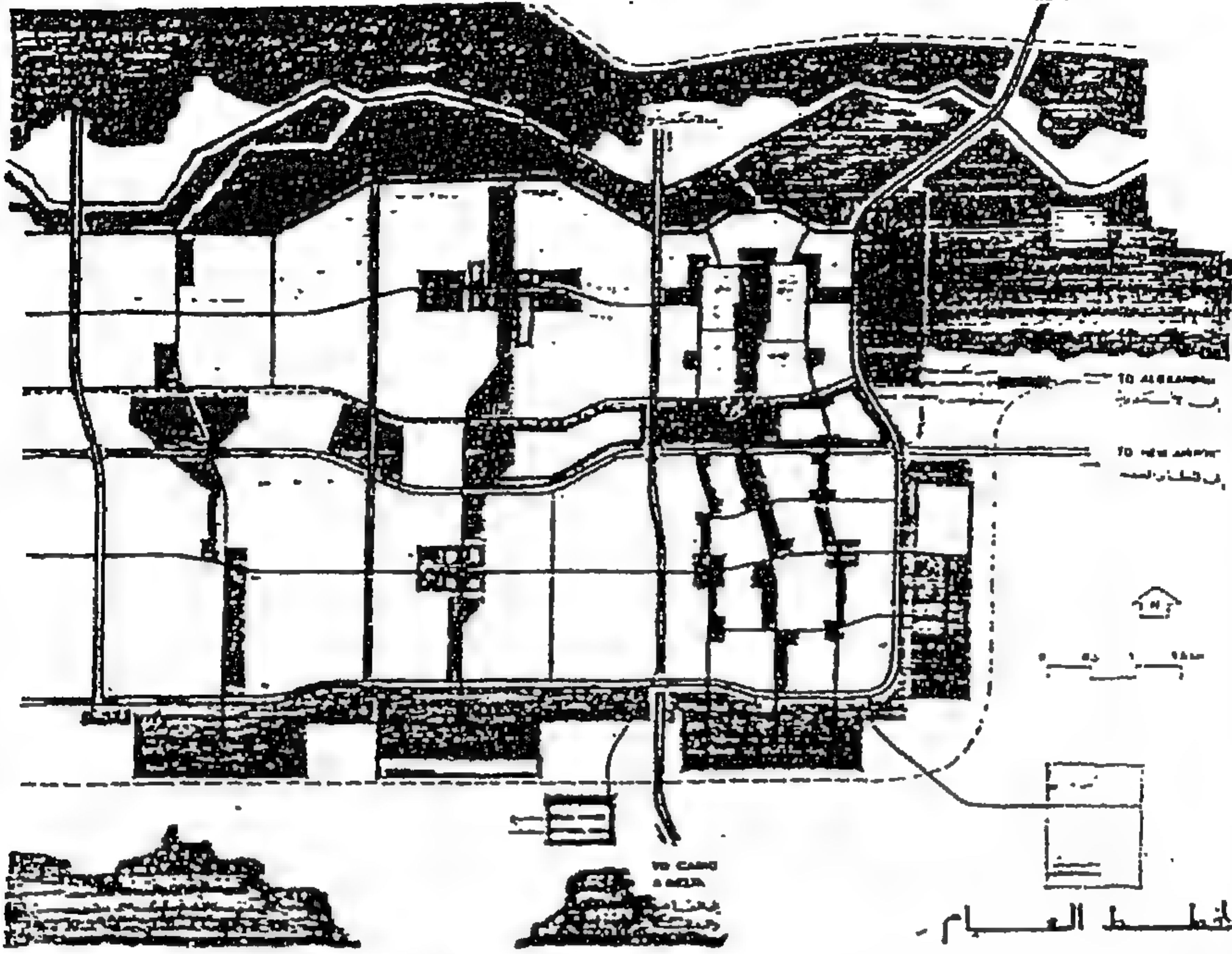




مدينة ١٥ مايو

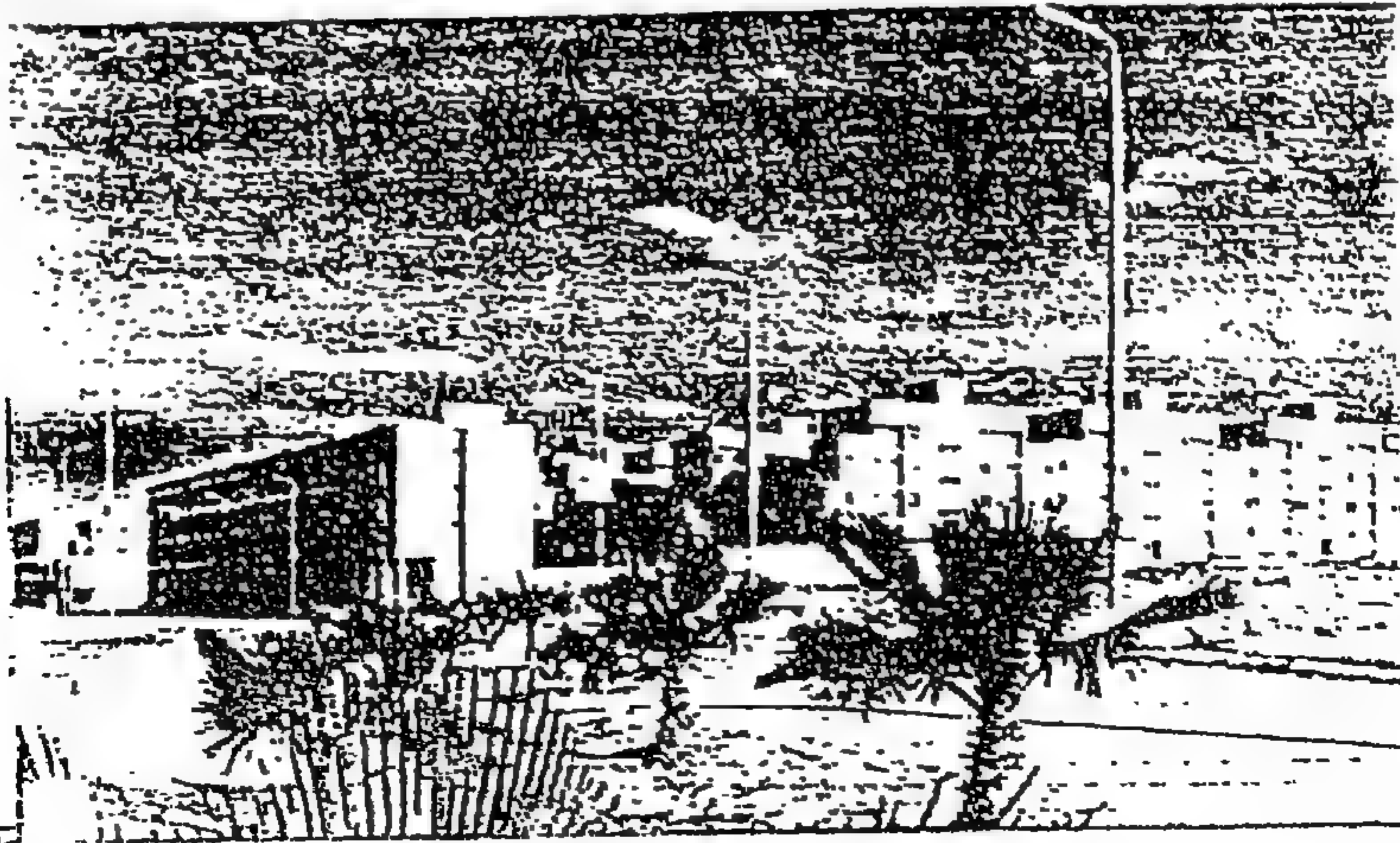


مدينة برج العرب الجديدة

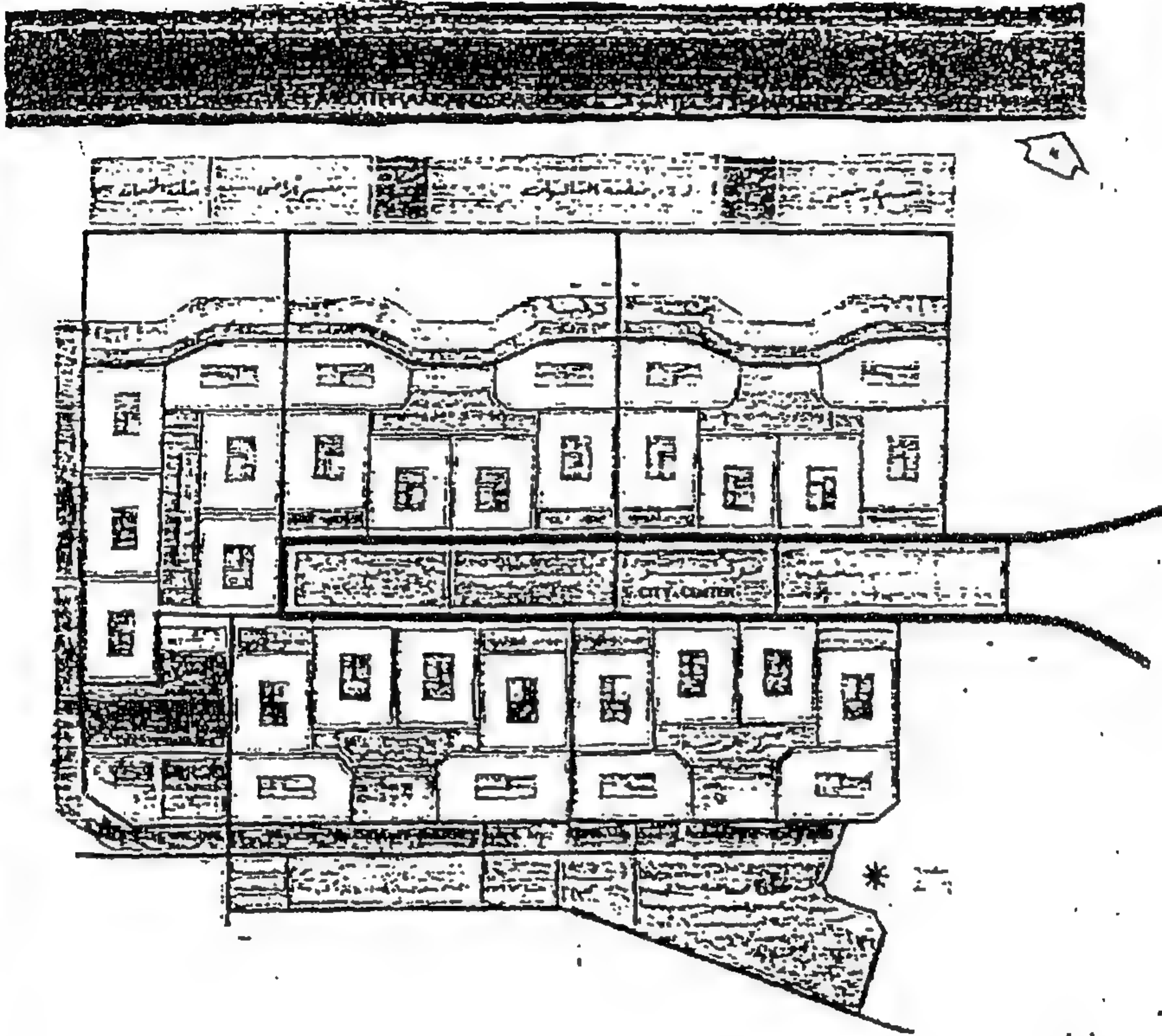
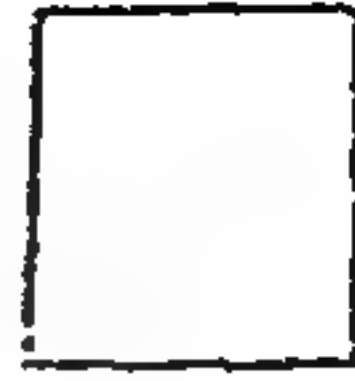


مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES

استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS



مدينة دمياط الجديدة ..

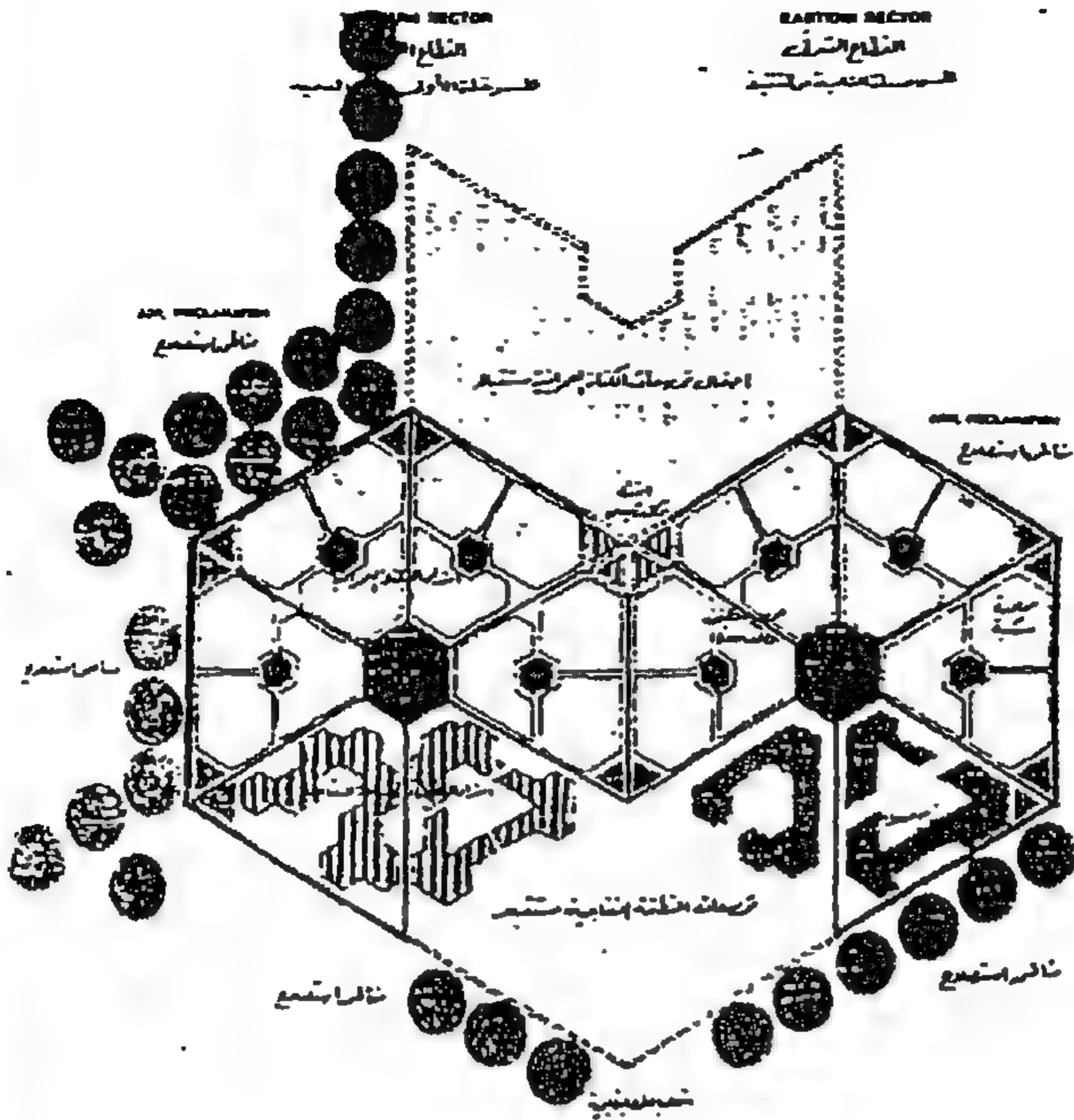


المخطط العام

مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES

استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS

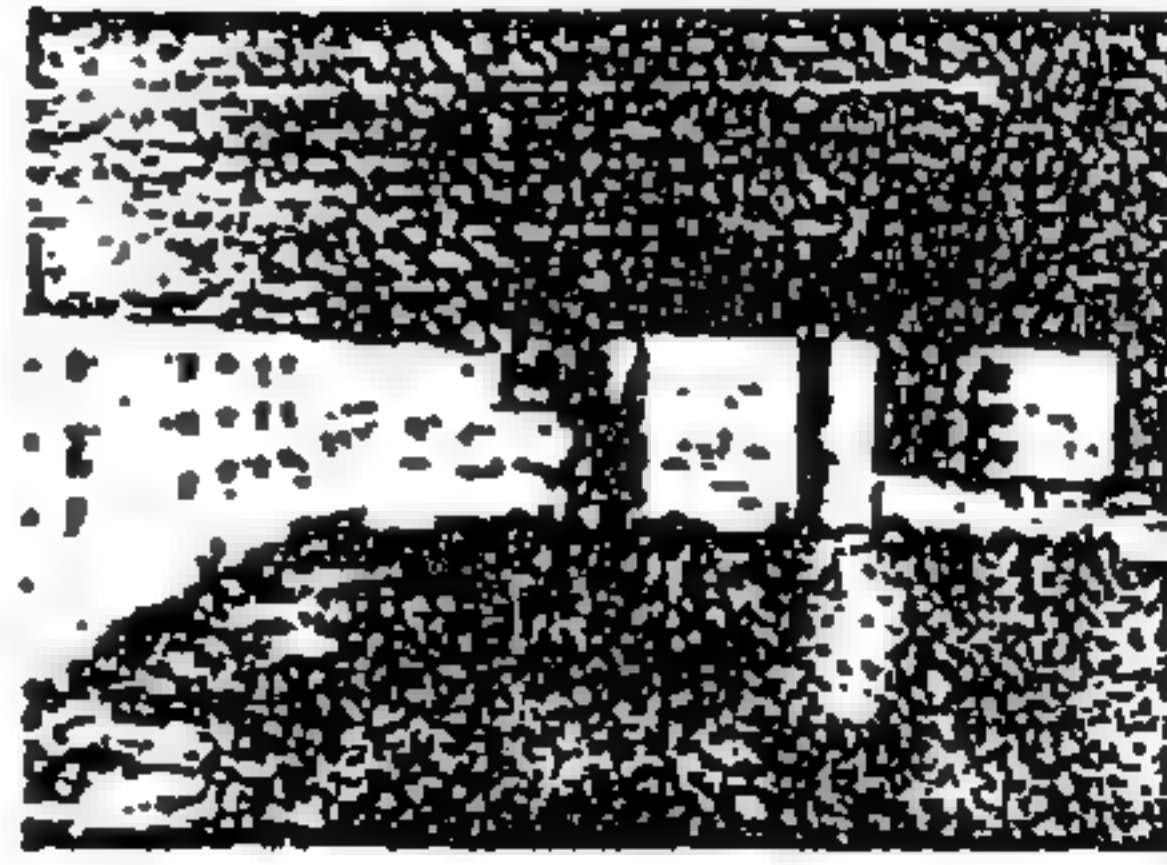
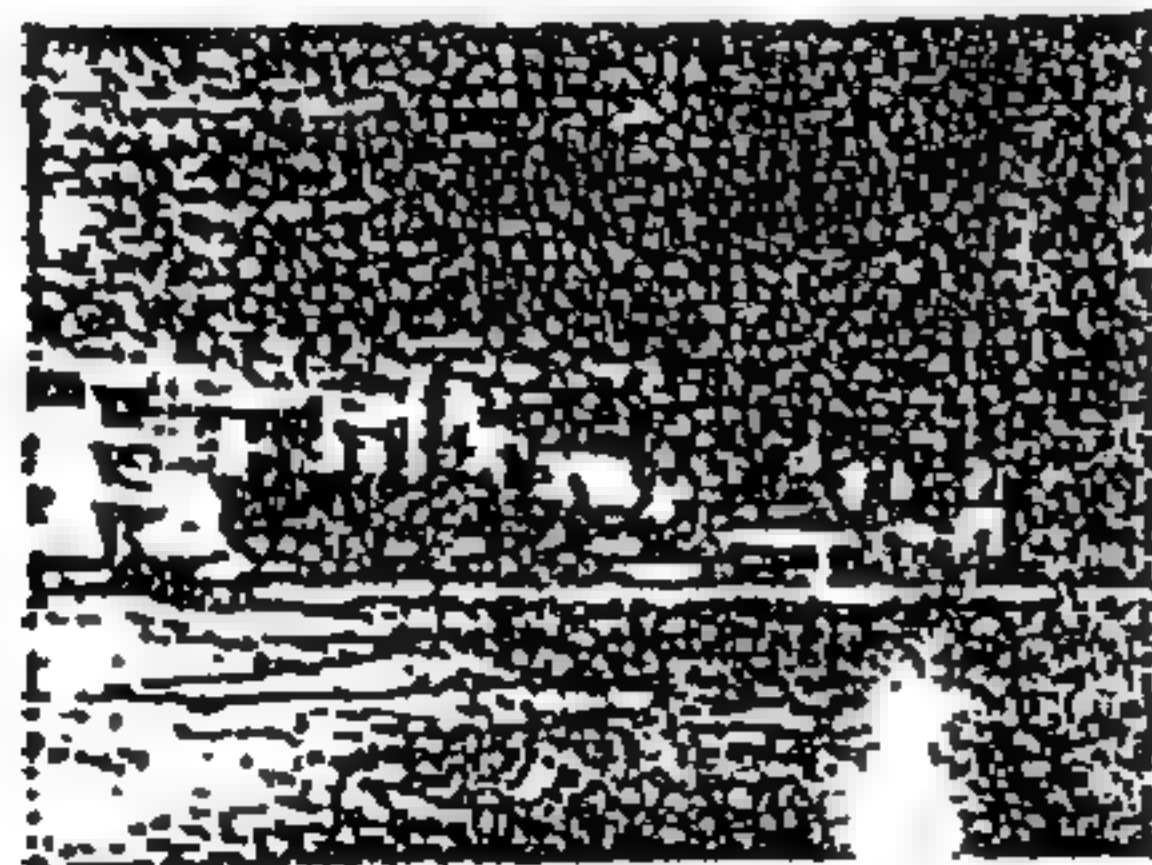
مدينة الصالحية الجديدة



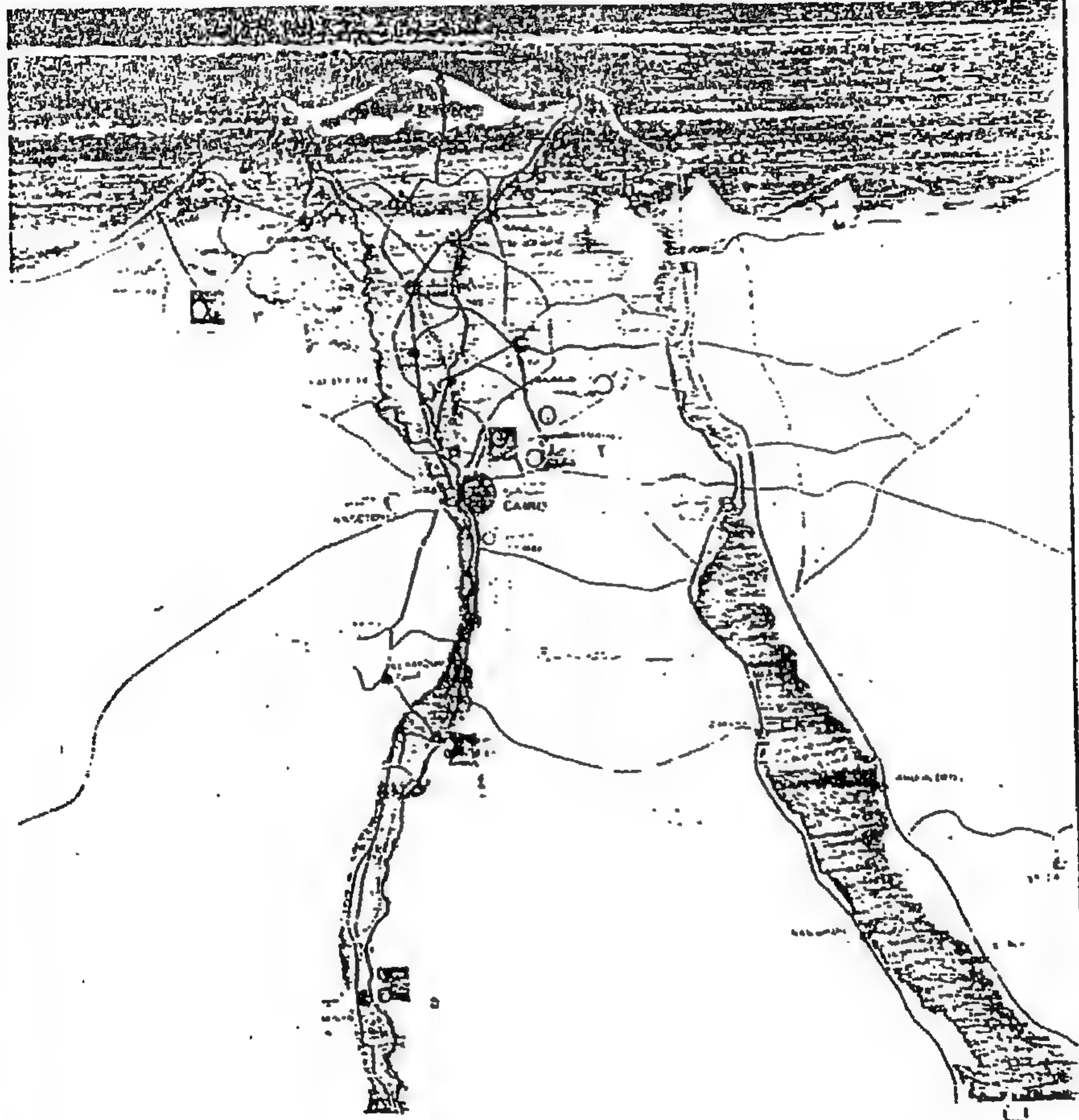
الخطة العامة

مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES

استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS



الجيل الثاني من المدن الجديدة



النوبارية

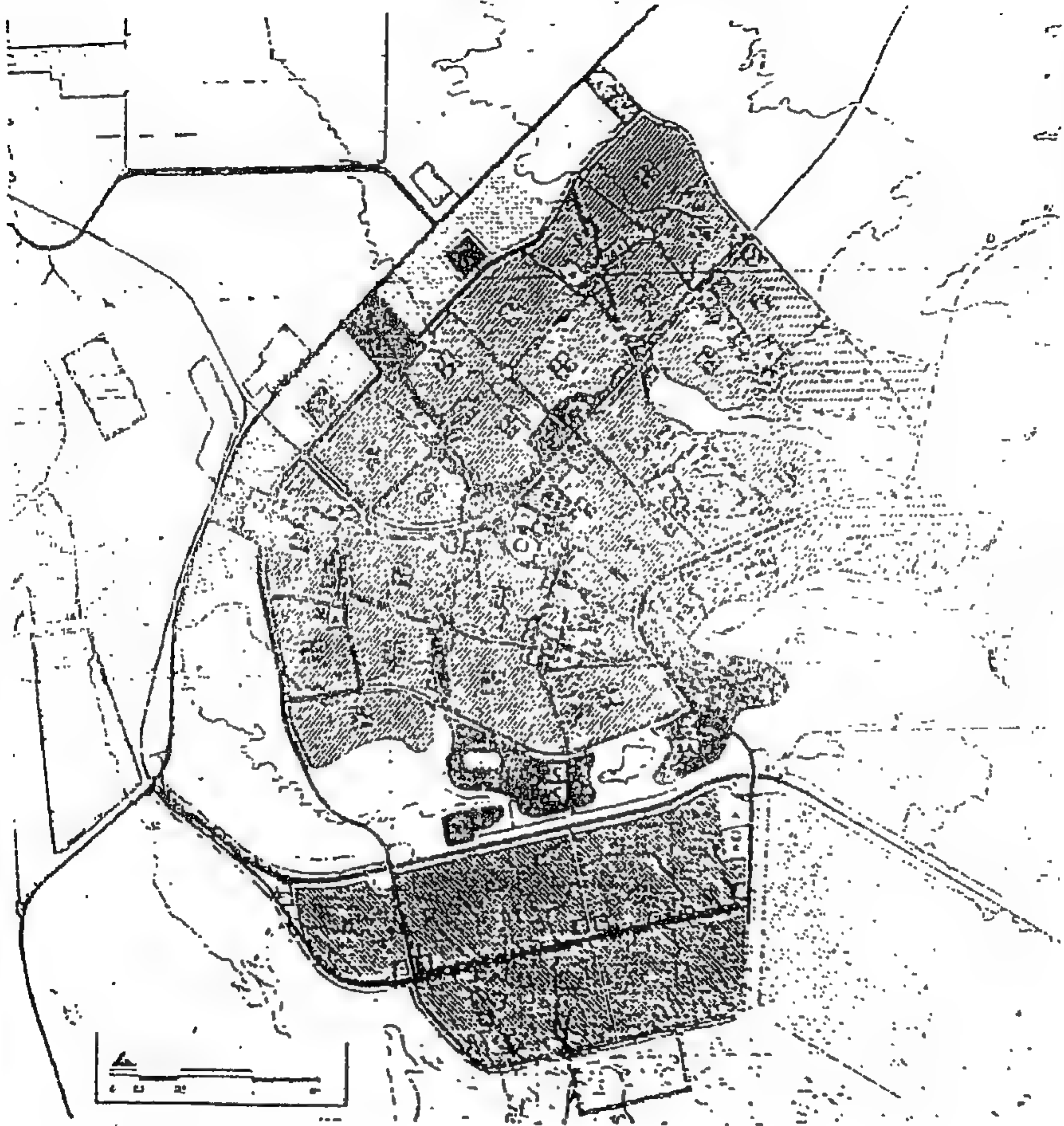
مدينة العبور

بنى سويف

بحر

المنيا الجديدة

مدينة العبور



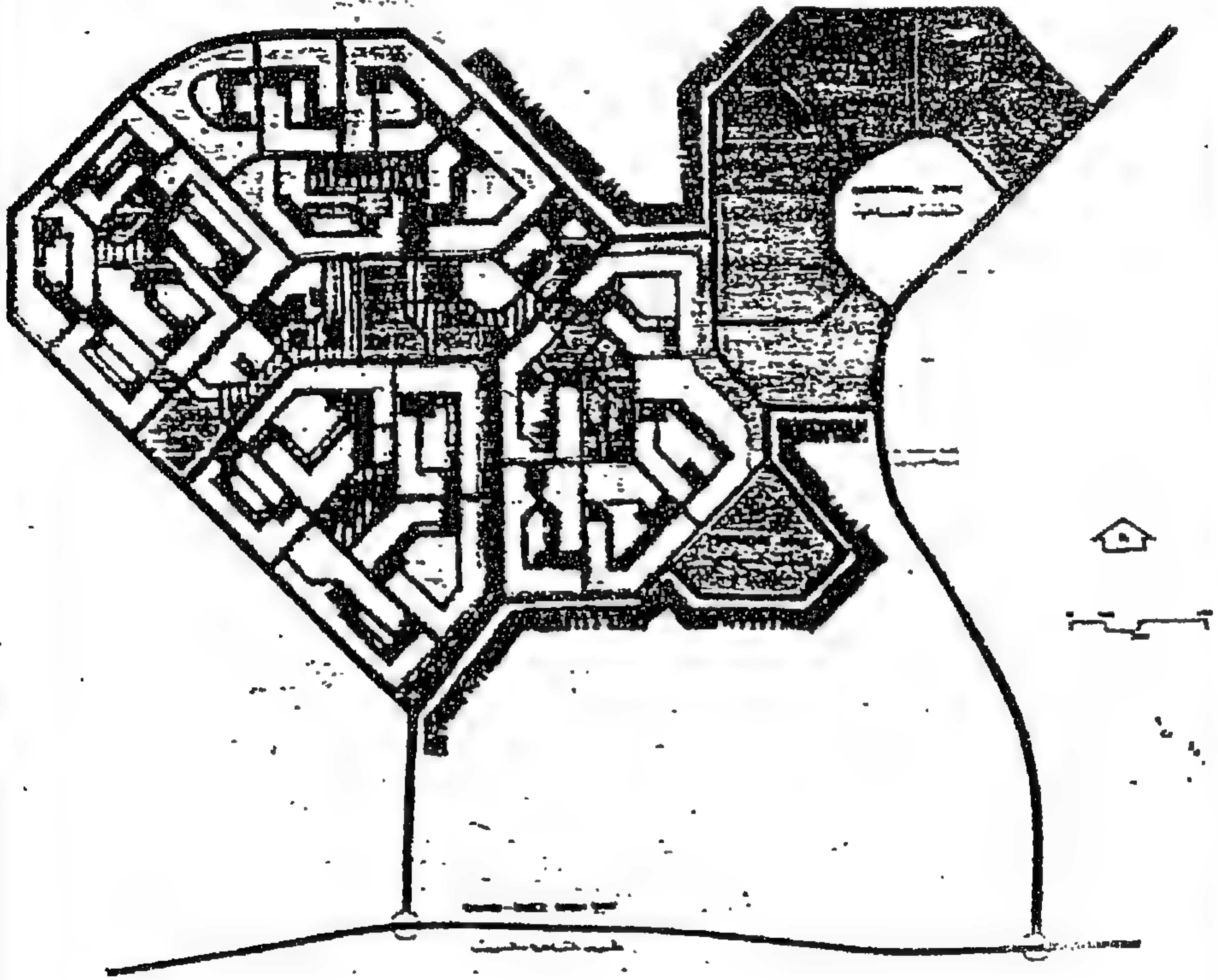
RAILWAY AND STATION
U.S. MAINTENANCE
PUBLIC WORKS DEPT. OFFICE
MAIN TRANSPORTATION STATION
SEWAGE TREATMENT PLANT
SEWAGE TREATMENT PLANT

CHURCHES
CINEMATHEATRE
CADRE AND RECREATION AREAS
SPORTS AREAS
AMUSEMENT AREAS
RAIL PLANT

MOGULS
SCHOOLS
HEALTH FACILITIES
CIVIC AND CULTURAL FACILITIES
ADMINISTRATIVE
POST OFFICE

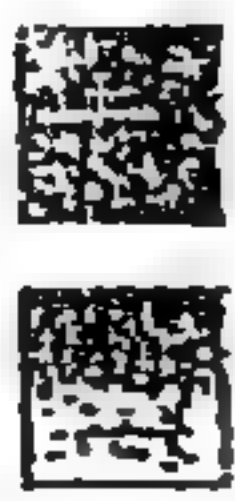
RESIDENTIAL AREA
OFFICE BUILDINGS
CENTRAL BUSINESS
SMALL SCALE INDUSTRY
MANUFACTURING INDUSTRIES
WAREHOUSING AREA

مدينة بدر

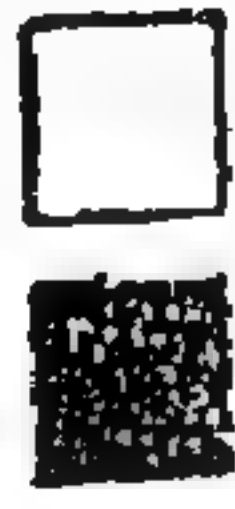


الخطة العامة

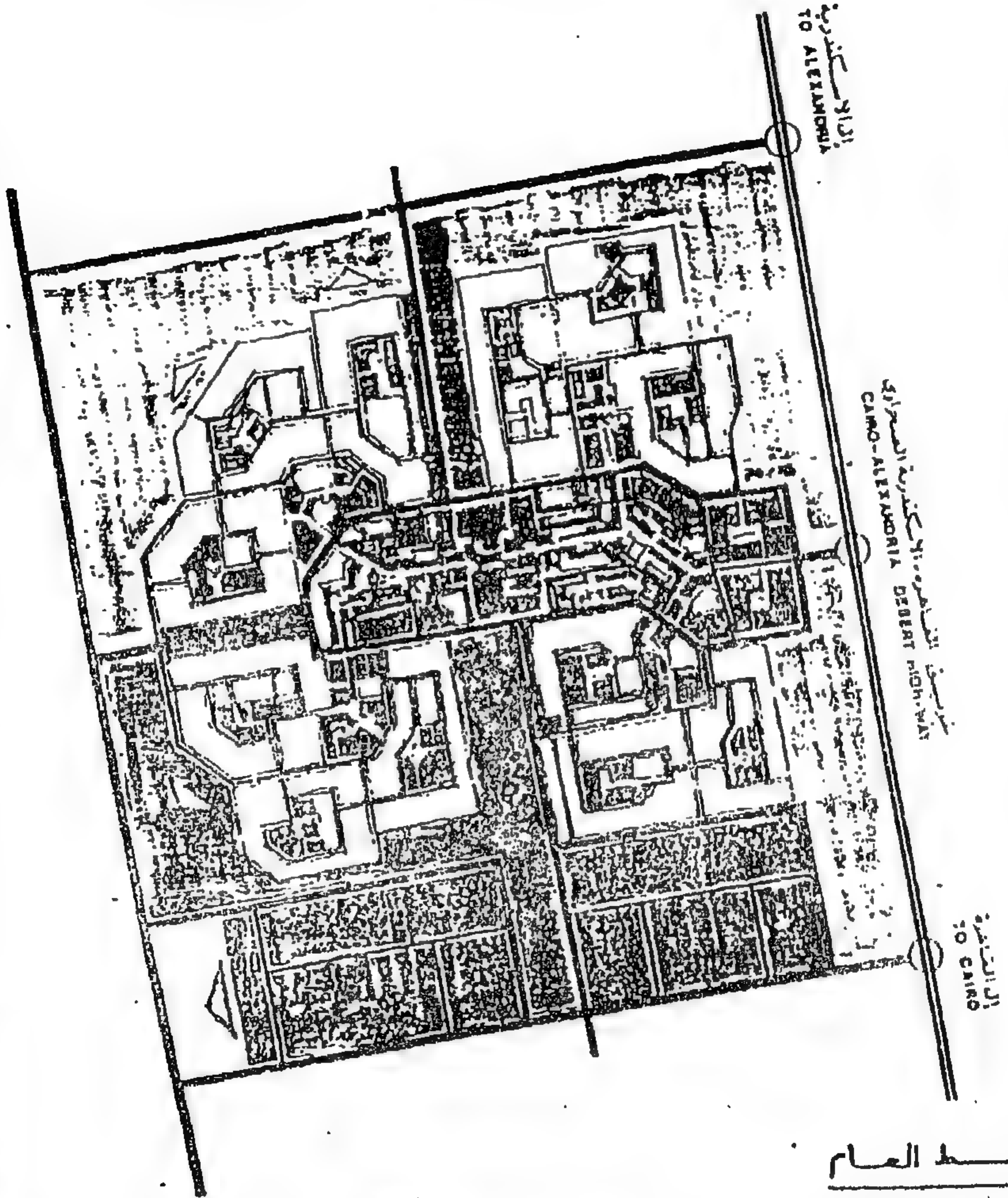
مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES



استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS



مدينة النوبارية الجديدة

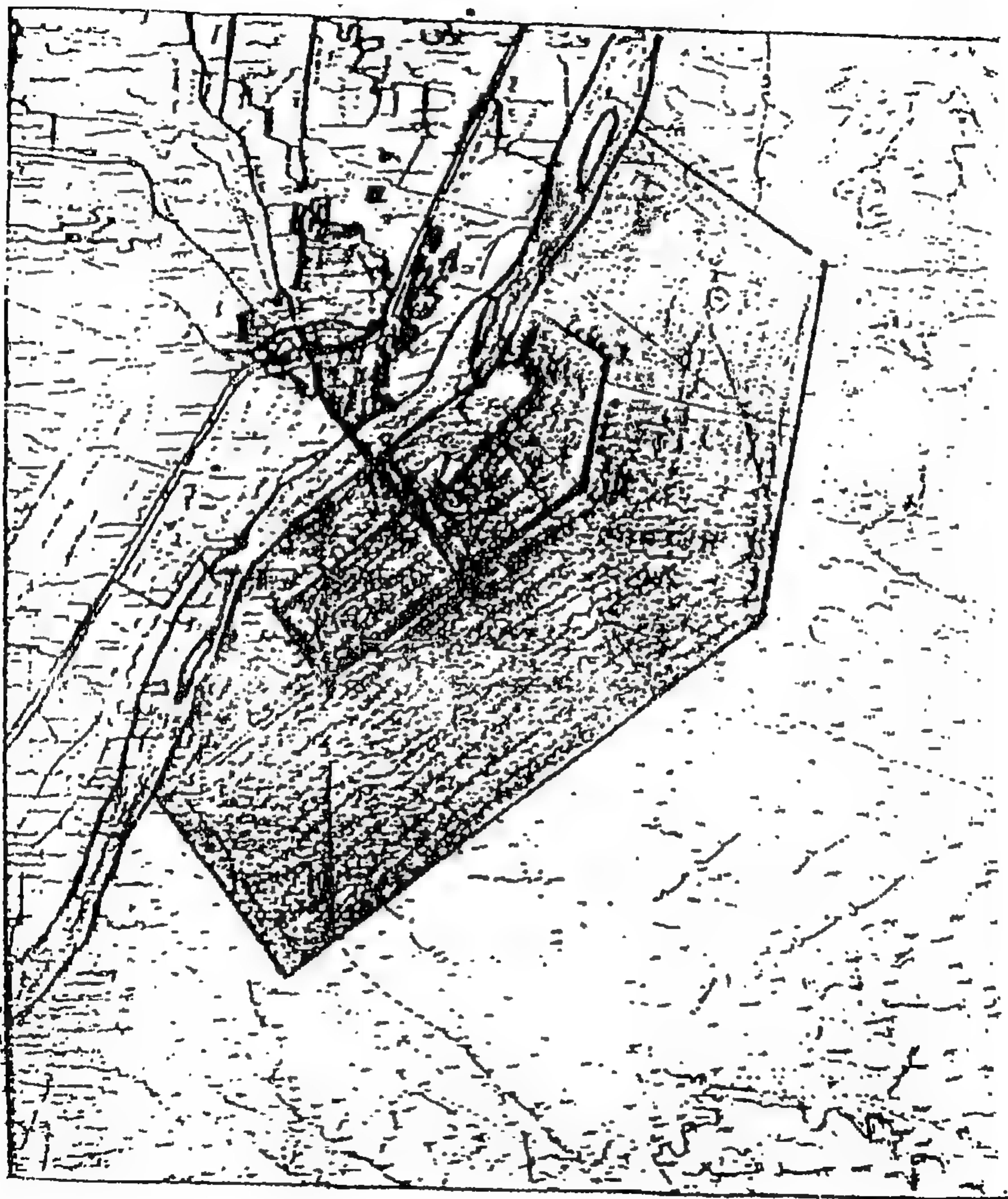


الخطط العام

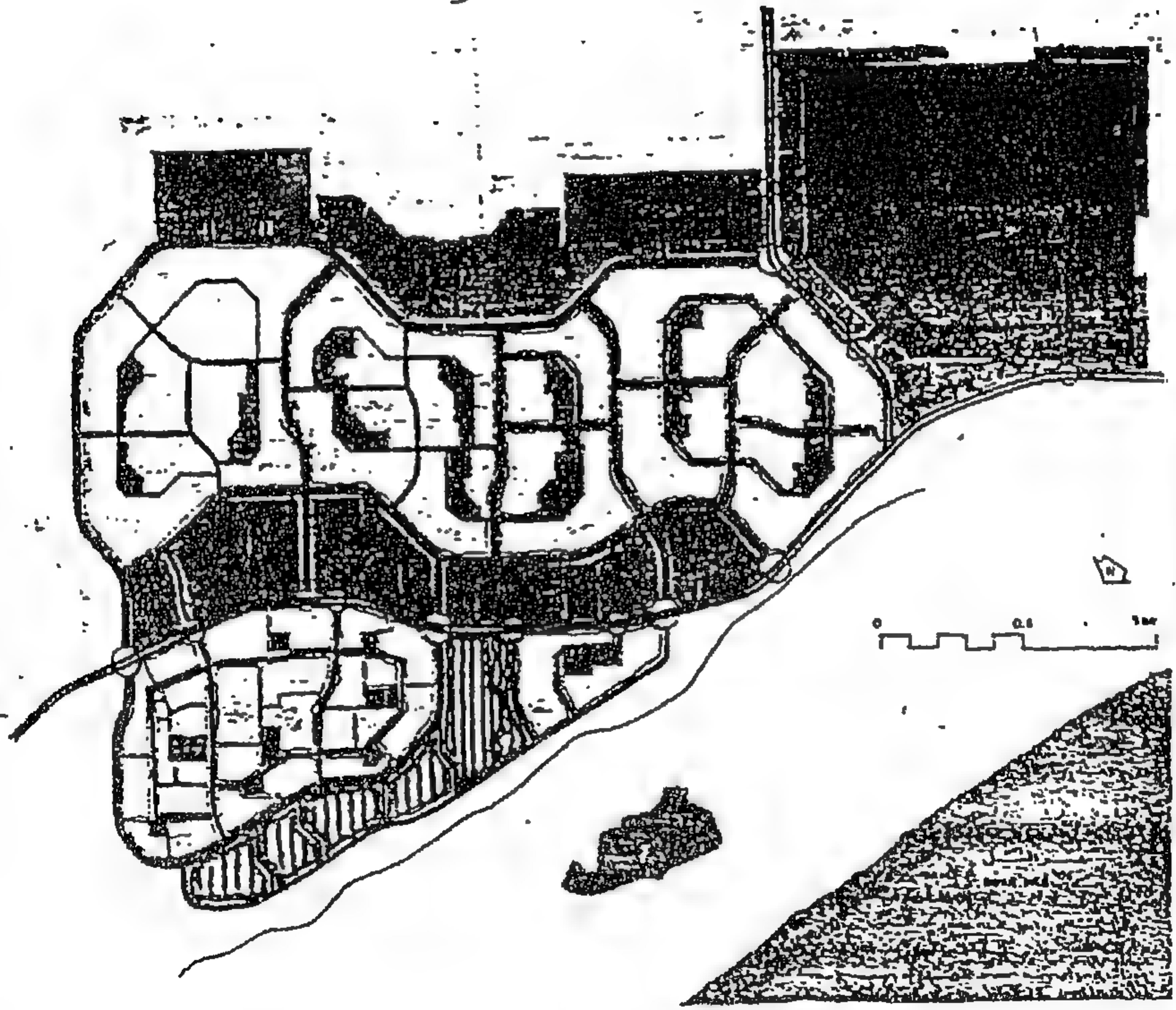
مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES

استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS

مدينه بنى سويف الجديدة

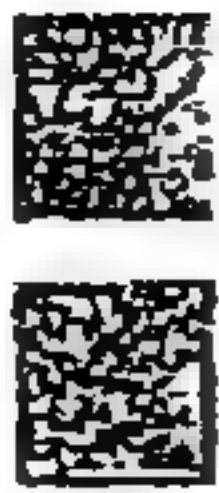


مدينة المنيا الجديدة



الخطط العام

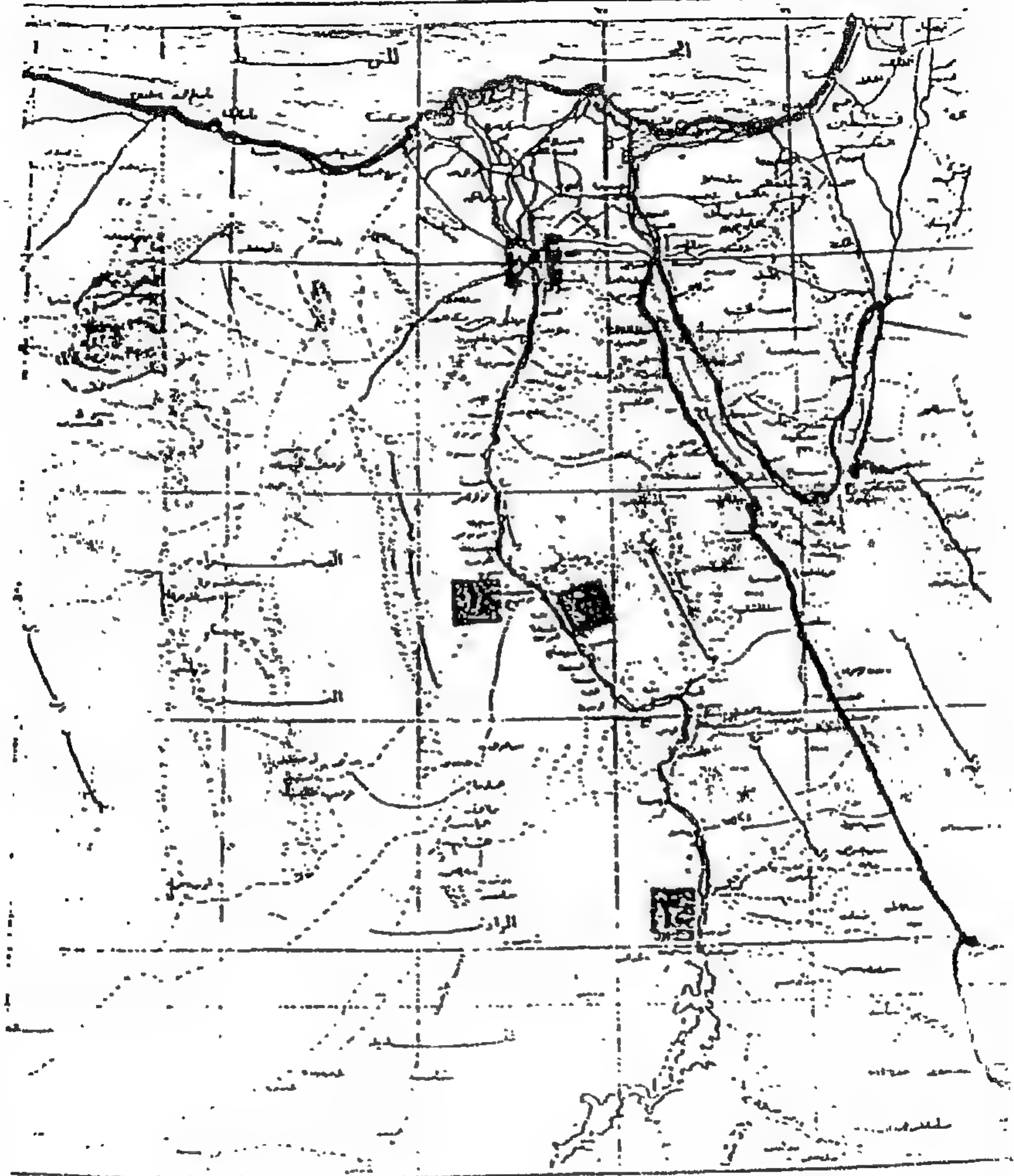
مراكز خدمات
SERVICE CENTRES
مناطق خضراء ومفتوحة
OPEN SPACES



استخدامات عمرانية عامة
GENERAL URBAN USES
مناطق صناعية
INDUSTRIAL AREAS

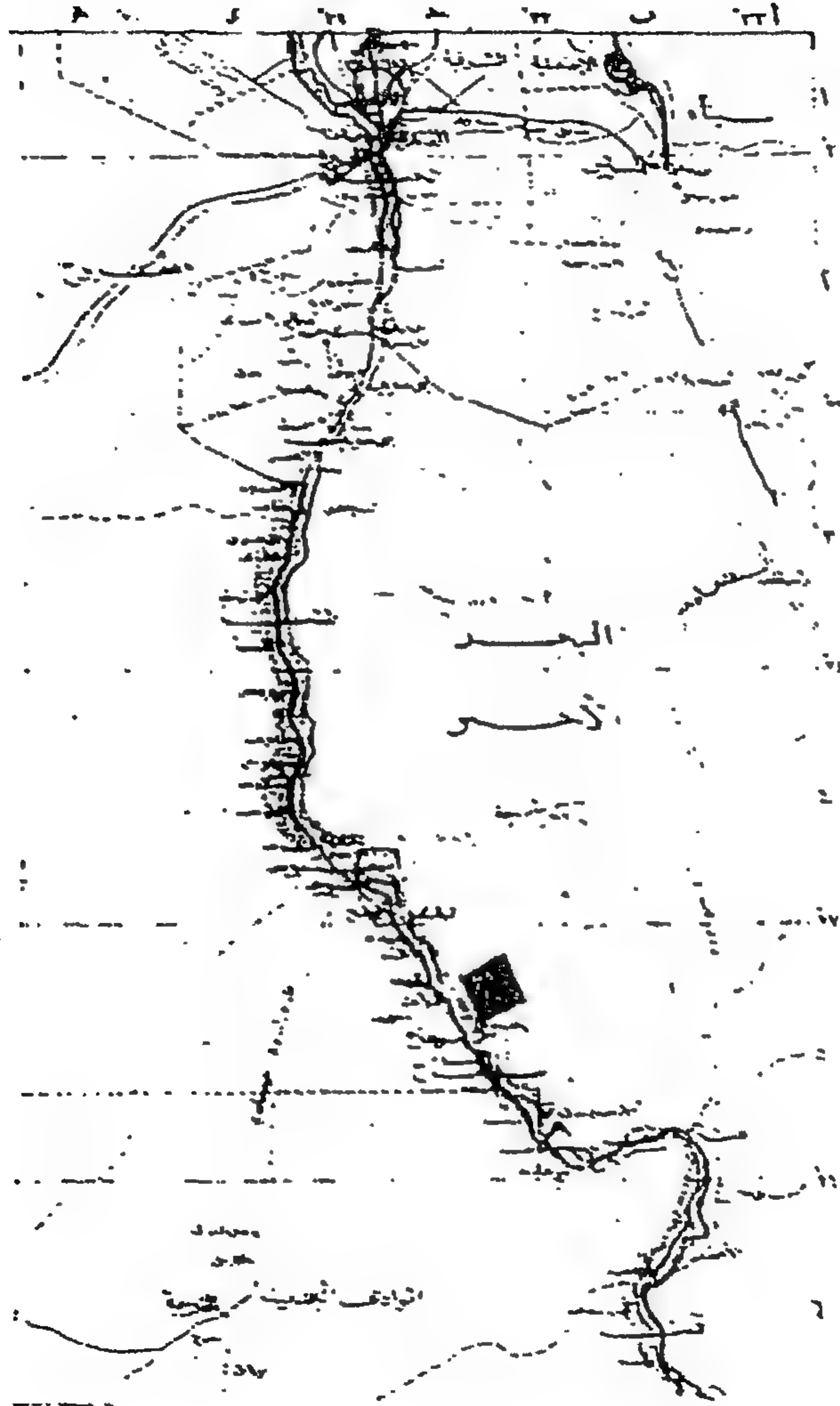


الجيل الثالث من المدن الجديدة



- أسبوط الجديدة (الصفاء)
- أخميم (سوهاج الجديدة)
- أسوان الجديدة
- المراكز الحضرية الجديدة حول القاهرة الكبرى /

مدينة أحميم / سوهاج



مدينة أسوان الجديدة

تعد مدينة أسوان مركزا تجاريا شيعرا منذ العصور الأولى للتاريخ المصري كما تعتبر البوابة إلى قلب أفريقيا ومنذ عشرات السنين كانت مدينة أسوان منتجعا هائلا يحظى بشهرة واسعة نظرا لما يتميز به من مناخ جاف ومعتدل شتويا .

بعد بناء السد العالي بدأت أسوان تتغير بشكل جذري وسريع حيث تدفق العمال من مختلف أنحاء مصر على المدينة وتضاعف عدد سكانها خلال ست سنوات وقامت صناعات ونمت مناطق سكنية جديدة بصورة عشوائية تجاوزت الحدود الطبيعية للمدينة كما ظهرت الأفكار المبنية لإنشاء مناطق عمرانية جديدة على الضفة الغربية لنهر النيل .

١- وتتوفر في أسوان مناطق ملائمة تنبئ الاحتياجات السكنية المستقبلية حتى القرن القادم وتتطلب هذه المناطق استراتيجيات ملائمة حسب خصائصها .

٢- ويؤدي هذا باتساعه إلى انتعاش كبير في الموقع المقترح لتنمية ونزاحة مناطق التوسع الممكنة والمدينة وأجزاء تقييم لكل من هذه المناطق .

وبعد التقييم لبدائل التنمية اتضح أن هناك احتياجا لاتسع طريقتين للتنمية فإنيما اسلوب تكثيف وتوسيع أسوان الحالية وثانيهما تجمع عمراني جديد جنوب غربي قرية نيبين والذي يساعد على ذلك التوسع هو تصميم وتنفيذ الكوبري الجديد الذي يؤثر تأثيرا هائلا على التنمية المستقبلية للضفة الغربية للنيل مع استكمال الدراسة بخصوص شبكة الطرق التي سترتبط به وخاصة الوصلة الممكنة مع طريق مصنع كيما والتي تعتبر ضرورة حتمية بالنسبة للموقع المختار .

وتتلخص متطلبات المستقبل ونوضح التوزيع السكاني المقترح وذلك بالنسبة لاستعمالات الأراضي الرئيسية كما يلي :

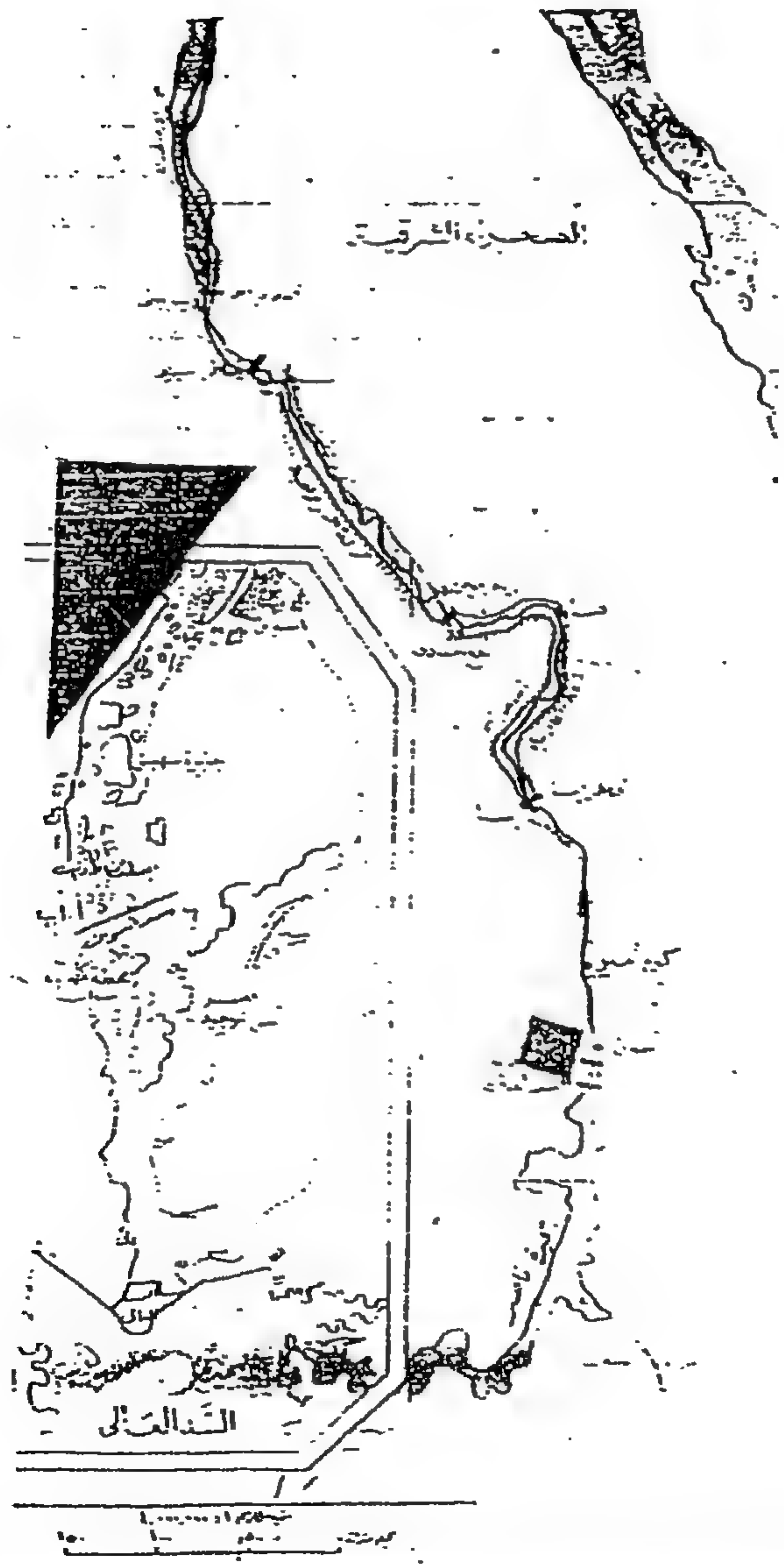
١ - المناطق السكنية :

أن موقع التوسع والامتداد على المدى البعيد يتأثر بصفة أساسية بموقع الكوبري الجديد وامتداده إلى الغرب وكذلك بالطريق الجديد الذي يصل القرية النوبية في غرب أسوان بشبكة الطرق الإقليمية قرب محطة كبرياء خزان أسوان رقم (٢) وستكون هذه المنطقة الجديدة نواة لتنمية مدينة أسوان في القرن المقبل ولذا فإن التخطيط التفصيلي المطلوب لابد أن ينبثق من مفهوم تنمية شاملة للتوسع على المدى البعيد ومن ناحية أخرى فإنه يجب إدراك أن التنفيذ سيتم تدريجيا وتبعاً للمناطق وبالنسبة للمراحل الأولى للتنمية الشاملة للضفة الغربية فإن الخدمات الرئيسية سيتم توفيرها عن طريق التجمعات العمرانية بالضفة الشرقية إلا أن تحديد منطقة معينة لتكون مركزا لهذه المنطقة في المستقبل سيساعد على توفير الامداد بالخدمات العامة والخاصة بالمناطق الترفيهية .

٢ - الخدمات العامة

التوسعات الجديدة في الضفة الغربية لتوجيه الزيادة السكانية لها فينبغي تلبية الاحتياجات من المدارس داخل المناطق الجديدة ويتبع مخطط استعمالات الأراضي للمراحل المختلفة .

مدينة أسوان الجديدة



التجمع العمراني رقم (١) بإقليم القاهرة الكبرى

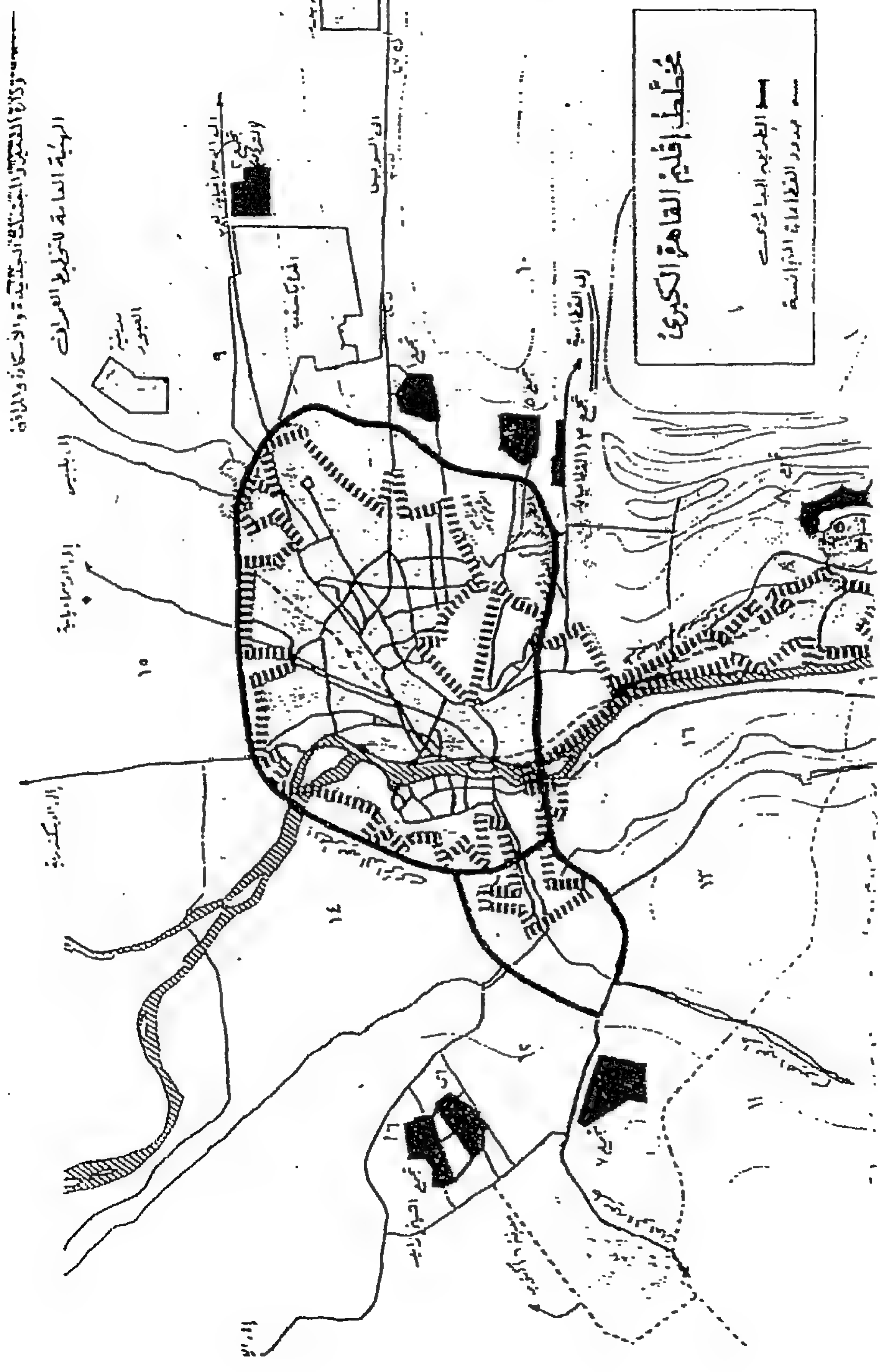
بعد التجمع العمراني رقم (١) الواقع عند التقاء طريق السويس الصحراوي بالطريق الدائري أحد التجمعات العمرانية العشرة خارج الكتلة العمرانية الحالية لإقليم القاهرة الكبرى ، حيث يستوعب كل تجمع من تلك التجمعات العشرة المقامة بالصحراء نحو ٢٠٠.٠٠٠ - ٢٥٠.٠٠٠ ألف نسمة بهدف توفير بديل مناسب للامدادات العشوائية وبخاصة على الاراضي الزراعية ، وتحقيق خفلة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

— تتركز الفكرة التخطيطية للتجمع على وحدة الجوار التي تشكل الخلية الاساسية في النسيج العمراني ، وهي وحدة تخطيطية ثابتة المساحة والشكل تقريبا ومختلفة الكثافات ، ويمكن تجميعها في مجموعات اكبر لتمثل منطقة سكنية ، ويمكن أن تضم وحدة الجوار نوعية أو أكثر من السكان الحكومي أو التعاوني أو الخاص .

— يتوزع التوزيع في أحجام المناطق السكنية مع تدرج هرمي آخر في أحجام وأنواع الخدمات العامة كما يوفر التجمع فرص العمل لما لا يقل عن ٧٠٪ من اجمالي القوى العاملة المتبعة به والمقتردة بنحو ٤٢٠٠٠ عامل ، منها نحو ١٤٢٨٠ عاملا في مجال الصناعة والجرف ونحو ٣٧٨٠ في مجال التشييد والبناء ، ونحو ٦٧٢٠ في مجال التجارة والخدمات التجارية ونحو ٤٦٢٠ في مجال النقل والمواصلات ونحو ١٢٦٠٠ في مجال الخدمات الاجتماعية .

ميزانية استخدامات الاراضي بالتجمع رقم (١)

نوع الاستخدام	المساحة		%
	بالهكتار	بالفدان	
سكان	٣١٨.٠	٧٨١	٤١.٨
خدمات	٧١.٨	١٧١	٩.٢
مناطق خضراء وممتوحة	٧٠.٢	١٦٧	٨.٩
طرق	١٥٧.٥	٣٧٥	٢٠.٠
صناعة	١٥٧.٠	٣٧٤	٢٠.١
اجمالي مساحة التجمع	٧٨٤.٥	١٨٦٨	٪١٠٠



مخطط إقليم القاهرة الكبرى

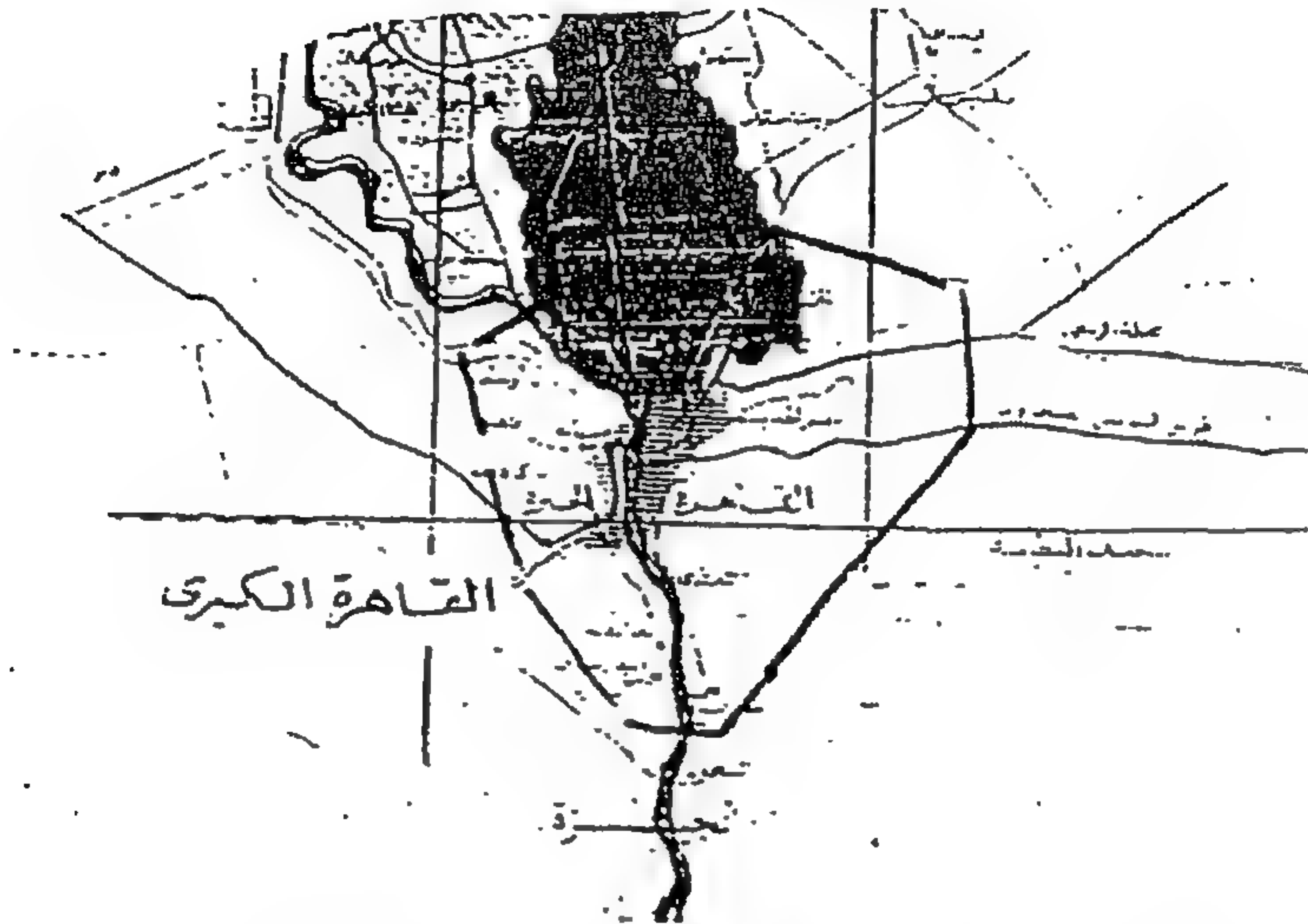
الطريق المباشرة

حدود القطاعات الإدارية

الهيئة العامة للتخطيط العمراني

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والإسكان والمرافق

المراكز الحضرية الجديدة حول القاهرة الكبرى



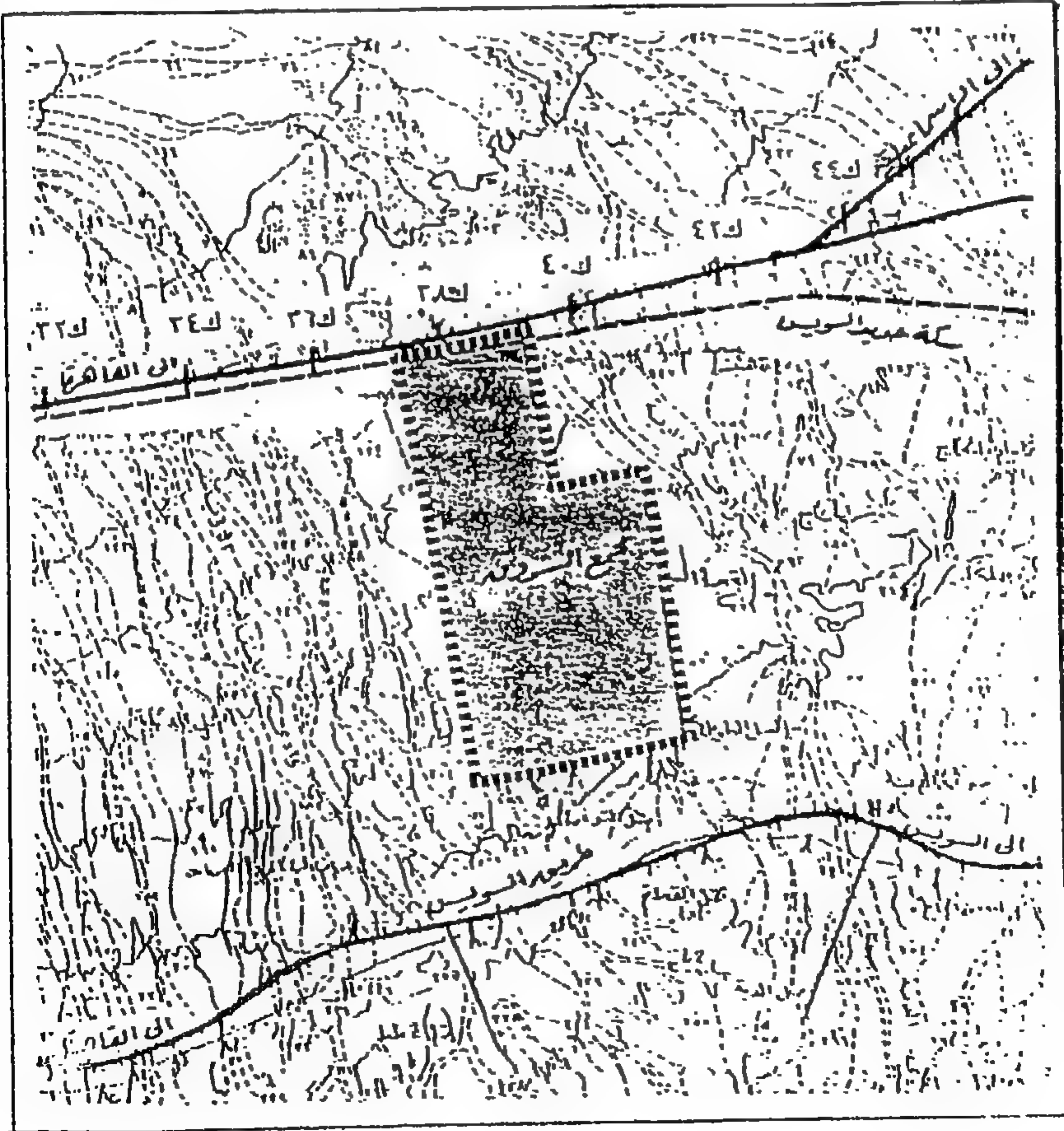
مدينة القاهرة



تجمع الشروق العمراني

يقع التجمع العمراني الجديد الواقع بمحور شمال شرق القاهرة جنوب طريق القاهرة / الاسماعيليه الصحراوي ، وذلك باعتبار مشروع الاسكان المقام على نحو ٣٠٠ فدان بتمنطقه نواة لهذا التجمع العمراني الجديد والذي يجرى امتداد قرار تخصيص موقعه في ضوء موافقة وزارة الدفاع كما يجرى اعداد تراسات التخطيط العام للتجمع والمخططات التفصيلية للمراحل ذات الاولوية به .

الموقع العام للتجمع العمراني الجديد ، مجمع الشروق ، بطريقه الاسماعيليه الصحراوي



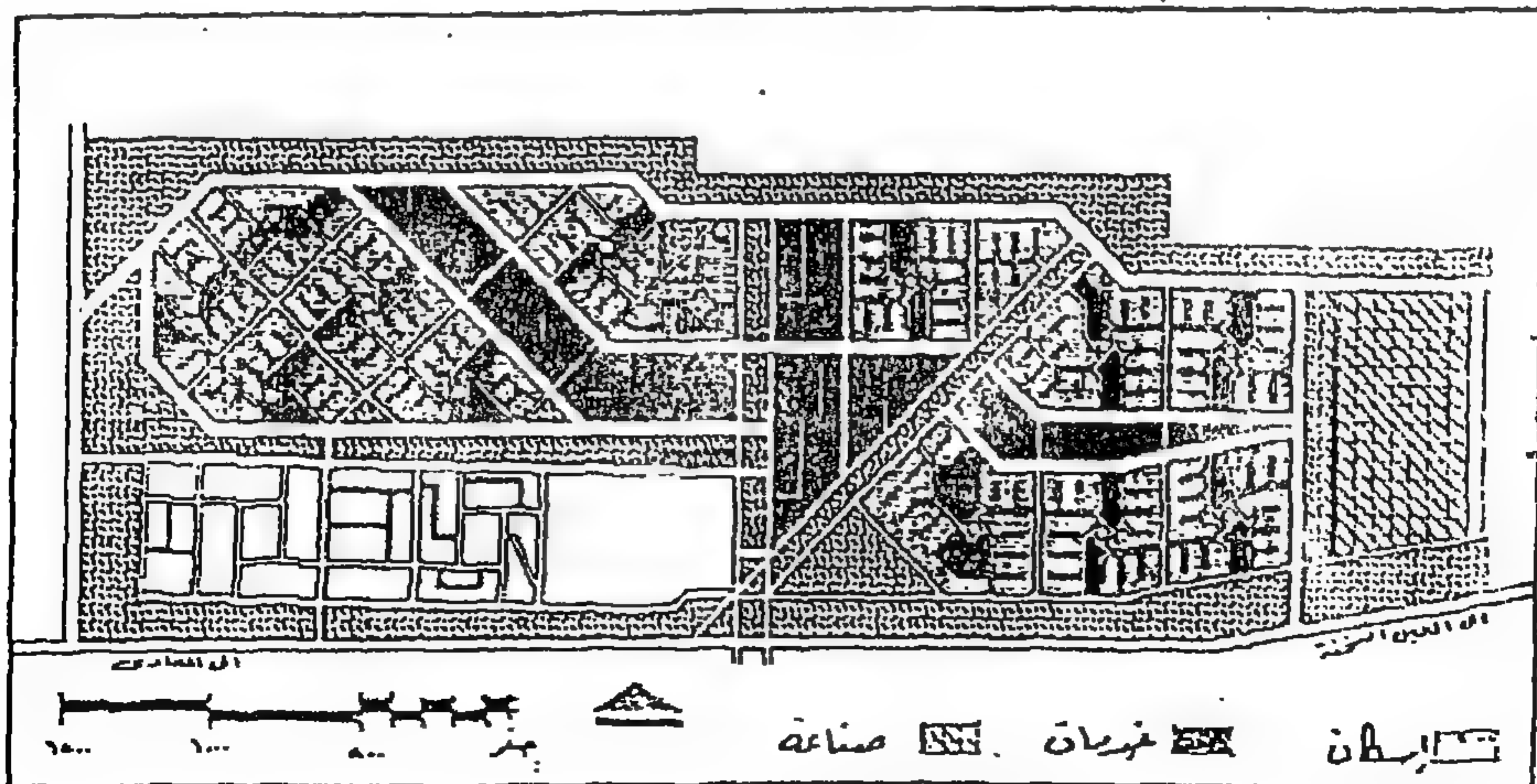
التجمع العمراني بالقطامية

يعتبر مترواح التجمع العمراني الجديد الواقع على بعد نحو ١٥ كم من وسط القاهرة بطريق القاهرة العين السخنة استمرارا لحيود التنمية المخططة لمحور شرق القاهرة ، وذلك باعتبار مترواح اماكن التجمعات الذي يضم عشرة آلاف وحدة نواة لهذا التجمع الجديد المنتظر أن يوفر فرص الإسكان والخدمات اللازمة لنحو ٢٠٠ ألف نسمة بالإضافة إلى فرص العمل الصناعية والحرفية والخدمية لما لا يقل عن ٨٠٪ من القوى العاملة بالتجمع .

وفضلا عن عشرة آلاف وحدة التي تم إنشاؤها فيجوز تنفيذ أربعة آلاف وحدة أخرى بخدمات المدينة لما ضمن المرحلة ذات الأولوية بالتجمع .

التكوين العام للتجمع العمراني سريضي الشكل محوره الطولي في اتجاه الشرق غرب بمحاذاة طريق المعادي القمامية حيث يتوسط الكتلة العمرانية المبنية به قطعة محورية مركزية متينة العمق والحدود والتوجيه تنفذ حولها الاستخدامات السكنية والخدمات الأساسية المرتبطة بها والتي تنصل في طرفي الشرق بالمنطقة الصناعية المتجدية عنى قطع اراضى تناسب مختلف الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتظر انقطاعها من القطاعات المتجدية الداخلية بوسط مدينة القاهرة تحقيقا للعبء عينا وبما يساهم في إعادة تنظيم تلك المناطق وتوفير الخدمات بها

الموقع العام للتجمع العمراني الجديد بالقطامية

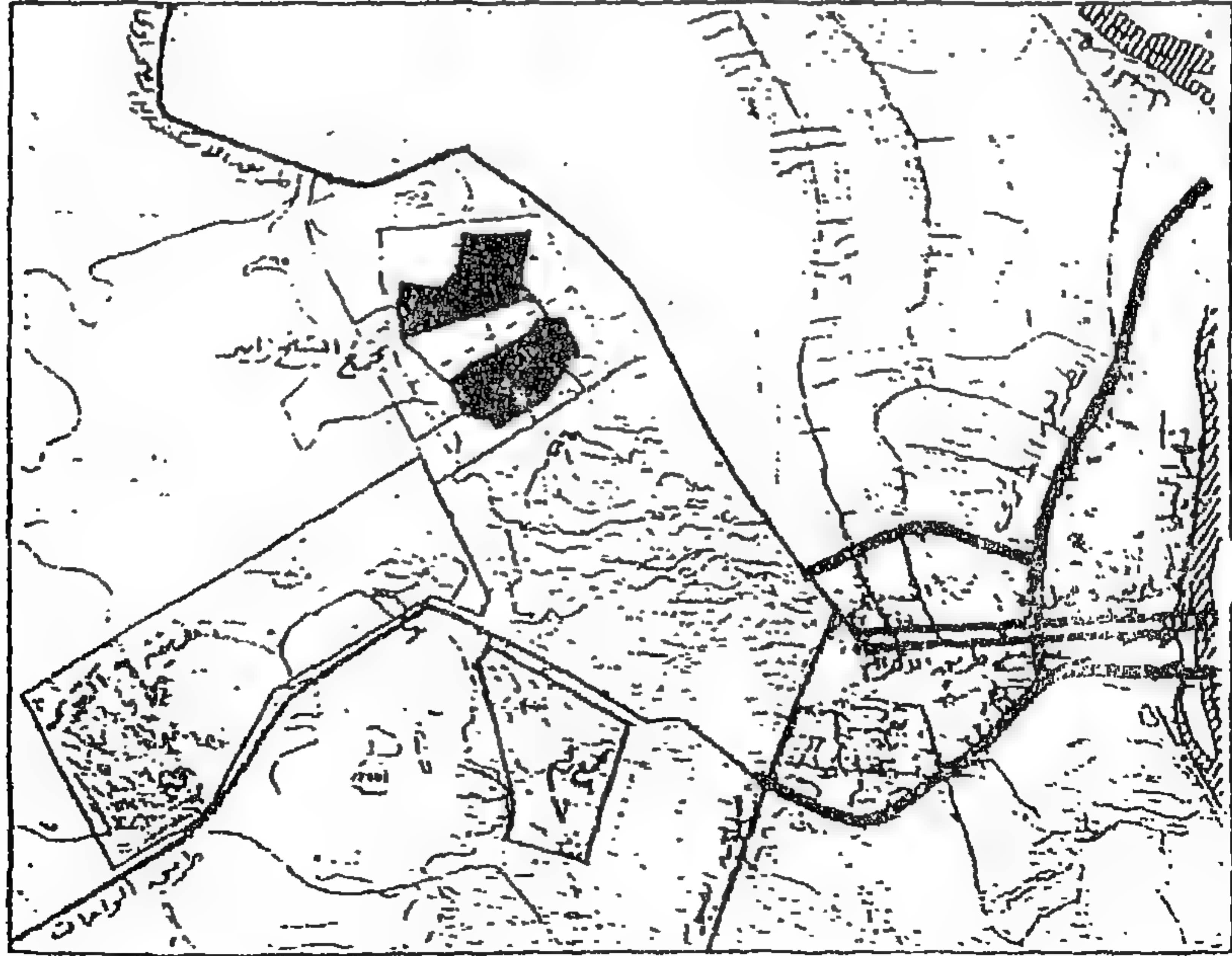


تجمع الشيخ زايد

نظرا للضغوط العمرانية التي تعاني منها مدينة الجيزة وخاصة بالأطراف الزراعية المتاخمة للكتلة العمرانية الرئيسية لها ، فقد تم التخطيط للتجمع العمراني الجديد والواقع ضمن حرم مدينة ٦ أكتوبر بطريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوى حيث يضم التجمع كتلتين عمرائيتين أ ، ب (مطلق عليه تجمع الشيخ زايد) تتوعب كل منهما ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف نسمة من الزيادة السكانية لمدينة الجيزة وأطرافها الزراعية .

ويعتبر كل من جزئى التجمع الجديد تجمعا قائما بذاته من حيث توفير فرص السكن والخدمات لكافة سكانه فضلا عن توفير فرص العمل لما لا يقل عن ٨٠ ٪ من القوى العاملة تتجمع ضمن المناطق الصناعية والحرفية والتجارية به .

الموقع العام لتجمع الشيخ زايد بالجيزة

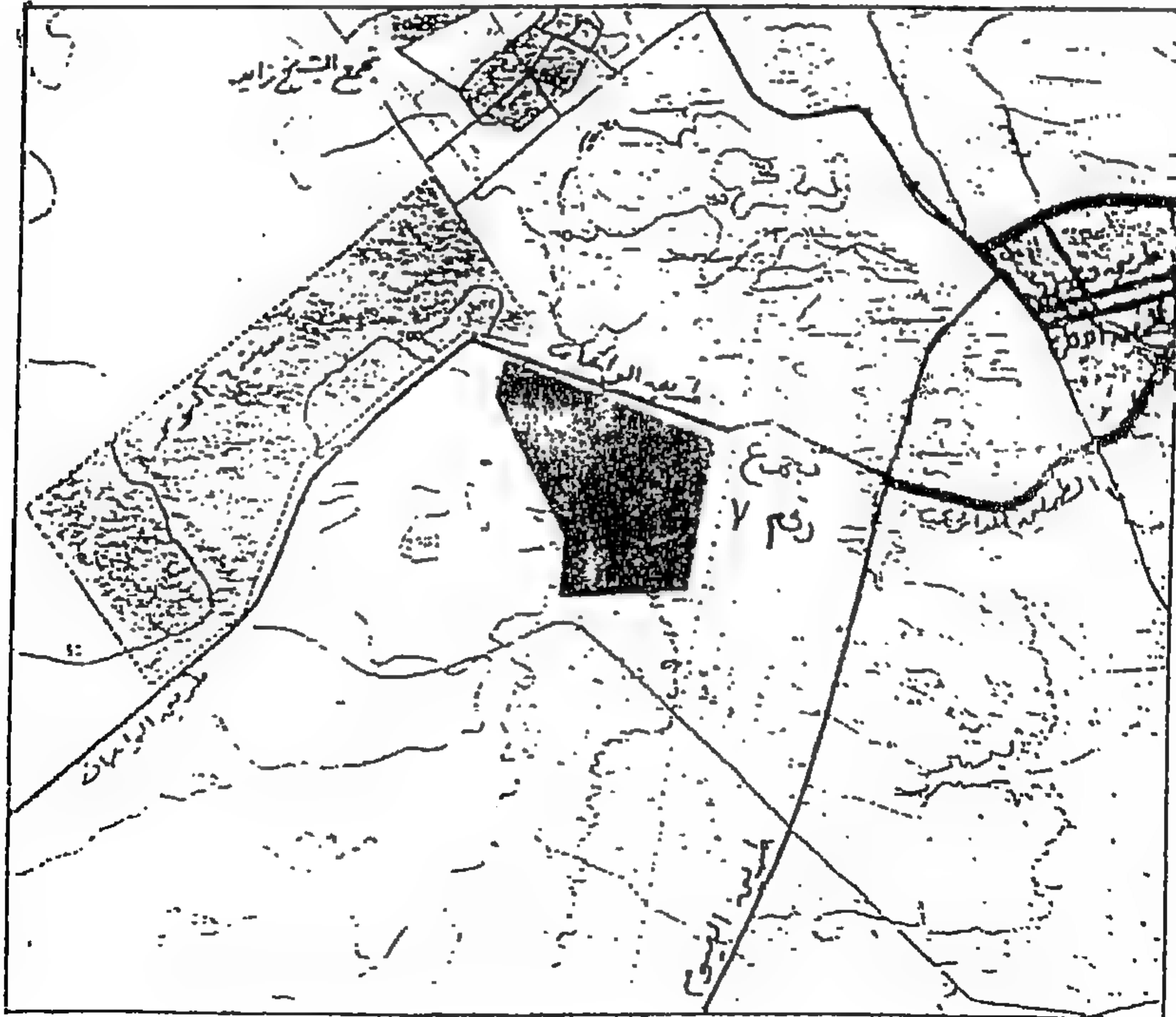


التجمع العمراني رقم ٧

بعد التجمع رقم ٧ الواقع بين طريقى القاهرة / الواحات والقاهرة / الفيوم الصحراويين استكمالا لطاقة استيعاب الزيادة السكانية بمنطقة الجزيرة ومحيطاتها الزراعية وذلك بهدف التمكين من اعادة تنظيم الكتل العمرانية الحالية التي تعاني من تشوير البيئة العمرانية الناتج عن نقص الخدمات والمرافق .

تبلغ السعة الاستيعابية للتجمع العمراني رقم ٧ نحو ٢٥٠ ألف نسمة متوزعة على مناطق جنوب الجزيرة تحفها من الضغوط العمرانية على حطب الأرض الزراعية بها .

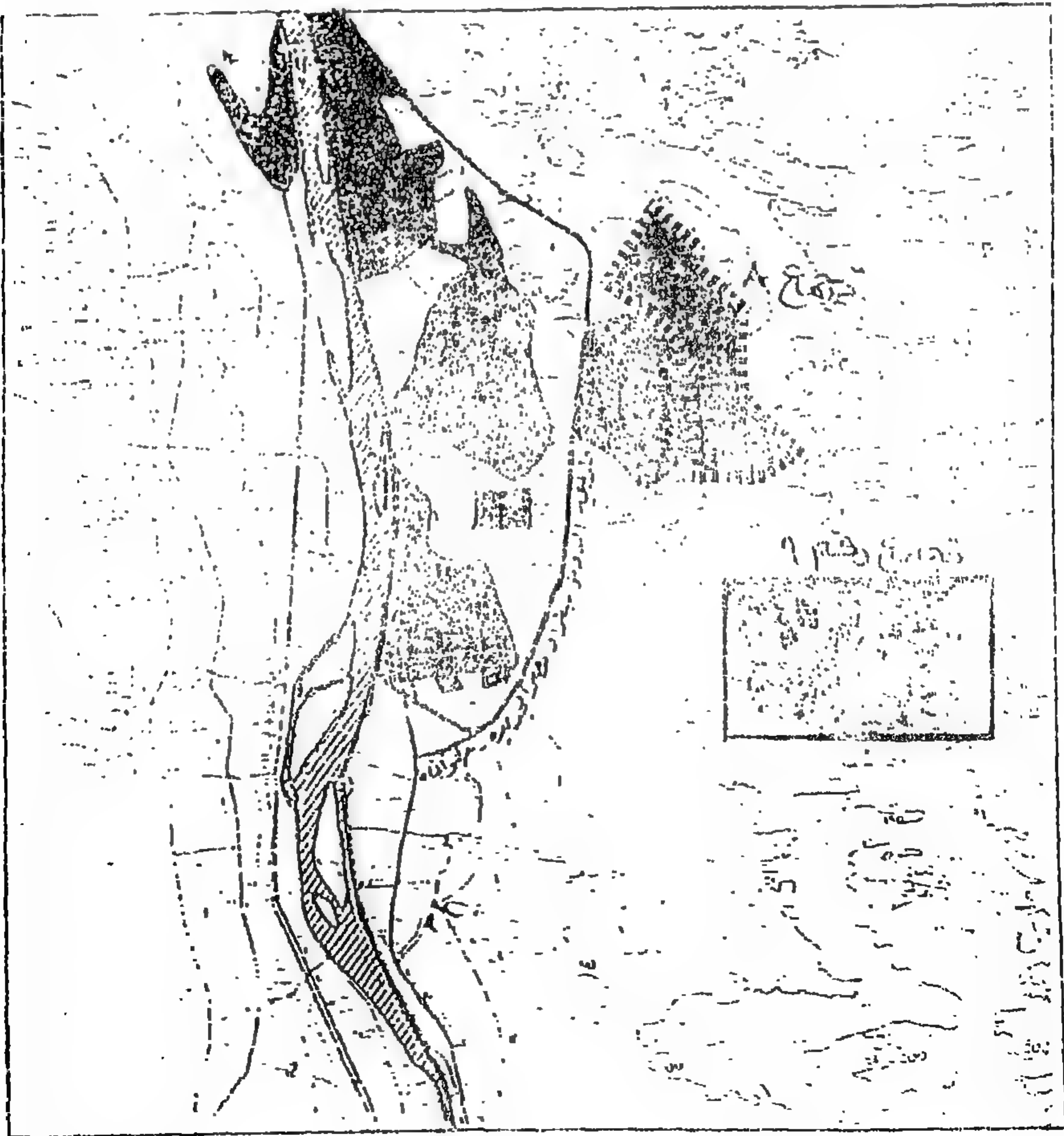
الموقع العام للتجمع العمراني رقم ٧ بمحاظة الجزيرة



التجمع العمراني رقم ٨

مستهدف للتجمع العمراني رقم ٨ المساهمة في استيعاب الزيادة السكانية بمناطق جنوب القاهرة وبتعداد إجمالي للتجمع يبلغ ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف نسمة طبقا للتركيب السكاني والاقتصادي لمناطق جنوب القاهرة التي تضم العديد من الأنشطة المتعارضة المنسبة للازعاج والتلوث البيئي والمنتظر أن يوفر لنا التجمع رقم ٨ بديل مناسب وفرص أفضل للتشغيل والإنتاج بما يحقق إحدى الأهداف الرئيسية من إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة ومنها تجمع العمراني رقم ٨ الواقع شرق كفر منمنة ١٥ مايو وطريق الأونو-راد .

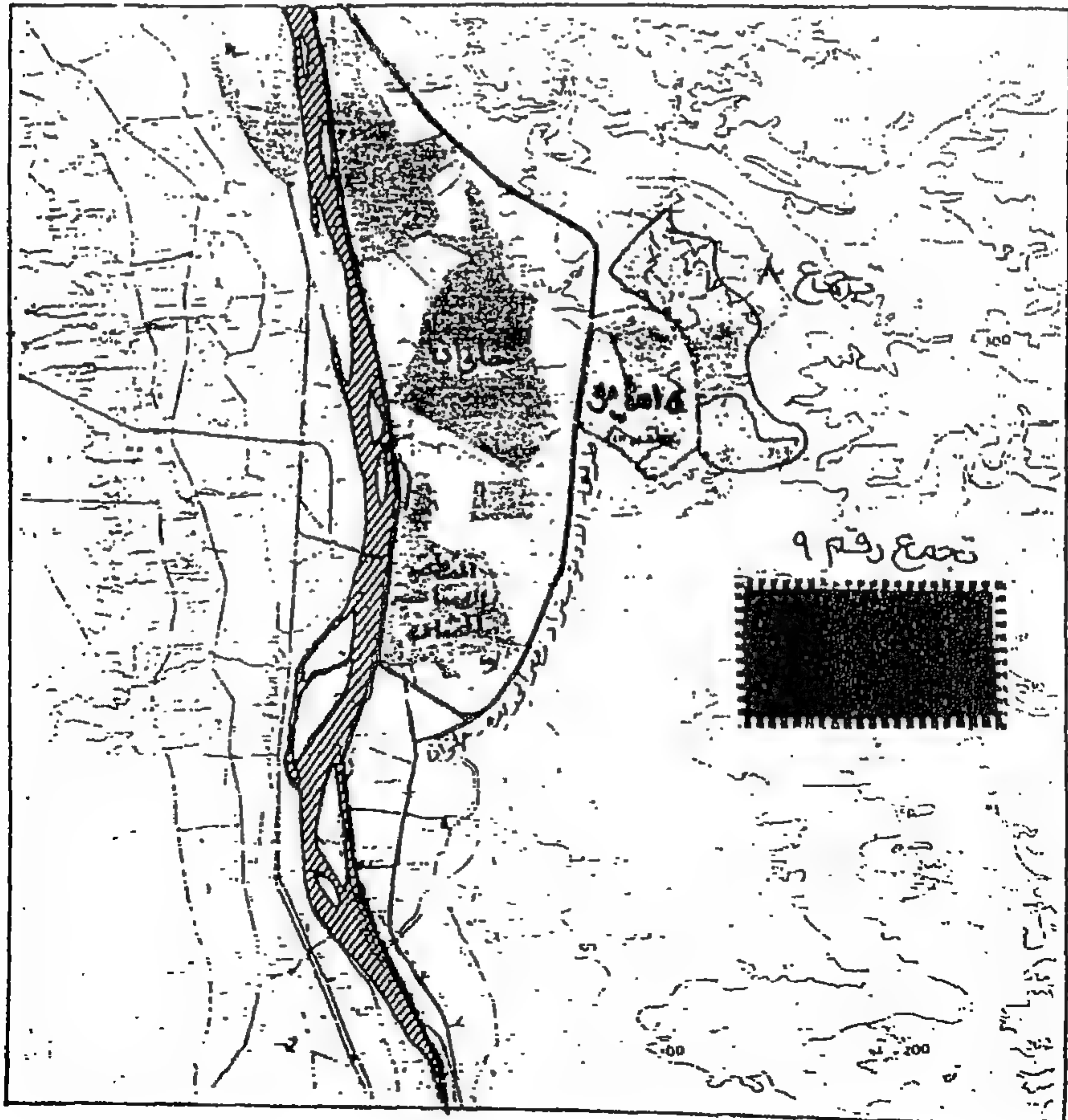
الموقع العام للتجمع العمراني رقم ٨، مدينة حلوان جنوب القاهرة



التجمع العمراني رقم ٩

تم دراسة موقع التجمع العمراني الجديد رقم ٩ بالاتفاق مع وزارة الدفاع بحيث يقع عند الأضراس الجنوبية لاقليم القاهرة الكبرى ، وبما لا يتعارض مع خطط الانصلاح والاستزراع بمناطق شرق وجنوب حلوان التي تشهد امتدادا عمرانيا ضخما يلزم التخطيط لاستيعابه مبقا بالتجمع العمراني رقم ٩ تحقيقا لتوصيل المخطط الهيكلي لاقليم القاهرة الكبرى بشأن متطلبات التنمية بالمناطق الجنوبية للاقليم .

الموقع العام للتجمع العمراني رقم ٩ ، بمدينة حلوان جنوب القاهرة



22. Kees, op.cit, p.179.
23. Posener, op.cit, p.282.
24. Breasted, op.cit, p.216.
25. Gardiner, op.cit, p.163.
26. Breasted, op.cit, p.218.
27. Aldred, C., The Egyptians, London, 1961, p.38.
28. Posener, op.cit, p. 8 Hawkes & Woolley, Prehistory and the Beginning of Civilization, London, 1963, pp. 430—436.
29. Gardiner, op.cit, p.255.
30. Posener, op.cit, p.279.
31. Kees, op.cit, p.199.
32. Breasted, op.cit, p.443.
33. Kees, op.cit, p.205.
34. Breasted, op.cit, p.330.
35. Kees, op.cit p.343.
36. Newberry, P. E., A short history of Ancient Egypt, London, 1907, p.99.

REFERENCES

1. Baumgartel, E. J, The Culture of Prehistoric Egypt, London, 1947, P. 19.
2. Ibid, P. 24.
3. Alimen, H., The Prehistory of Africa, London, 1957, P. 105.
4. Baumgartel, Op. Cit, P. 220 Childe, G., What happened in History, London, 1941, P. 92
5. Alimen, op. cit, p.104-Huzayyin, S., The Place of Egypt in Prehistory Cairo, 1941, P.300.
6. Alimen, op. cit, p.117.
7. Baumgartel, op. cit, p.37.
8. Ibid, p.50.
9. Alimen, op. cit, p.119.
10. Ibid, p.125.
11. Kees, K., Ancient Egypt, London, 1961, p. 189.
12. It should be pointed out that Lower Egypt, from the political and administrative point of view in ancient Egypt, was not simply identical within the Delta proper, but it included the transit zones around the apex of the Delta. Ibid.p.34,
13. The "nomes" of the Delta were united together into two Kingdoms before the foundation of the Kingdom of Lower Egypt.
14. Gardiner, A., The Egypt of the Pharaohs, Oxford, 1961, p. 442.
15. Breasted, I. H., A History of Egypt, London, 1948, p.34.
16. Ibid, p.88.
17. Ibid, p.86.
18. Posener, G. A Dictionary of Egyptian Civilization, London, 1962, p.179.
19. Kees, op.cit, p.147.
20. Ibid, p.29.
21. Posener, op.cit, p.166.

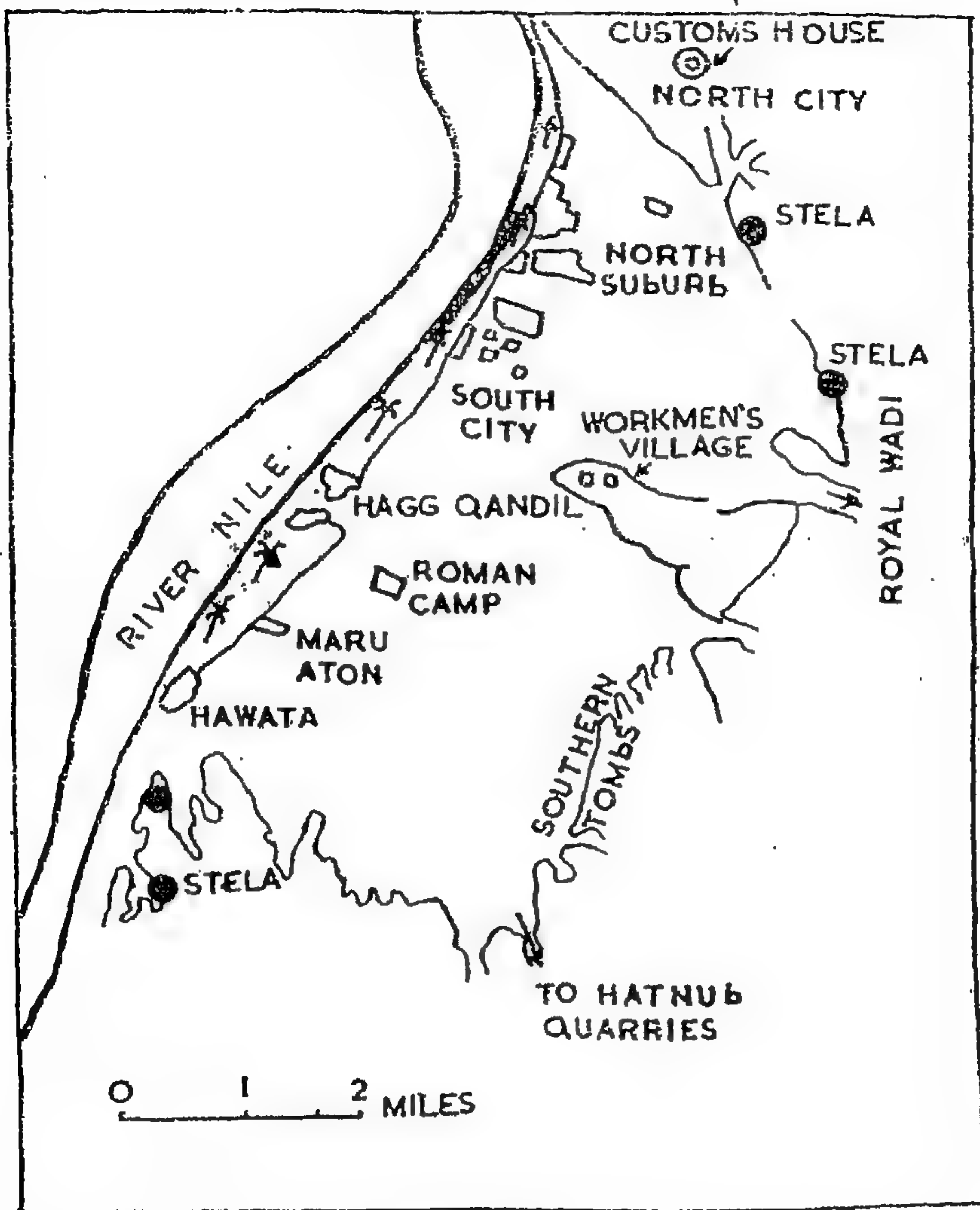


FIG. 3. AFTER PENDLEBURY.

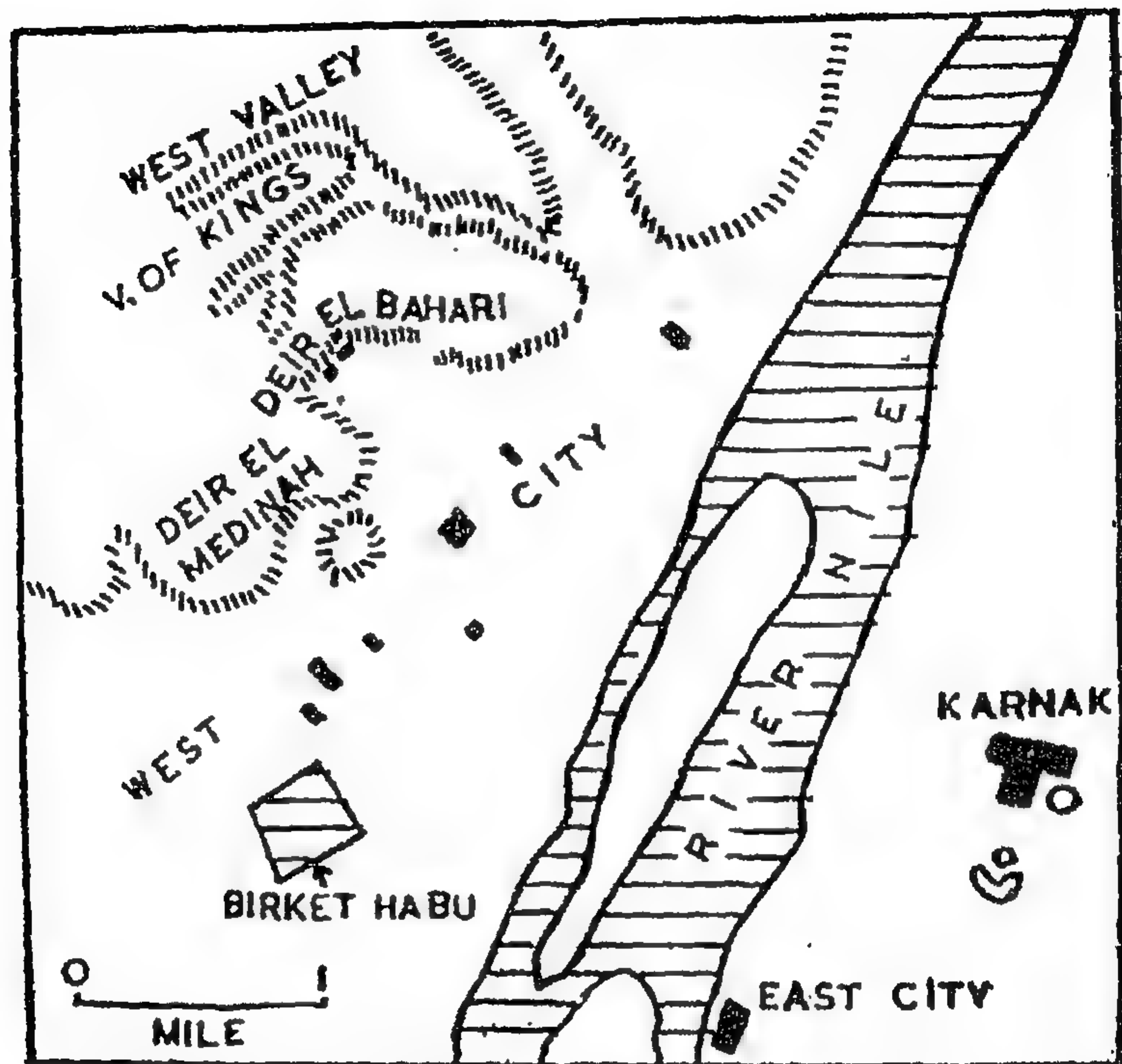


FIG. 2. THE THEBAN AREA AFTER KEES.

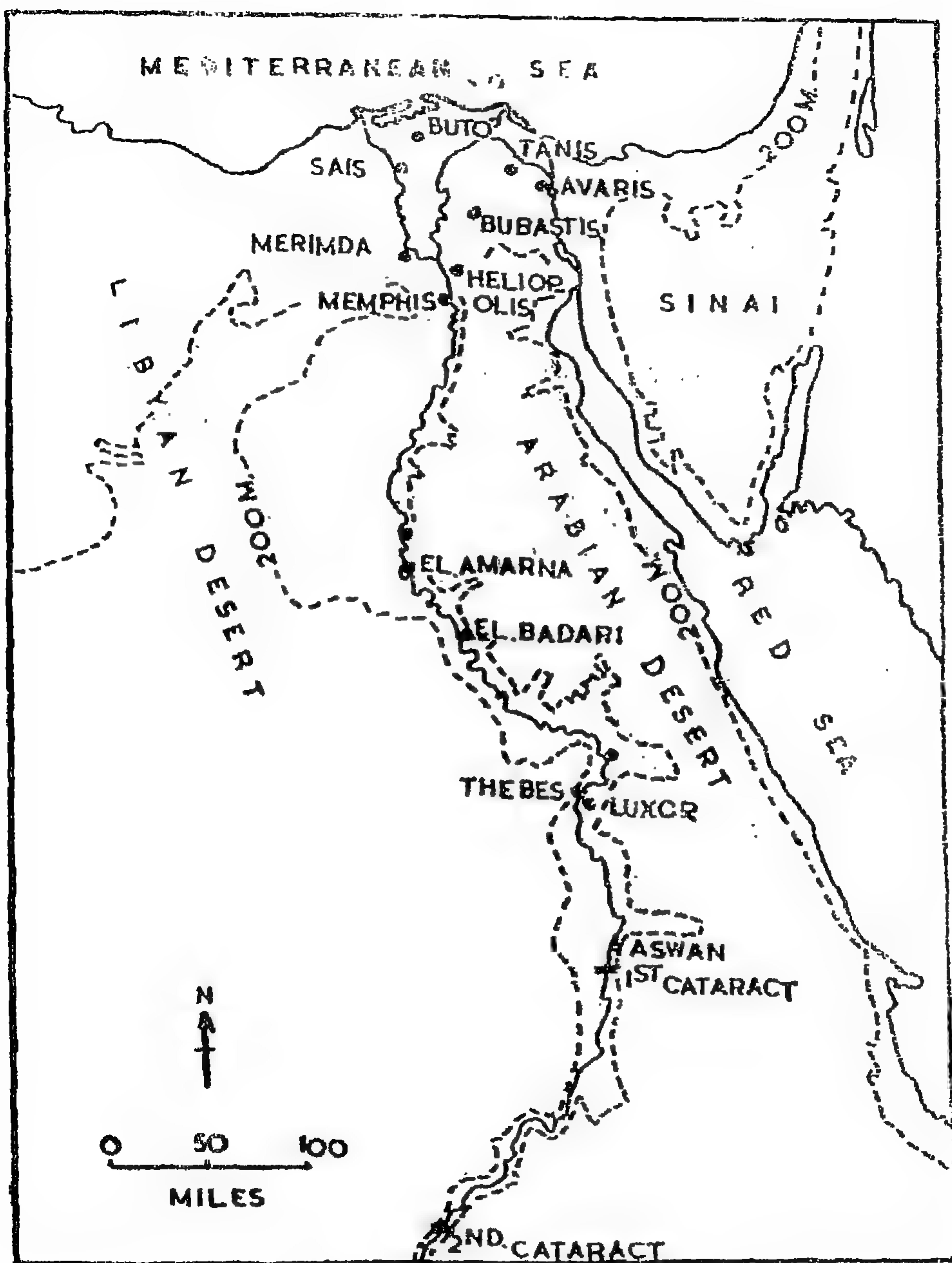


FIG. 1. THE ANCIENT CAPITALS OF EGYPT

gious influence is shown in the shifting of the administrative centre from one place to another, e.g., from Memphis to Thebes to Akhet Aton to Thebes again. The military purpose is the main reason behind the foundation of Memphis on the western side of the Nile at the apex of the Delta, for the construction of Avaris in the Eastern Delta, and for the selection of Napata to be the capital of the Ethiopian empire. The political factor is connected with the religious and military factors, so that it is difficult to separate it from the others. However, its influence is apparent in the dividing of Egypt into forty-two nomes, each of which had its own "chef lieu". In conclusion it should be realised that the site of the Egyptian capital was always chosen with regard to the river Nile, the main source of water.

Second Dynasty in 945 B.C. Although the High Priest of Theben still exercised undisputed religious authority, the city had politically become a backwater (34). Bubastis continued to be the chief administrative centre in Egypt until the centre of activity shifted to Sais (near from Kafr El Zayat) with the Twenty-Fourth Dynasty and later to Napata when the Ethiopians kings were dominant 722 B.C 663 B.C.

Napata was situated a short distance down stream from the Fourth cataract. It was founded at the head of the caravan route leading to the interior of the Sudan and in a remote position in order to develop without much-danger of any interference from the north. The transference of leadership from Napata to Meroe later on was probably due to the stagnation of Ethiopia's political and economic relations with Egypt (35).

The Ethiopian kings were unable during their rule from the south, to suppress the mercenary lords of Lower Egypt who continued to rule. It was in the midst of these conflict that the Assyrians entered the Delta and subdued the country (670 B.B—662 B.C) in a period contemporary with the last yars of the Ethiopians.

IX. The restoration 663 B.C — 525 B.C.

This was the age of power in which the native party endeavoured to restore the old glories of the classic age before the Ramesside empire. Again the seat of power was in the Delta at Sais, the native town of Psamtik and his descedants (36). It became a great and splended city, adorned with temples and palaces, whilst Thebes no longer possessed either political or religious significance.

X. The Persian conquest 525 B.C — 332 B.C.

The kings, who depended upon Greek mercenaries for their rule, failed to save Egypt from the Persian conquest in 525 B.C. Egypt was left helpless by the conflicts of the preceding centuries. She lived for a time under the Persians and the Ptolemies, till she became the granary of Rome, when Alexandria flourished and the history of the ancient-capital of Egypt closed.

Conclusion

The site of the ancient capital of Egypt is determined by three factors, namely, the religious, military and political factors. The reli-

VII. *The Ramesside period (the foundation of Tanis) 1350 B. C — 1150 B. C*

After the recovery from the religious revolution Egypt was governed from the Delta by the Ramessides kings under whose rule Egypt possessed as much of an Asiatic empire as at any other period in her history (29). The capital during this time was Pir-Ramses or "House of Rames". Its location is not certain but it has been thought to be identical with Tanis. At the present time there is a controversy over where or not was Tanis; it was first a Hyksos fortress under the name of Avaris, and whether it later became the city of Ramses (30). Although the origins of the town are unknown, one thing is certain: Ramses II. built a new town in the Eastern Delta on ground belonging to an estate of Amon-Re. This land could have been the "Field of Tanis" when the Theben kings drove out the Hyksos (31). Moreover, the site of the town must have been to the eastern frontier, for a poet of the time singing of its beauties refers to it as being between Egypt and Syria and at the same time being accessible to sea faring traffic (32).

Tanis flourished until the Roman time and continued to act as the seat of administration for the eastern nome in succession to its role as royal residence. It continued also to demonstrate its military utility in spite of the fact that the key position in the defensive system of the Eastern Delta had been advanced to Pelusium at the mouth of the ancient Bubastite branch of the Nile (33).

VIII. *The decadent period (Egypt under foreign rule) 1150 B. C — 662 B. C*

Under a series of weak Ramessides, the country rapidly declined and power passed to the High Priest of Amon. Thus from the end of the XX. Dynasty until 945 B. C Egypt was governed from two separate capitals, Thebes in the south and Tanis in the north. The god Amon, who had been adopted at Tanis, was regarded as the possession of the Theben god and the political power of Thebes was represented accordingly.

By the middle of the 10TH century B.C, the "chiefs of the Mesh-wesh" who were closely akin to those Libyans whom Merenptah and Rameses. III. had repelled with such difficulty, ruled Egypt from the Delta at Bubastis (Zagazig). Sheshonk I., a Libyan mercenary commander, gained the throne and became the founder of the Twenty-

unexpectedly out of the Eastern Delta and subdued the country by force without a battle (24).

Now "the land of Egypt came into the possession of the polluted and no lord became king" (25). The Hyksos made one of themselves king (Salatis) and he constructed a chief base at Avaris to the east of the arm of the Nile near Bubastis. He set up his capital there on the extreme east of the Delta and not at Memphis or any other central position in Egypt in order to be on a site close to the borders of Asia. He thought that the Assyrians who had then the greatest power might invade the Delta, so that he must choose his chief centre on the wadi Tumilat, the natural route from Asia. Another reason was that the Hyksos might from this centre rule their Asiatic dominions as well as Egypt (26). They also could retreat from this site, as they did later, to Palestine and Syria. All the Above mentioned probabilities throw light upon how the Hyksos chose the site of their capital in the Eastern Delta in order to meet their political and military needs.

VI. *The New Kingdom (the Theben supermacy and the religious revolution 1580tB.C. 1350 B. C.*

For the third time the fate of Egypt was determined by the people of Upper Egypt. The Theben kings (Eighteen Dynasty) were able to liberate Egypt from the Hyksos' domination about 1580 B.C, and consequently Thebes became "paramount among the cities of Egypt, and Amon-Re, the principal deity at Karnak, at last vindicated his right to the title King of the Gods" (27)'. However, this supermacy did not continue during the reign of Amenophis. IV. (Akhanaton) 1377 B.C—1960 B.C who worshipped "Aton" (the sun). In 1370 B.C he founded a new town for his personal god Aton and removed his residence to it from Thebes or the city of the Brightness of Aton", as it was called during this time. This town, which was called Akhet-Aton "Horizen of Aton", is known in modern times as Tell El Amarna. He chose as its site a bay in the cliffs about three hundred miles to the north of Thebes. At this point, the cliffs leave the Nile in a semi circle, retreat some three miles from the stream and return to it again after five miles. In this wide plain which is bounded on the west by the river and the other sides by the cliffs, Akhnaton built his capital which lasted as long as his heresy (28). So after twenty years at „Akhet-Aton" he transferred his court again to Thebes.

III. *The Old Kingdom and the first intermediate period 2980 B. C 2160 B. C.*

The importance of Memphis as a political and military centre, controlling the river and caravan routes, increased during the Old Kingdom. Thus it became the "chef lieu" of Egypt during the period 2895-2360 B.C. It should be noted that the kings of the first two Dynasties did not rule from Memphis but from their homeland, Upper Egypt. They kept only to Memphis the function of a fortress. Memphis became the administrative capital "par excellence" during this era, especially during the time of the 6th Dynasty. Traffic from all the branches of the Nile came to its port, to such an extent that the Treasury of Thebes found it was necessary to have an agency there (21). Moreover in the New Kingdom and in the later periods, until Alexandria was founded in 332 B.C, it continued to be the foremost city of Egypt and the stronghold which all invaders, Ethiopians, Assyrians and Persians, had to capture before gaining any real mastery over Egypt. The city of Memphis covered, during its supremacy, an area about one and three quarter miles in length and three quarters of a mile in breadth (22). Situated 17 miles south of Cairo it is now nothing but nearly flat land shaded by palm trees.

IV. *The Middle Kingdom and Thebes 2160 B.C 1788 B. C*

By the end of the intermediate period the unity of Egypt disappeared owing to the internal conflict between different rulers. In 2040 B.C. the Theben Mentuhotps restored the lost unity and from that date Thebes began to be the chief centre of the country. Very little is known of its early beginnings except that it was the capital of the 4TH nome of Upper Egypt. In antiquity Thebes was called the "Amon City" because Amon "King of the Gods" and throne there. Thebes replaced Memphis after the expulsion of the Hyksos, as the great political and religious centre, and soon became the capital of Egypt (23). After 664 B.C (the Assyrian invasion) Thebes declined and never recovered again. At the present time the remains of Thebes at Luxor include Deir El Bahari on the left bank of the Nile and Karnak on the opposite bank.

V. *The second intermediate period (the Hyksos invasion and the foundation of Avaris) 1788 B.C. — 1580 B. C.*

About 1675 B.C, before the end of the Thirteen Dynasty, the Hyksos poured into the Delta from Asia. These Asiatic invaders came

Gerezan's dwellings were larger than those of the Amratians, but still there is nothing which one can call, urban organization (9). The Maadian culture was the latest in date among those of the predynastic period (3300BC.3200 B.C). It was less refined than both the Gerzean and the Amratian and looked as though it was directly connected with Mermide Beni-Salame (10).

II. *Early dynastic period 3400 B. C. — 2980 B. C. (the unification of Egypt and the foundation of Memphis.)*

During this period the earliest known division of Egypt into 'nomes' or provinces, took place, and the first 'chef lieu' flourished. In Lower Egypt, the Nile Delta was divided up according to the physical structure of the land, into nomes on a much wider scale than Upper Egypt, the Nile Delta proper. In these nomes one cannot determine whether or not the people who cultivated the estates, especially in the Delta, gathered themselves into settlements in the manner of those who inhabited the predynastic settlements at Maadi (11). However, in each division or nome there was a chief centre (town) which was shown in antiquity by the symbol $\overline{[x]}$.

At the beginning of this epoch the nomes were independent, but later on, two united Kingdoms appeared in Egypt, one in the Delta and the other in the Nile valley (12). The capital of the Kingdom of Lower Egypt was Buto whilst El Kab was the chief administrative centre of the southern Kingdom. Buto (modern Tell El Farain) was the old capital of the Kingdom of the West Delta (13). It was situated almost like an island amid the marshes of the north west-Delta. Such a site unsuitable to be a chief political centre because it was difficult of access. El Kab or Nekheb (Hieroconpolis) was situated in an arid and infertile area near the extreme limit of Upper Egypt. Like Buto, its site was far from being a permanent-royal residence or a centre of gravity to the other nomes, so that some writer have suggested that both cities may have become holy cities or places of pilgrimage (14).

With regard to the structure of these earlier capitals, it should be pointed out that in the southern capital, there was a royal residence across the Nile, called Nekhen, and corresponding to it the northern Kingdom was a suburb of Buto, called Pe (15).

THE ANCIENT CAPITALS OF EGYPT (4241 B.C = 332 B.C)

By
Dr. YOUSRY EL GOWHARY

The purpose of this paper is to discuss the change in the site of the Egyptian capital between 4241 B.C. and 332 B.C. and to show how the religion, politics and foreign relations of the country influenced the removal from one place to another of the "chef lieu" of Egypt. The morphology of capital will not be discussed here according to the lack of data. In 4241 B.C. the calendar was introduced to the Egyptian life, and this date may be considered the time from which one can trace the beginning of the Egyptian civilization (1) whilst the foundation of Alexandria in 332 B.C. marked the beginning of the Greek and Roman period as well as representing another phase in the history of the Egyptian capital. The period between 4241 B.C. and 332 B.C. can be divided from a historical point of view into ten stages during which the site of the Egyptian capital changed many times.

I. Predynastic period before 3400 B.C (the earliest settlements).

There is very little to be said about the capital of Egypt during this period because we do not know whether the prehistoric Egyptians formed small communities or states (2). The earliest phase of Egyptian culture so far known is the Deir Tasa and the Badari in Upper Egypt and the Merimde Beni Salama in the West Delta. Although these sites represent the Egyptian Neolithic age (3), Baumagrtel pointed out that the Badarian site was not a regular settlement but something in the nature of a temporary encampment (4), whilst Alimen mentioned that some sort of urban organisation was evident at Merimde Beni-Salama station (5). Amratian (Nagada I), Gerzean (Nagada II), and Maadi were other cultural centres during the predynastic period. Like Badarian, the settlements of Amratian were small in size (6) and no plan of the village or town can be made out (7). However, "from the importance of the Amratians' cemetery and from the position of its gods" some writers have concluded that Nagada played a dominant role and that it was a capital (8). The



FACULTY OF ARTS

THE ANCIENT CAPITALS OF EGYPT
(4241 B.C = 332 B.C)

By

Dr. YOUSRY EL GOWHARY

*Reprinted from Bulletin of the Faculty of Arts,
Alexandria University — Vol. XIX, 1965.*

ALEXANDRIA UNIVERSITY PRESS
1966

اسم موضوع البحث

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

عناصر الموضوع

المحتويات

الموضوع الأول : مصر الحضارة

المسرح الجغرافى لمصر القديمة * الاستثمار الزراعى بداية لعصر المعدن
في مصر * عصر المعدن فى مصر * البيئة المصرية منذ العصر
الفرعونى وحتى أواخر العصر الرومانى * المظهر الحضارى الحديث .

الموضوع الثانى : الأرض الطيبة

أولاً : الجغرافيا الطبيعية : وادى النيل * الدلتا * منخفض الفيوم *
الصحراء الشرقية * شبه جزيرة سيناء * الصحراء الغربية * التربة
* مناخ مصر .

ثانياً : الانتاج الاقتصادى : * الزراعة * أهم المحاصيل الزراعية *
الأرض الجديدة بمياه السد العالى * الانتاج الحيوانى والثروة
السمكية * الثروة المعدنية * موارد القوى * الصناعة * وسائل
النقل * سكان جمهورية مصر العربية * تطور السكان * أسباب
زيادة السكان * زيادة نسبة سكان الحضر ومشاكلهم * تتابع زيادة
سكان المدن .

الموضوع الثالث : محافظة المنيا صفحة من الماضى

البدور الأولى للاستقرار البشرى * الأودية الجافة ومركز العمران
القديم * المجتمع المنياوى منذ العصر العربى * التركيب الجنسى
للمجتمع المنياوى .

الموضوع الرابع : المدن الجديدة خرائط ومصورات

الإشعاع  alesha'a

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع : المنتزة - أبراج مصر للتعمير رقم ١٤ ت ٥٤٧٥٤٩١
المطابع : المعمورة البلد - بحري - شارع ٢٦٨ ت ٥٦٠٠٤٧٩ اسكندرية